



# قاسيون

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «3000» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3321775» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### «مؤتمر الحوار الوطني»

أو/و

### «المؤتمر الوطني العام»؟!«

جرى الإعلان يوم الأربعاء الماضي، 12 شباط 2025، عبر بيان صادر عن الرئاسة السورية، عن تشكيل اللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر الحوار الوطني» والتي ضمت في تشكيلتها 7 أعضاء.

قبل أي حديث عن تشكيل اللجنة التحضيرية، ينبغي الانتباه إلى أن ما يجري التحضير له هو «مؤتمر حوار وطني» ينتج عنه -كما صرح المتحدث باسم اللجنة التحضيرية- «توصيات» وليست قرارات.

أي إننا أمام مؤتمر حوار ذي طبيعة تشاورية. وبطبيعة الحال، فإن كل حوار بين السوريين هو أمر محمود ومطلوب، ولكنه ليس نهاية المطاف؛ فالمطلوب كان وما يزال مؤتمراً وطنياً عاماً، تتمثل فيه مختلف التيارات السياسية والاجتماعية في سورية، مع مراعاة التنوع السوري، ويكون سيد نفسه وصاحب قرار في الشأن السوري، ووسيلة من وسائل إنفاذ حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه... أي أن المؤتمر الوطني العام المنشود ينبغي أن يكون أقرب إلى «جمعية تأسيسية» تكون مخولة بوضع الأساس لصياغة دستور دائم، ولقوانين انتخاب وأحزاب وإعلام، وصولاً للإشراف على انتخابات حرة ونزيهة على المستويات كافة، تكون نقطة النهاية للمرحلة الانتقالية.

التفريق المنهجي بين «مؤتمر الحوار الوطني» الذي تحضّر له اللجنة المشكلة من الرئاسة السورية من جهة، وبين «المؤتمر الوطني العام» من جهة أخرى، هو أمر بالغ الأهمية في تحديد المرحلة التي وصلنا لها، وفي تحديد المهام والمراحل التالية.

هذا التفريق المنهجي، لا يقلل -كما أسلفنا- من أهمية أي حوار يجري بين السوريين، ولكنه يضعه موضعه الصحيح، ويؤطر مهامه بشكل أكثر وضوحاً. بهذا المعنى، فإن تجربة مؤتمر الحوار الوطني، ليست تجربة جديدة بالكامل؛ فاللقاء التشاوري الذي ترأسه السيد فاروق الشرع في تموز 2011، كان أيضاً لقاءً تشاورياً الطابع، صدرت عنه جملة من التوصيات، كان تنفيذها كفيلاً بتغيير المسار المأساوي الذي سارت ضمنه البلاد، لكن تعنت الأسد وقفزه فوق الغالبية العظمى من التوصيات قاد البلاد نحو الكارثة. كما أن عدم شمولية لقاء تموز 2011 التشاوري، وغياب قوى وتيارات متعددة عن حضوره، أسهم في إضعافه وإضعاف نتائجه، والتي كان من المفترض أن تؤسس لمؤتمر وطني عام ما يزال استحقاقاً وطنياً ينتظر التنفيذ حتى هذه اللحظة، وسيبقى على جدول العمل بعد انعقاد «مؤتمر الحوار الوطني» القادم.

بما يتعلق بتشكيل اللجنة التحضيرية، فإنها لم تعبر عما يكفي من سعة التمثيل السياسي والاجتماعي وشموله، بحيث تؤسس نقطة انطلاق لمخرجات شاملة وواسعة التمثيل... من المفهوم أن عدد أعضاء اللجنة التحضيرية ينبغي أن يكون محدوداً ومنطقياً، ولكن كان من الممكن ضمن العدد نفسه، تحقيق تمثيل أكثر اتساعاً وشمولاً بالمعنى السياسي والاجتماعي، وهو أمر ما يزال قابلاً للتصويب عبر عمل اللجنة بقوامها نفسه، أو عبر توسيعه.

الأمر الثاني الذي لا يقل أهمية عن تشكيل اللجنة، هو أجندة العمل التي ينبغي إطلاق أوسع حوار سوري علني حولها، ليس مع اللجنة وحدها فقط، بل وبين السوريين، كل السوريين، وفي أنحاء سورية كلها وخارجها.

أخيراً، فإن نجاح أو فشل «مؤتمر الحوار الوطني» لن يتحدد فقط بالتوصيات التي تنتج عنه، ولكن سيتحدد بأربعة أمور معاً:

أولاً: سعة التمثيل وشموليته.  
ثانياً: نوعية وطبيعة التوصيات التي تنتج عنه.  
ثالثاً: التزام السلطات بالأخذ بالتوصيات وتطبيقها.  
رابعاً: التعامل مع هذا المؤتمر بوصفه خطوة تمهيدية للمؤتمر الوطني العام، صاحب القرار النهائي بما يخص صياغة الدستور الدائم، وقوانين الانتخاب والأحزاب والإعلام، والإشراف على الانتخابات.

[12]

## الاستقرار لا يبنى على الظلم: العدالة الاجتماعية شرط للسلم الأهلي



### شؤون عربية ودولية



الناوي يحارب النатов؟ أم إننا بحاجة لأدوات قياس جديدة؟

17

### شؤون محلية



الاحتلال الصهيوني وفرض الأمر الواقع في القنيطرة

08

### ملف «سورية 2025»



بلطجة العقوبات الأمريكية على الشعب والسلطات في سورية؟

08

### شؤون عمالية



الطبقة العاملة تصنع تجربتها الآن

02

## عندك حل ثاني؟؟



## بصراحة

■ محمد عادل اللحام



### الطبقة العاملة تصنع تجربتها الآن

يَعْرِفُ مَنْ يَصْنَعُونَ وَيَطَبِّقُونَ السياسات المضرة بمصالح وحقوق شعبنا، وكذلك العمال في بلدنا، أن العدو الحقيقي لسياساتهم، والقوة الأكثر قدرة على الوقوف في وجههم وفضح برامجهم، ولجم سياساتهم إن أتاحت لها الفرصة، وتوفر لها المناخ المناسب - هي الطبقة العاملة. لذلك يبذل هؤلاء كل ما بوسعهم في سبيل عدم امتلاكها لخاصية القرار المطلوب، وإبقائها في حالة عجز غير قادرة على القيام بأي فعل حاسم للدفاع عن نفسها وحقوقها.

وفي هذا الإطار يبذل صانعو سياسة الجوع والحرمان، عبر تسريح آلاف العمال والموظفين، جهوداً كبيرة في سبيل تشديد القيود على الحركة النقابية، ومحاولة أن تكون وسيطاً بين الحكومة والعمال، في محاولة لتهميش دورها وتقليص فاعليتها، فأرضين عليها معادلات وحسابات تتناقض مع مصالحها وحقوقها الأساسية، ومنها حقها في الدفاع الحقيقي عن العمال وحقوقهم. لذلك فالرهان اليوم وهو رهان كبير؛ أن تكسر الحركة العمالية هذه القيود، وأن تجد لنفسها مخرجاً من المعادلات السابقة التي أنهكتها وأضعفت دورها، وأن تتمتع بنفس نضالي جريء لتقول كلمتها المعبرة عن مصالحها، ومصالح الفقراء. وهذا ما تحاول فعله الآن عبر الاعتصامات والاحتجاجات، الأمر الذي سيؤدي إلى تطوير تجربتها واكتساب خبرة المواجهة على الأرض.

لقد أثبتت الأحداث في كل مناطق العالم ودوله، أن جشع قوى السوق لا حد له، وأن منطلقها وهدفها الأساسي هو زيادة ومراكمة أرباحها، دون أية مراعاة لحقوق العمال الاقتصادية والسياسية، وخاصة معيشتهم ومكاسبهم التي انتزعوها في سياق نضالهم الأولي، قبل أن يتم الاستيلاء على قراراتهم المستقلة. كما أثبتت الاحتجاجات والمظاهرات المتزايدة في كل مكان أن هذه القوى المعولمة ستتحدى وتتمادى إلى الحد الأقصى إن لم ينهض الشعب، وعلى رأسه الطبقة العاملة والقوى الوطنية والثورية، ويقل لها: كفى!

لقد وصلت أحوال الشعب السوري عموماً، والطبقة العاملة خصوصاً، إلى مستوى عال من التردّي والسوء، وهو ما يحدث تراكمًا كبيراً في الصدور والنفوس قد ينفجر في أية لحظة، ويأخذ مساراً غير مرغوب فيه إن لم يجد من يوجهه وينظم خطواته ويصوب بوصلته نحو العدو الحقيقي الطبقي والوطني... والحقيقة أن هذا الدور الوطني الاستراتيجي لن يقوم به بالشكل الصحيح إلا أناس شرفاء متضامنون، ومخلصون للوطن وللطبقة العاملة. وهذا، كما هو برسم القوى والتيارات الوطنية، هو أيضاً برسم الحركة النقابية، التي من المفترض أن تغير من شكل عملها ومضمونها، وتكون بوصلتها الأساسية مصالح الطبقة العاملة وحقوقها، وفي هذه الحالة تكون إحدى الضمانات الحقيقية لوحدة الوطن، ووحدة إرادة شعبه المتطلع إلى تحقيق أهدافه الوطنية الكبرى، والحفاظ على كرامته وإنسانيته من أجل سورية الجديدة التي يبتدئها شعبنا.

خرجت ريم في أحد احتجاجات العمال التي كُتبت هذه الأيام، احتجاجاً على قرارات حكومة تصريف الأعمال الجائرة بحقهم، مطالبين ومطالبات بالغاء كل تلك القرارات التي أصبحت بالنسبة للغالبية منهم القشة التي قصمت ظهر البعير، بعد كل المعاناة والظلم الذي تعرضوا له أيام السلطة الساقطة. ورغم قلة الأعداد التي نراها بالاعتصامات والاحتجاجات وعدم التجاوب معها، إلا أنها مستمرة باستمرار مظلوميتهم وأوجاعهم وانقطاع أرزاقهم وفوت أولادهم، معتبرين أنفسهم بأنهم خذلوا شر خذلان وتلقوا ما لا يستحقونه، فكما قال أحدهم: لم يذهب طعم المر من فمي حتى سقينا المر من جديد.

#### ■ فرح عمار

ريم عاملة سابقة بالمؤسسة العامة للكهرباء، قبل أن تسرحها الحكومة الحالية وتفصلها من عملها، هي والكثيرين غيرها، تحت مبررات وذرائع غير مفهومة بالنسبة للغالبية العظمى من العاملين المسرحين. وأثناء وجودنا في الاحتجاج، تحدثنا إليها لنحاول التعرف عن كثب على دوافع وأسباب وجودها الدائم في تلك الاحتجاجات.

#### ■ معلنش تحكيلنا شو صاير معك؟

معلنش أكيد، ببساطة فصلوني من وظيفتي قال لأنه المؤسسة فيها فائض عمالة وواسطات ومفيشين. مع العلم إنه أنا عم اشتغل عن 3 موظفين فعلياً، والفائض الحقيقي هو أصلاً المفيشين يلي ما نزلوا ع الشغل صرلهم فترة طويلة، وبيقبضوا رواتب عادي! مو معقول يجي اسمي أنا كفائض عمالة ويقعدوني بالبيت، وهودول المفيشين يلي أنا عم اشتغل عنهم ما تنزل أسماءهم بالقائمة!

#### ■ طيب شو مطالبكم؟

مطلبنا واضح، نحننا أبداً مو ضد الحكومة إذا بدها تكافح الفساد، ولا ضد اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الموظفين المفيشين والفاستين واللي قالت عنهم أشباح، بس الفكرة مو يروح الصالح بدل الطالح، مطلبنا إلغاء القرارات الجائرة بحقنا، كل القرارات يلي طلعت ضد العمال بدنا يتم التراجع عنها، وبعدين يشكروا لجان أو هيئات شو ما بدهم تدرس وتبشش وتعرف مين فاسد، وتميز بينهن وبين الموظف الشريف بغض النظر عن طبيعة عقده وطبيعة شغله. والله التقييم مو هيك، في ناس فنت عمرها بهالوظيفة وهي عم تخدم الناس والبلد برواتب ما بطعمي خبز، فبدل ما يكافؤونا ويدعمونا بسرحدنا وبيفصلونا من الشغل بجرة قلم؟!

#### ■ تحكيلنا ليش انزلتي ع الاعتصام؟

طلاعة من بيتي مو تاركة بالبيت شي يفتروا عليه الأولاد بغيابتي، ولأوصل لهون اجيت مشي ساعة كاملة وأنا عالطريق، لأنو لازم أجي، لأنني إذا ما اجيت ودافعت عن حقوقي ورديت الموت عن عيلتي، الموت جاية جاية،

في كثير حدنا بقول ما حدا بموت من الجوع، مو صحيح هالحكي. وإذا نحننا ناس مستورين وما منحكي ولا منشيكي مو معنا انو نحننا بخير، ما عنا شي، الوضع كثير سيئ، ومو ذنبنا كل اللي صار، ما في شي بصير بهالبلد إلا نحن مناكها أول الشئ، حال البلد واقف، والناس بقيت بلا شغل وبلا مصاري، والمعيشة ما بترحم. بقولك رخصت الدنيي، عند مين رخصت؟ عند اللي بالأساس معو مصاري، مو نحننا. بالعكس ما بكفي ارتفع علينا حق الخبز هاد لحالي مصيبة، لأنو وجبتنا الأساسية، نحننا ما منفطر كاتو وكروسان وكبوي. وعلى فكرة هاد مو أول احتجاج ومالح يكون الأخير، لأنو ما عنا خط رجعة، لوين بدنا نرجع أصلاً؟ بدنا نرجع عشغلنا ونحفظ كرامتنا، وعلى فكرة رغم كل هالاعتصامات، وما في ولا مسؤول عم ينزل يشوف هالعالم ويعرف أوضاعها، ويتصرف على هاد الأساس. يجوا عبيوتنا شوفونا كيف عايشين، وشو عم ناكل، خليلهم يعرفوا كيف بيوتنا مليانة برد ومرض وجوع كمان. لهيك ما ضل قدامنا إلا إنه ننزل ع الشارع ونحكي ونطالب بأعلى صوت.

# لنجد نقاباتنا

إن التحولات والمتغيرات التي مرت بها البلاد في أواخر العام المنصرم وبداية هذا العام، بسقوط السلطة السابقة غير المأسوف عليها، قد وضعت الطبقة العاملة، والعمل النقابي أمام تحديات كبرى يتعرض لها العاملون بأجر، وخاصة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وبالأخص منها المعيشية والمتعلقة بالحفاظ على مكان العمل؛ من تسريح عشوائي للعاملين، أو إعطائهم إجازات مفتوحة تبدأ بثلاثة أشهر، وغير المعروفة نتائجها المستقبلية، تقوم بها السلطة المؤقتة. مما انعكس على ظروف العمال والعمل، ومعنويات العمال أيضاً. لذلك يحتاج العمال لإعادة تجديد وإحياء العمل النقابي بكل ما يعني هذا التجديد والإحياء من معنى وبالسرعة القصوى. الأمر الذي يستدعي من طليعة الطبقة العاملة صياغة استراتيجيات لهذا العمل النقابي، ووضع برنامج ينسجم مع الواقع، لخدمة العمال وتحقيق تطلعاتهم في العمل اللائق والحياة الكريمة لهم ولأسرهم.

## ■ نبيك عكام

فالتجديد الطبقة العاملة للنقابات، يهدف إلى أن تصبح النقابات على قدر المسؤولية أمام المتغيرات الجديدة، وتلبية احتياجات العمال، وهو ما يعطي هذه النقابات قوة في تمثيل العمال وحماية مصالحهم، وتبني أساليب عمل تساهم في تنوع النضال العمالي وفق قواعد عمل وأساليب وأدوات مشرعة دولياً، وقد خبرتها الطبقة العاملة تاريخياً، ولكن الطبقة العاملة السورية كانت بعيدة عنها إبان السلطة المستبدة البائدة. فالنقابات يفترض بها أن تساعد في تحقيق برامجها المطالبية لصالح قضايا العمال في ظل ما يواجهون من تحديات وضغوطات سابقة ولاحقة تسببت بها المستجدات في البلاد. في كل المجتمعات، يفترض بالنقابات أن تكون من الوسائل والأدوات التي تمنع وتحد من استعمال أجهزة الدولة ضد المجتمع وخاصة مصالح وحقوق العمال والكادحين الاقتصادية المعيشية من رواتب وأجور وغلاء وكذلك الحقوق الديمقراطية



جزرياً، خاصة في ظل هذه المرحلة الجديدة من حياة البلاد، وما يواجه العاملون بأجر من تحديات - نراه من متطلبات المرحلة للقيام بدور أكثر فعالية في الدفاع عن حقوق العمال وتحسين ظروف وشروط عملهم، والارتقاء بواقعهم بما ينسجم مع معايير العمل اللائق، ويحقق الكرامة للعمال في الحياة التي يعيشونها، بما تحمله من ضغوط ومسؤوليات اقتصادية واجتماعية في المجتمع.

نقاباتنا، وخاصة النقابات العمالية التي تعرف دورها الوظيفي المناط بها، وكذلك في قوة أحزابها السياسية. ومن الواضح اليوم أن الطبقة العاملة، قد وضعت الأمانة الأولى لمساهمة فعالة لتعيد تنظيم نفسها تنظيمياً جديداً وفعالاً، بالاستفادة من تطوير وتحديث تجاربها التاريخية وأدواتها الكفاحية، ونعتقد أنه بإمكانها ذلك. وخلاصة القول، نرى التجديد النقابي وتغيير أسلوب وأدوات عملها تغييراً

عامة. ومن صادق القول، إن ما تقوم به السلطة الحالية المؤقتة من العديد من الإجراءات الإدارية قد يؤدي إلى رد فعل فوضوي من المجتمع، وهذا بطبيعة الحال يوقع البلاد في الفوضى وعدم الاستقرار وقد تصل الأمور إلى ما لا تحمد عقباه. ولا بد من التأكيد أن إحدى القواعد الأساسية في بناء الدولة الحديثة، وقوة هذه الدولة تكمن في قوة

والتشريعية من قوانين عمل وضمان اجتماعي وصحي وضمان شروط وظروف عمل مناسبة. كذلك تساهم الأحزاب السياسية التي تتحاز إلى قضايا العمال وحقوقهم في تأمين حماية من تغول أجهزة الدولة على المجتمع. فإضعاف قوى المجتمع الحية من نقابات وأحزاب سياسية هو إضعاف للدولة، لأن ذلك يفتح الطريق للسلطة أن تتعد عن خدمة المجتمع والبلاد

## الطبقة العاملة



### عمال BMW في المملكة المتحدة يعتزمون الإضراب

من المقرر أن يخوض أكثر من 600 عامل إضراباً وسط نزاع مستمر بشأن الأجور، في مصنع محركات سيارات بي. إم. دبليو. «BMW» البريطاني، خلال شهري آذار ونيسان المقبلين. وذلك بعد فشلهم في التوصل إلى تسوية بشأن تحسين الأجور. حيث تأتي الغالبية العظمى (90%) من المضربين من مصنع هامز هيل التابع للشركة في برمنغهام. وقالت نقابة يوناييت إن العمال اتخذوا القرار بعد خوضهم مفاوضات استمرت «ما يقرب من عام كامل» تتعلق بمطالبهم بزيادة أجور عمال BMW لعام 2024. وتنتج هامز هيل وحدات محرك لكل من منتجات BMW وMini، والتي يتم توريدها إلى مرافق إنتاج العلامات التجارية في أكسفورد بألمانيا والنمسا. وقالت الأمين العام لنقابة يوناييت: «لقد سئمت قوة العمل في هامز هيل التابعة لشركة BMW من التعامل المخزي للشركة بشأن الأجور».



### كندا: عمال بناء المنازل يضربون في ليك كانتري

بدأ عمال في شركة بناء منازل في كندا، في ليك كانتري، المتخصصة في بناء المنازل المسبقة الصنع إضراباً عن العمل يوم الثلاثاء 11 شباط الجاري، دعت إليه نقابة عمال الصلب المتحدة المحلية بسبب نزاع على العقد ومخاوف بشأن مكان العمل. وليك كوتري هي مدينة كندية تقع في مقاطعة كولومبيا البريطانية. وقال رئيس النقابة المحلية: «كنا في مفاوضات، ولا نعتقد أن صاحب العمل على الموجة نفسها. يبدو أن صاحب العمل يماطل». وقال العمال المضربين: «إن الإضراب لا يتعلق بالأجور فحسب، بل وبالاحترام في مكان العمل، وبيئة عمل آمنة، وعدم التمتع من الإدارة. هناك أكثر من 200 شكوى معلقة، وترفض الشركة الاستجابة لها. نريد أن نعرف أننا نعمل. نريد أن نكون قادرين على إعالة أسرنا». وتضم الشركة أكثر من 150 عاملاً.



### تركيا: عمال 4 شركات يبدؤون إضراباً في أورفا

بدأ مئات العمال، يوم 12 شباط الجاري، في مشروع محطة الطاقة الشمسية بولاية أورفا التركية، إضراباً عن العمل ضمّ عمال أربع شركات، بسبب ظروف العمل القاسية وانخفاض الأجور. حيث تجتمع عمال أربع شركات في هذا المجال «كاليون وإينوجين وإيغزيم وريال» أمام محطة توليد الكهرباء، في اعتصام للمطالبة بتحسين أجورهم. وطالب مئات العمال المضربين بتحسين ظروف عملهم. وقال العمال إن الوضع الاقتصادي والمعيشي في تركيا يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، وأن الأجور التي يتقاضونها لا تكفي لإعالة أنفسهم، وأن أجورهم يجب أن تزداد بما يتناسب مع ارتفاع التضخم وتكاليف المعيشة. وأضاف العمال أيضاً أنه على الرغم من أنهم عبروا عن مخاوفهم بهذا الشأن منذ أيام، إلا أن أي مسؤول من الشركة لم يلتق بهم، ولم تصدر أي تصريحات رسمية بشأن مطالبهم.



### مصر: عمال «سيديكو» يواصلون الإضراب رغم التهديد بالحبس والفصل

قرر عمال شركة سيديكو المصرية لادوية استمرار الإضراب بعد فشل جولة من المفاوضات، يوم 11 شباط الجاري، بين أعضاء من اللجنة النقابية وممثلين عن الإدارة وممثلين عن مكتب العمل، حيث قدم أعضاء اللجنة النقابية قائمة من المطالب، تضمنت صرف قيمة شهر من المرتب الأساسي كمكافأة عن تحقيق الخطة السنوية لمبيعات الشركة، وإعطاء العاملين تعويض غلاء معيشة ألفي جنيه، وعدم خصم أيام توقف الشركة بقرار من الإدارة، خلال الأسبوعين الماضيين، من إجازات العمال. وبحسب اللجنة النقابية، فإن ممثلي الإدارة خلال المفاوضات أصروا على وقف الإضراب قبل النظر في المطالب. وقال ممثلو اللجنة النقابية لممثلي الإدارة، إن موقف العمال هو التمسك بالاستمرار في الإضراب حتى الموافقة على مطالبهم. وأفاد أحد العمال المشاركين في الإضراب بأنهم تلقوا تهديدات أمنية بالحبس وفصل عدد من العاملين.

## دور النقابات في دعم الحراك



50، وقانون التنظيم النقابي، وبالتالي يجب توجيه جميع العاملين الذين طالتهم القرارات بتوثيقها ضمن مكان عملهم بكتاب اعتراض رسمي، يسجل بالديوان، ويأخذ رقماً وتاريخاً، وكتاب شكوى آخر لنقابته المعنية تسجل أصولاً كي تثبت الحقوق وتكون جاهزين للجوء إلى القضاء المدني حين يحين الوقت لذلك، وإن هذه العملية مهمة بأهمية حراك العمال واحتجاجاتهم، ومكتملة لها، ولا بد للنقابات من التصدي لهذه المهمة كي لا تتبخر الحقوق وتضيع المظالم من جهة، ولدعم دور النقابات من جهة أخرى بطريقها لاسترجاع دورها.

للانغماس بالعمل على أرض الواقع، وفي كل التجمعات العمالية، والانخراط معهم في نضالهم المطلي المحق، وتحويلها لاحقاً إلى نضال نقابي رسمي ومكتبي، فكلهما لا يعني عن الآخر، والتنظيم النقابي بهيكلة التنظيمي وتمرسه وخبرته يستطيع، في حال توفرت الإرادة، المضي بعمله المناط به. وعلى قاعدة قانون «الطبيعة تأتي الفراغ» فإن أي تلخؤ أو تراخ يضعف المصالح العامة للطبقة العاملة، ويجعل ملء الفراغ بقوى أخرى غير مضمون النتائج لتلبية متطلبات المرحلة.

### للإجراءات القانونية دورها الهام

ضمن النقاش الذي دار بين رئيس اتحاد عمال اللاذقية والعمال المحتجين، يوم السبت 15 شباط أمام مبنى الاتحاد، وجّه العاملين الذين لم يصدر بحقهم قرار قانوني رسمي بأن يتوجهوا إلى أعمالهم بشكل جماعي ويثبتوا حضورهم، كما حصل مع عمال البلدية والمرافق، وحتى لو رفض المعينون هناك ذلك، وقال بأنه يحدثهم بالقانون ولو تغيب العمال لمدة 16 يوماً سوف يفصلون بالقانون. من هنا يجب علينا استخلاص أحد الجوانب التي من المفترض على التنظيم النقابي بكامل هيئاته وإمكانياته العمل عليها، ألا وهو الجانب القانوني للقضايا المتعلقة بالقرارات، وأن يكون على رأس المهام التي تواجه عمال القطاع العام، وأهمها توبيخ التجاوزات القانونية للقرارات، سواء الخطية أو الشفهية، فالضوابط القانونية ما زالت قائمة، كالقانون رقم

انتشر يوم السبت على وسائل التواصل الاجتماعي منشور خاص بالمرحلة التي أرسلها المكتب التنفيذي الموقت لرئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 9 شباط. ورغم تأخر الإعلان عنها لأسباب لسنا بصدها الآن فإنها تركت انطباعاً كبيراً عند العمال والموظفين الذين طالتهم القرارات الحكومية، أو الحذرين المترقبين الذين ما زالوا خارجها حتى الآن. والملفت في المذكرة ليس محتواها فقط، بل تاريخ الإعلان عنها، إذ أنه ترافق مع تصاعد الاحتجاجات العمالية التي لم تتوقف، والتي لا يبدو أنها ستتوقف، كون أسباب نشونها ما زالت قائمة. وبداناً نرى بأنها تتصاعد ببطء، لكن بتنظيم أعلى، ربما هو الأول من نوعه منذ عقود وليت. وبالتحديد الإعلان عن مذكرة الاتحاد، فإننا نراه ضربة معلم «إجا بوقتو»، لأنه حمل مؤشراً على تقارب طال انتظاره بين مطالب العمال والمنظمة العمالية، هذا أولاً، وأما ثانياً؛ فقد أعطى انطباعاً أولياً برغبة النقابات في الانخراط بالمواجهة القائمة بين العمال والقرارات الحكومية، دون ناي بالنفس أو لعب دور الكومبارس. وكل ما ترجمه الطبقة العاملة اليوم أن تكون لهذه الإشارات المتتالية والبوادر الإيجابية تنمية جديدة وخطوات لاحقة تليق بحجم المنظمة الكمي والنوعي ودورها بانتزاع حقوق الطبقة العاملة.

### ■ هاشم اليعقوبي

ذلك فإن حرص أي عامل على نقابته يبدأ من الرقابة على عمله وانتقادها ودفعها بالاتجاه الصحيح، والمشاركة في صنع القرار، وهذا ما نرى أنه ممكن في ظل المؤشرات الأوكية التي رأيناها خلال اليومين الماضيين.

استمرار الاحتجاجات تقوي النقابات تستمر القرارات الحكومية بالصور بشكل يومي، ما بين رسمي وشفهي، وتزايد أعداد الموظفين والعمال المتضررين منها بمختلف المحافظات، وتشمل جميع القطاعات. أضف عليها عشرات المعامل الإنتاجية المتوقفة والمعرضة للاستثمار الخاص. وهذا ينذر باستمرار الاحتجاجات وتوسعها كماً ونوعاً، وبالتالي ازدياد حجم المهام أمام النقابات، والتي تحتاج لبنية متماسكة وخبيرة ومنظمة، وتحتاج

من الطبيعي أن نلاحق الإجراءات القادمة للنقابات، ونتابع مستجداتها خشية أن تتوقف عجلة العمل النقابي عند لعب دور الوسيط البيروقراطي، فتضيع المطالب بين الأوراق والمذكرات والمراسلات، ونعود لمرحلة الاتحاد القديم، الذي كان في أحسن أحواله يبرر للحكومة قراراتها وأفعالها المضرة بالعمال تحت شعار «نحن والحكومة شركاء» و«نحن نراسل ونقول... وبعثنا بمذكرة وطلبنا...» وغيرها من إبر البنج منتهية الصلاحية، والتي أدت لاستمرار خسارة الحقوق وتدهور الوضع العام للطبقة العاملة، وضياح مكتسباتها، حتى باتت النقابات مجرد صناديق رعاية وتكافل، وكأنها جمعية أهلية، أو مؤسسة حكومية منزوعة الدسم. لأجل

إن المرحلة التي وصل إليها حال الطبقة العاملة كارتئي ومخيف فالامن الاجتماعي أصبح في ادنى مستوياته وعلى الغذائي والصحي

## البوكمال... مطالب بالجملة

وردت إلى فاسيون شكاوى ومطالب من أهالي مدينة البوكمال في دير الزور، تنضم الآتي:

خلال العقود الماضية، وبسبب تسلط وهيمنة السلطة الساقطة، عانت المنطقة الشرقية عموماً من التهميش في المجالات كلها الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، ومنها محافظة دير الزور ومدينة البوكمال الحدودية مع العراق، وما زالت الأوضاع تتفاقم أكثر بالرغم من سقوط الأسد.

### ■ مراسل فاسيون

ومع التوق لدولة يسودها القانون وتحفظ حقوق المواطنين وكرامتهم وحريتهم نطالب ببعض القضايا الضرورية والملحة والعاجلة، ومنها:

1- المحافظة على السلم الأهلي، ونزع ما تبقى من سلاح من أيادي بعض الأفراد المنفلتين، ومنع إطلاق النار العشوائي ومحاسبة من يخل بأمن المدينة، والعمل على نقل ما خلفه الجيش المنسحب من آليات عسكرية عند أطراف المدينة من دبابات وسيارات مدمرة أو مخربة، وعدم تركها عرضة لسرقة محتوياتها.

2- ملاحقة الفاسدين واللصوص ممن أساءوا للمواطنين أو تعدوا على ممتلكاتهم والممتلكات العامة، وكذلك الأسواق الخلفية التي لم تزل تعج بالأثاث المسروق من المنازل ومن المقرات والدوائر الحكومية.

3- الإيعاز لأصحاب الأفران والمخابز الخاصة، ممن يمتلك رخصة وتتوفر لديهم شروط العمل وجري منعمهم من السلطة الساقطة، بفتحها، لكون الفرن الآلي والفرن الأهلي الوحيد اللذين يعملان الآن لا يسدان حاجة السكان من الخبز، خاصة بعد عودة مئات من العوائل إلى مدينتهم.

4- معالجة أوضاع رواتب المتقاعدين ومن على رأس عملهم ممن هم على نظام التأمينات أو التأمين والمعاشات الذين لم يستلموا رواتبهم ضمن الفترة التي كانت محددة سابقاً، والواقعة بين 20 و22 من كل شهر، والإعلان عن موعد ثابت يستطيعون فيه قبض رواتبهم، حيث لا توجد صرافات آليه ولا مصارف في المدينة، سوى المصرف الزراعي، لكون هذه

الرواتب هي منفذهم الوحيد للمعيشة.

5- إلزام موزعي الغاز المنزلي بسعر الأسطوانة الرسمي ومراقبة تطبيق ذلك، مع ضرورة توفير هذه المادة وبقية المحروقات، وخاصة مازوت التدفئة.

6- الجدية بمكافحة التهريب، وخاصة المواد الغذائية والمواشي واللحوم.

7- على الرغم من محدودية فترة الوصل الكهربائي البالغة ساعة واحدة، فالمطلوب بالحد الأدنى العدالة فيها، وعدم الاقتطاع من فترة الوصل وتقسيمها إلى فترات مدة كل فترة لا تتجاوز ربع الساعة.

8- إلزام شركات الخليوي بالعمل على صيانة أبراج الاتصالات وتحسين جودة خدمة الاتصال وشبكة الإنترنت، ليتسنى للأهالي التواصل مع ذويهم داخل وخارجاً.

9- ضرورة تزويد بلدية البوكمال بالآليات الجديدة، ترانس وجارات وعربات نقل... الخ، خاصة بما يتعلق بنقل وترحيل القمامة من مفارق طرقات المدينة، لكون المدينة تعاني من مقالب القمامة غير المخصصة، مما أدى إلى تراكمها بشكل كبير في بعض مفارق طرقات المدينة.

10- حماية المدنيين والمحلات التجارية والدوائر والمؤسسات الحكومية وردع المخالفات بكل أشكالها يفرض وجود عناصر ودوريات شرطة، بما في ذلك شرطة المرور، موزعة ومنتشرة في شوارع وأحياء المدينة.

11- ضرورة وأهمية إعادة تأهيل المشفى القديم الواقع غرب المدينة بكل ما فيه، بما في ذلك تأمين الكادر الطبي المختص، لحاجة السكان الماسة له، الذين يتكبدون عناء السفر إلى مشافي دير الزور. وتزويد المركز الصحي



وتزويدهما بصرفات آليه، مما يخفف العبء على الفئات المستفيدة من هذين المصرفين من ناحية، ولتخفيف الضغط عليهما في مركز المحافظة من ناحية ثانية.

وختتم الشكاوى بالتالي: البوكمال بوضعها الراهن تدعو إلى البكاء حقيقة... فوضعها مزربكل ما في هذه الكلمة من معنى... وفوق ذلك يستمر الإهمال فلا حبة من المساعدات الإغاثية وصلت إلى مستحقيها في البوكمال من العائدين إليها... فما من منظمة وصلت إليها أسوة ببقية المناطق والمدن، فكانت وما زالت منسية!

إن ما ورد من مطالب محقة في الشكاوى أعلاه يلامس عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والخدمية لمواطنيها، ويصب في المصلحة العامة لمدينة البوكمال ولسورية عموماً، بالإضافة إلى الأهمية الخاصة للمدينة نظراً لموقعها على الحدود السورية العراقية. برسم حكومة تسيير الأعمال - محافظة دير الزور

الحالي بالمستلزمات الضرورية كلها، وخاصة الأدوية واللقاحات الخاصة بالأطفال، والحاجة إلى إحداث مستوصف صحي آخر في المدينة.

12- تزويد المدارس في المدينة والريف بما يلزم للعملية التعليمية، ودعوة الجهاز التدريسي المبعد من قبل السلطة الساقطة بالعودة إلى عملهم، وترميم المدارس المتضررة وحمايتها من العائدين واللصوص.

13- إصلاح البنية التحتية للمدينة التي أهملت في عهد السلطة الساقطة، خاصة شبكات الصرف الصحي، وتعبيد الطرقات الرئيسية «الواصلة بين المدينة والريف وبين المدينة ومركز المحافظة - طريق دير الزور/ البوكمال»، وتزويد محطة مياه البوكمال بالمواد الخاصة بتعقيم مياه الشرب، وإصلاح الأعطال لضخ مياه الشرب إلى أحياء المدينة.

14- إعادة المناوبات الصيدلانية في المدينة، خلال ساعات الليل وأيام العطل، وفق البرامج المعتمدة من قبل نقابة الصيدلة كما يفترض.

15- السعي إلى فتح فروع للمصارف العقارية والتجارية لتنشيط الحركة التجارية والعقارية،

## تأثير استيراد المنتجات التركية على قطاع الدواجن



حول أهمية دعم الإنتاج المحلي لما له من دور في تعزيز فرص العمل. فاستمرار تدفق المنتجات التركية بأسعار منافسة، سواء عبر الاستيراد أو التهريب، يشكل تهديداً جدياً لقطاع الدواجن، ما يستدعي تدخلاً حكومياً عاجلاً لحماية هذا القطاع الاستراتيجي وضمان استمراريته بما يحقق مصلحة المربين والعاملين فيه، ويحافظ على استقرار الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني.

لضمان عدم الإضرار بالمنتج المحلي. دعم مربّي الدواجن محلياً عبر تخفيض تكاليف الإنتاج، مثل تقديم دعم للاعلاف والطاقة، لتخفيض أسعار الفروج المحلي وزيادة قدرته التنافسية. تشجيع التصدير عبر فتح أسواق جديدة أمام المنتج السوري، مما يسهم في تعويض الخسائر الناتجة عن ضعف الطلب المحلي. رفع مستوى الوعي لدى المستهلك

سواء بشكل رسمي أو عبر التهريب، يستنزف القطع الأجنبي، في حين أن دعم المربين المحليين كان من الممكن أن يعزز الإنتاج الوطني ويقلل الحاجة إلى الاستيراد.

تضرر الصادرات السورية، فقطاع الدواجن كان يحقق عوائد جيدة من التصدير، ومع ضعف الإنتاج المحلي وتراجع القدرة التنافسية، يتقلص دور هذا القطاع في رفد الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة. انتشار التهريب وفقدان الرقابة الصحية، فدخلت منتجات مجهولة المصدر بطرق غير نظامية يزيد من المخاطر الصحية على المستهلكين، حيث لا تخضع هذه المنتجات للرقابة البيطرية الصارمة، مما قد يؤدي إلى انتشار أمراض وأوبئة غذائية.

### المطلوب باختصار

فرض رقابة صارمة على الأسواق لمنع دخول المنتجات المهربة ومتابعة عمليات الاستيراد النظامية

### السلبات على قطاع الدواجن والعاملين فيه

تراجع الإنتاج المحلي، فمع تدفق المنتجات التركية بأسعار منافسة، يجد المربون المحليون أنفسهم أمام تحديات كبيرة في تصريف إنتاجهم، خاصة أن تكلفة الإنتاج في سورية مرتفعة بسبب أسعار الأعلاف والأدوية البيطرية والطاقة. إغلاق المداجن وتسريح العمال، فتراجع الطلب على الفروج المحلي يدفع العديد من أصحاب المداجن إلى تقليص الإنتاج أو إغلاق مشاريعهم نهائياً، مما يؤدي إلى فقدان العديد من العمال لمصدر رزقهم. عدم تكافؤ المنافسة، فالمنتج التركي المدعوم حكومياً يصل إلى الأسواق بأسعار أقل من تكلفة الإنتاج المحلي، ما يضعف فرص المربين السوريين في المنافسة.

التأثير على الاقتصاد الوطني خسائر في القطع الأجنبي، فاستيراد المنتجات التركية،

يعد قطاع الدواجن من القطاعات الحيوية التي تلعب دوراً هاماً في تحقيق الأمن الغذائي، كما أنه من القطاعات التصديرية التي تسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل لآلاف العاملين.

ورغم مطالبات العاملين في هذا القطاع بحماية الإنتاج المحلي عبر وقف استيراد الفروج الحي والمجمد والبيض، تمت الموافقة على منع استيراد الفروج الحي والبيض فقط، فيما بقيت منتجات الفروج المجمد وقطع الدجاج والسود ذات المصدر التركي تغزو الأسواق، سواء عبر الاستيراد الرسمي أو التهريب.

# كيف علينا التعامل مع بلطجة العقوبات



لامريكا أن تفرض العقوبات على ذلك الشخص أو الجهة... إن أرادت... أو أن تستخدمها بطريقة انتقائية لفرض ما تريد على من تريد. ولهذا القانون سيء الصيت حصة كبيرة من مواد قاسيون يمكن مراجعتها على الموقع.

## نظرة على مثال العقوبات الأمريكية على إيران

تطرق قاسيون في المادة المذكورة أعلاه إلى مثالين عن العقوبات التي فرضتها أمريكا، وهما العراق وكوبا. ومن الجدير بالذكر هنا أن أمريكا لم ترفع حتى الآن أي عقوبات فرضتها على دول أو مناطق ضمن التصنيف الأول، أي «المناطق/الدول الخاضعة للعقوبات الشاملة». بغض النظر عما تغير منذ فرضها، أو ما إذا كانت الأسباب التي أدت إلى فرضها ما زالت قائمة. في هذه المادة سننظر في مثال آخر هو إيران، وبشكل مختصر لإيصال الفكرة الأساسية والتي يمكن الاستفادة منها في طريقة تعامل سورية مع العقوبات الأمريكية. بدأت العقوبات الأمريكية على إيران في عهد الرئيس الأمريكي كارتر في عام 1979، ومنذ الحزمة الأولى من العقوبات، أضاف كل رئيس أمريكي أتى بعده حزمات إضافية من العقوبات، قد تكون أبرزها تلك التي تم فرضها منذ 2005 رداً على إطلاق البرنامج النووي الإيراني. وطالت العقوبات في مرحلة رئاسة جورج دبليو بوش العمل العلمي والأبحاث العلمية، حيث أصدرت وزارة الخزانة الأمريكية حكماً ضد تحرير أو نشر المخطوطات والأوراق العلمية والبحثية من إيران، وقالت: إن العلماء والباحثين الأمريكيين المتعاونين مع الإيرانيين يمكن مقاضاتهم. وكذلك في عهد أوباما، وقبل توقيع الاتفاق النووي الإيراني، تمت إضافة حزم جديدة من العقوبات على بعض المنتجات ذات المنشأ الإيراني، كما شهدت هذه الفترة تصعيداً تجاه أطراف ثالثة، حيث تم تعريم عدد من البنوك الأوروبية وانتهاك العقوبات الأمريكية المفروضة على

الحصول على رخصة من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في وزارة الخزانة الأمريكية، الأمر الذي يأتي مع تكاليف باهظة وعمليات تأخذ وقتاً طويلاً، ما يثني الجهات والشركات الصغيرة والأفراد عن العمل والتعامل مع أي جهة أو شخص في هذه الدول... ويكلام آخر، فإن أي دولة أو شركة، أو شخص يريد الاستثمار في سورية أو التصدير إليها، أو الاستيراد منها، أو إجراء أي تعامل مالي مع أي سوري داخل أو خارج سورية، يحتاج إذنًا مسبقاً من الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يكافئ احتلالاً اقتصادياً إجرامياً يفوق في قسوته حتى الاحتلال العسكري المباشر، التي لم تصل في تحكها وسطوتها هذه الدرجة من التحكم الهستيرى بالشعوب الواقعة تحت الاحتلال.

المستويات الأخرى من العقوبات، تكون لها أهداف محددة، مثل: قطاعات أو صناعات أو معاملات أو جهات أو شخصيات معينة، مثل العقوبات التي تستهدف أي شخص أو جهة مرتبطة بحماس أو الجماعات التابعة لحماس. وهناك تصنيفات ضمن هذا المستوى من العقوبات، مرتبطة وفق وجهة النظر الأمريكية بالإرهاب، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الاتجار بالمخدرات/المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، أو ضوابط التصدير المتعلقة بالسلح والأموال العسكرية الأخرى وغيرها من التصنيفات التي يمكن أن تخرعها أمريكا لفرض العقوبات على من تشاء، من منطلق تفصيل القانون على شكل ومواصفات الجهة المستهدفة. وللسورية حصة من بعض هذه العقوبات أيضاً.

ما يسمى بـ «قانون قيصر» ربما يحتاج إلى تصنيف لوحده، حيث إنه يتضمن القدرة على فرض عقوبات على جهات ثنائية وثالثة، بمعنى أن العقوبات بموجبها لا تشمل فقط من يتعامل بشكل مباشر مع الدولة السورية، أو مؤسساتها أو أجهزتها، ولكن كل من يوجد في السلسلة التي تصل في نهايتها إلى الجهات والشخصيات المشمولة بالعقوبات، يمكن

يُجمع السوريون اليوم، على اختلاف اصطفافاتهم السياسية، على المطالبة برفع العقوبات عن سورية، وخصوصاً العقوبات الأمريكية. ولا يكاد يخرج سوري واحد عن هذا الإجماع العام، مع أن الساحة لا تخلو من بعض من يفترضون أن العقوبات أداة بيدهم، يطالبون برفعها على استحياء، مع ربط عملية رفع العقوبات بإجراءات محددة على السلطات اتخاذها؛ أي أنهم يكررون المواقف البانسة التي كانت تفترض أن العقوبات كانت أداة بيدهم ضد السلطة الساقطة، والحق أن العقوبات لم تكن في أي يوم من الأيام إلا سيفاً يحز عنق سورية والشعب السوري، ولا يؤثر على النظام وأساطينه إلا لماماً، بل وأثبتت الأيام أن اللصوص الكبار ضمن النظام، ونواة السلطة أيام الأسد، كانت قد وجدت طرقاً متعددة ليس للالتفاف على العقوبات فحسب، بل ولتحويلها إلى مزارب ذهب، لأن العقوبات سمحت للسلطة باحتكار كل خارج من البلاد، وكل داخل إليها، عبر شركات وواجهات اصطنعتها لنفسها.

مثالي العراق وكوبا، حيث استمرت العقوبات حتى بعد تغير الظروف وزوال الشخصيات التي كانت ركناً أساسياً في تبرير فرضها، وهنا من الأهمية بمكان التذكير بمثال كوبا، وهو أقدم برنامج عقوبات أمريكية وعقوبات أحادية الجانب في التاريخ، حيث بدأ فعلياً منذ فرض حظر الأسلحة في عام 1958، أي منذ أكثر من 66 عاماً، وما يزال مستمراً حتى حينه.

## العقوبات الأمريكية

تنقسم العقوبات الأمريكية إلى عدة مستويات وفق الجهة التي يتم فرض العقوبات عليها، أعلاها وأكثرها شمولية هي الواقعة تحت التصنيف: «المناطق/الدول الخاضعة للعقوبات الشاملة». حالياً هناك خمس مناطق/دول خاضعة لهذا النوع من العقوبات: كوبا وإيران وكوريا الشمالية وروسيا وسورية، وكذلك مناطق في أوكرانيا وهي دونيتسك ولوغانسك والقرم.

تعتبر هذه العقوبات الأكثر تقييداً، حيث إن معظم المعاملات وعلى المستويات كافة، سواء بين الكيانات أو الشركات أو الأفراد، تعتبر مشمولة بالعقوبات، وعلى عكس القاعدة تقول، «المتهم بريء حتى تثبت إدانته»، فإن هذا النوع من العقوبات - كما معظم العقوبات الأمريكية - يعتبر أي جهة أو شخص يتعامل مع أي جهة أو شخص من هذه الدول مداناً حتى تثبت براءته. والحصول على البراءة بشكل مسبق يمكن أن يتم فقط من خلال

## مركز دراسات قاسيون

واليوم، ورغم سقوط الأسد، فإن العقوبات ما زالت كما هي من حيث التطبيق، وذلك بالرغم من عدد من التصريحات الأوروبية والأمريكية حول تخفيفها أو تعليقها لأشهر أو لسنة، الأمر الذي ما زال في طور التصريحات، ولم ينتقل بعد إلى الفعل. التوقع الأرجح، هو أننا ربما نشهد بعض الخطوات العملية من الجانب الأوروبي، والتي ستأتي خجولة على الأغلب، ولن تكون لها آثار كبيرة، ولكنها في حال حصولها ستكون خطوة سياسية يمكن البناء عليها جزئياً، مع أنها ستبقى معلقة في الفراغ في حال استمرار العقوبات الأمريكية؛ لأن أخطر وأسوأ ما في العقوبات الأمريكية هو أنها تشمل أي طرف ثالث يتعامل مع سورية، ما يعني أن استمرار العقوبات الأمريكية سيجعل من إبقاء أو رفع العقوبات الأوروبية نافذة لا قيمة فعلية لها.

على الجانب الأمريكي، وبدراسة تاريخ العقوبات الأمريكية، يمكن دون صعوبات كبرى، توقع أنها لن تتحرك أي خطوة باتجاه الرفع الكامل أو حتى الجزئي، الذي يمكن أن يكون له تأثير ملموس على الوضع الاقتصادي للبلاد. هذا الاستنتاج ليس بالجديد، ونظرة سريعة إلى تاريخ العقوبات الأمريكية تكشف أن العقوبات الأمريكية يتم وضعها بسهولة، ولكن إزالتها تكاد تكون شبه مستحيلة. سبق أن عالجت قاسيون في مواد متعددة هذا الجانب، منها [مادة](#) تطرقت إلى

**اليوم ورغم سقوط الأسد فإن العقوبات ما زالت كما هي من حيث التطبيق، وذلك بالرغم من عدد من التصريحات الأوروبية والأمريكية حول تخفيفها أو تعليقها لأشهر أو لسنة**

# الأمريكية على الشعب والسلطات في سورية؟



تم ربط ذلك القانون بالتحديد به. الأمريكي لن يتخلى عن الأداة الأقوى التي بحوزته لمحاولة التحكم بسياسات دول العالم، وهذه العقوبات لم تكن في أي يوم مرتبطة بشخص معين، وإنما كانت وما زالت مفروضة على الشعب السوري فقط، لتحقيق مصالحها والتي يعرفها الجميع.

بناء على ذلك، وعلى الأمثلة الأخرى للعقوبات التي تفرضها وفرضتها أمريكا على عدد من الدول، علينا أن نعمل على تحسين اقتصادنا إلى أقصى حد ممكن ضد العقوبات الأمريكية، وأن نعمل انطلاقاً من فرضية عدم رفعها أو إلغاؤها أو حتى تخفيفها، ما يعني أنه يجب على السلطة الحالية وعلى الشعب السوري على العموم، تخفيض علاقتنا بالمنظومة الدولارية ككل، والتي لا يمكن للعقوبات الأمريكية أن تخنقنا في حال ابتعدنا عنها، وعلينا بالتوازي توطيد العلاقات والتعاون مع الدول التي تعتمد منظومات بديلة في العلاقات الاقتصادية والتجارية. هذا يمكن أن يحسن فرص البدء بتعافي الاقتصاد السوري المنهك من سنوات الحرب والفساد، كما أنه يمكن أن يقوض قدرة تجار الحرب والفاستين الكبار الذين كانوا جزءاً من منظومة الفساد في النظام السابق - بغض النظر عن اصطفاقيهم خلال الأزمة - يمكن تقويض قدرتهم على الاستمرار بالتحكم بمفاصل الاقتصاد، لأن تلك القدرة مرتبطة ارتباطاً عضوياً مع منظومة الدولار، ومعظمهم كان له الدور الأكبر في الاستفادة من العقوبات الأمريكية لتمرير آثارها السلبية إلى الشعب ودفع أكثر من 90% منه تحت خط الفقر. ينبغي علينا كسوريين، وضماً السلطة القائمة، البدء سريعاً بوضع الأسس لإعادة إقلاع الاقتصاد السوري، وتحويله إلى اقتصاد منتج يعتمد بالدرجة الأولى على الموارد المحلية، ونقل مركز الثقل في العلاقات الاقتصادية إلى الدول التي بدأت تدور في فلك المنظومات البديلة للدولار.

في تصريحات سباستيان غوركا، نائب مساعد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، التي أطلقها قبل أيام في لقاء مع قناة الحرة الأمريكية. يقول غوركا رداً على سؤال: إن كانت الولايات المتحدة تعترف بأحمد الشرع رئيساً لسورية: «هل يسيطر على كل سورية؟ لا. لا يسيطر. كان جهادياً لفترة طويلة، فهل أصلح نفسه؟ هل هو رجل أفضل الآن؟ هل يؤمن بالحكومة التمثيلية؟» وقال: إن هذه الأسئلة «بوجهها للمسيحيين والعلويين وأي شخص عانى بسبب الحركة الجهادية التي يقودها الشرع». ثم أضاف مقدماً إجابة قاطعة عن السؤال الذي طرحه هو نفسه: «أنا درست الحركات الجهادية 24 سنة، لم أر أبداً قائداً جهادياً ناجحاً يصبح ديمقراطياً أو يؤمن بحكومة تمثيلية».

وليس من الصعب أن نفهم من هذا التصريح أن الولايات المتحدة لن ترفع العقوبات في أي وقت قريب، وستسعى لاستخدامها عساً فوق رأس سورية، بل وأكثر من ذلك، فإنها تتجه للعب بشكل علني على إشعال الفوالق الطائفية والدينية في سورية، وتآليب السوريين ضد بعضهم البعض على أسس طائفية ودينية.

لا ينبغي أن نغفل أيضاً أن الولايات المتحدة رفضت قبل أيام التوقيع على البيان الختامي لمؤتمر باريس حول سورية، والذي تضمن خطوة أولى نحو شكل من الاعتراف بالواقع الجديد من جهة، وخطوة أولى نحو رفع العقوبات، الأمر الذي يؤكد ما نذهب إليه من أن الولايات المتحدة لا تعزم رفع عقوباتها في أي وقت قريب، وتصر على استخدامها أداة للابتزاز، في أحسن الأحوال، وأداة للتفجير في أسوأها... ولعل من الحكمة والتعقل أن نتنظر من الولايات المتحدة، بتحالفها العميق مع الكيان الصهيوني، الأسوأ دائماً...

في مادة نشرتها قاسيون بعد ثلاثة أسابيع من سقوط الأسد، سلطنا الضوء على تمديد صلاحية «قانون قيصر» لخمسة سنوات إضافية، على الرغم من زوال النظام الذي

العقوبات التي أعادت أمريكا فرضها على إيران حين التنفيذ، دخل قانون التعطيل المحدث للاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ للتخفيف من تأثيرها على مصالح شركات الاتحاد الأوروبي التي تقوم بأعمال تجارية في إيران. ينبغي أن نضيف في دراسة المثال الإيراني، أن العقوبات الأمريكية، وكحال برامج العقوبات الأمريكية كلها، لم تؤد إلى تغيير النظام في إيران، ولا حتى إلى تغيير سلوكه وفق الهدف الأمريكي المعلن، ولكنها أدت وظيفة معاكسة كما تثبت الأحداث، وأدت وظيفة إقرار إضافي وضغط إضافي على الشعب الإيراني.

## كيف يجب علينا التعامل مع العقوبات الأمريكية على سورية؟

اليوم، وبعد مرور أقل من شهرين ونصف على سقوط السلطة، فإن من واجب كل سوري وطني أن يطالب برفع العقوبات غير المشروط عن الدولة السورية، وبالتالي عن الشعب السوري - الأمر الذي طالبنا به على مدى 14 سنة الماضية، لأننا كنا مقتنعين قناعة علمية راسخة طوال هذه السنوات، بأن المستهدف من العقوبات لم يكن في أي يوم من الأيام بشار الأسد وسلطته، بل سورية كشعب وكدولة، وأن النخب البائسة التي اعتبرت العقوبات انتصاراً ودعماً لها، وهلت للعقوبات طويلاً «اليوم تطالب برفعها»، كانت منقطعة عن الشعب السوري وأحواله والمأساة التي يعيشها، ولم تكن مهتمة بالضحايا الذين يسقطون يومياً بالمرض والفقر والعوز والبرد، والذين تكالب عليهم لؤم الفساد الكبير للنظام، مع لؤم العقوبات الغربية والأمريكية خاصة.

في الوقت ذاته، يجب أن يدرك الجميع، وعلى رأسهم السلطة الحالية، أن العقوبات الغربية، وبالتحديد العقوبات الأمريكية مستمرة إلى أجل غير مسمى، وربما لن يتم رفعها في أي وقت قريب... ولننظر بشكل مسؤول وواع

إيران. ولكن بعد توقيع الاتفاق النووي، في تموز 2015، ألغت أمريكا قسماً من العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، ولم ترفعها بشكل كامل. ولكن بعد انسحاب ترامب في رئاسته الأولى من الاتفاق النووي، قام بفرض حزم جديدة من العقوبات على إيران، وأعاد العقوبات التي كانت مفروضة قبل توقيع الاتفاق النووي كافة.

في عام 2018، أصدرت محكمة العدل الدولية حكماً يوجه حكومة أمريكا بإلغاء العقوبات على أساس «معاهدة الصداقة» لعام 1955 بين أمريكا وإيران. رداً على الحكم، انسحبت أمريكا من اتفاقيتين دوليتين مع إيران.

خلاصة الكلام، هي أنه على الرغم من التغييرات التي حصلت في الحكومات الأمريكية وفي العلاقات الأمريكية-الإيرانية، وحتى بعض الاتفاقات التي بموجبها تم وقف العمل بعدد من حزم العقوبات الأمريكية على إيران، إلا أن أمريكا لم تلغ العقوبات التي فرضتها منذ أكثر من 45 عاماً، واستخدمتها خلال العقود لتحصيل شيء ما، وعندما كانت اللحظة مناسبة، أعادت فرضها لتستطيع استخدامها لتحقيق مصالحها في المنطقة وفي العالم، من خلال التحكم بقدرة أي دولة أو جهة غير أمريكية على التعامل والتعاون مع إيران. والأمر ذاته يمكن قوله حول العقوبات كافة التي تفرضها أمريكا على أي دول أو جهة، ضاربة بعرض الحائط حتى الاتفاقات التي وقعتنا نفسها مع الدول المعنية.

ضمن هذه الإحداثيات، في 2018، أعلنت المفوضية الأوروبية عن نيتها تنفيذ قانون الحظر لعام 1996 لإعلان بطلان العقوبات الأمريكية ضد إيران في أوروبا، ومنع المواطنين والشركات الأوروبية من الالتزام بها، وأصدرت المفوضية الأوروبية تعليمات إلى بنك الاستثمار الأوروبي بتسهيل استثمار الشركات الأوروبية في إيران. وفي آب من العام ذاته، مع دخول الدفعة الأولى من

**يجب أن يدرك الجميع على رأسهم السلطة الحالية أن العقوبات الغربية وبالتحديد العقوبات الأمريكية مستمرة إلى أجل غير مسمى وربما لن يتم رفعها في أي وقت قريب**

# كيف نذهب لحظياً من قبل المتحكمين بالدولار وبسوق السلع؟!

للإجابة عن هذا السؤال لا بد من توضيح علاقة أسعار السلع الأساسية بالليرة السورية وسعرها بدولار السوق السوداء.



ضمن السلع المدروسة أعلاه كأمثلة فقط.

■ معن الأمير

## الاستنتاجات الأولية

إن انخفاض الأسعار بالليرة السورية بنسب تتراوح بين 22,2% و 35,7% على السلع المستوردة أو المنتجة محلياً عائد بالدرجة الأولى وبجزء كبير منه إلى تبخر هوامش نهب حواجز الفرقة الرابعة والجبايات غير القانونية التي كانت تفرضها هذه الحواجز وغيرها على أي عملية أو نشاط اقتصادي، والتي تقدر وسطياً بنسبة 30% من أسعار السلع، وهذا الانخفاض الذي انعكس إيجاباً على أسعار السلع في السوق بالنسبة للمستهلك.

لكن مقابل ذلك ارتفعت أرباح كبار التجار والمستوردين من فوارق سعر الدولار التحوطي بنسبة 20% وسطياً، مع احتفاظهم بنسب أرباحهم السابقة!

مع العلم أنه كان من المفترض نظرياً أن تنخفض الأسعار بنسبة 30% وهي ما تمثله هوامش نهب الحواجز، بالإضافة إلى نسبة 40% وهي معدل انخفاض سعر الصرف، أي كان من المفترض أن تنخفض الأسعار بحدود 70%، لكن واقع الحال يقول إن الأسعار انخفضت بحدود 30% فقط، بينما تم تقاسم نسبة الـ 40% الإضافية بين كبار التجار والمستوردين مع كبار المتحكمين بسوق الصرف!

## الاستنتاج النهائي تراجع القدرة الشرائية ومزيد من تدهور الواقع المعيشي!

إن غالبية الناس تتعرض لسرقة مباشرة وعلنية بشكل فاضح، فنتيجة لضعف الأجور وعدم صرف الرواتب وبذريعة حبس الليرة وغيرها من الأسباب الكثيرة، يضطر الناس لتصرف ممتلكاتهم الدلارية، أو تحويلات المساعدات القادمة من الخارج، بالسوق السوداء، وبسعر وسطي خلال الأيام الماضية بلغ 9,000 ل.س، في حين أن سعر الصرف الرسمي المحدد بالمركزي يبلغ 13,000 ل.س،

فقبل سقوط السلطة السابقة بلغ سعر الصرف في السوق السوداء نحو 15,000 ل.س، وخلال النصف الأول من الشهر الحالي بلغ وسطي سعر الصرف نحو 9000 ل.س، وبالتالي فإن سعر الصرف انخفض بحدود 40% تقريباً في السوق السوداء.

بالمقابل كان سعر كيلو السكر المعبأ، كسلعة مستوردة، قبل سقوط السلطة السابقة بحدود 14,000 ل.س، وحالياً بلغ 9,000 ل.س، وعليه فإن سعر كيلو السكر المعبأ انخفض بنحو 35,7% وكمثال آخر عن سلعة من الإنتاج المحلي، كان سعر الجبنة البلدية نحو 45,000 ل.س وحالياً بلغ نحو 35,000 ل.س، وعليه فإن سعر كيلو الجبنة انخفض بحدود 22,2% تقريباً.

## السعر التحوطي للسلع

بالمقارنة مع الأسعار الدلارية فإن سعر كيلو السكر بلغ نحو 0,9 دولار في الفترة الأولى، ونحو دولار واحد ضمن الفترة الثانية، أما بالنسبة لسعر كيلو الجبنة البلدية فبلغ نحو 3 دولارات ضمن الفترة الأولى ونحو 3,9 ضمن الفترة الثانية، على ذلك فإن أسعار السلع بالدولار ارتفعت بنسبة 11% للسكر، و30% للجبنة البلدية.

ويمكن استنتاج سعر الصرف المعتمد بالتسعير بشكل تقريبي من خلال افتراض ثبات سعر السلع بالدولار قبل سقوط السلطة الساقطة أي 0,9 دولار للسكر، و3 دولارات للجبنة البلدية، وعليه فإن سعر الصرف التقريبي المعتمد بتسعير السكر يساوي نحو 10,000 ل.س، وبالنسبة للجبنة البلدية يقدر سعر الدولار التقريبي المعتمد بنحو 11,700 ل.س، على ذلك فإن السعر الدلاري التحوطي والمعتمد بالتسعير حالياً يزيد عن سعر الصرف الراجح بين 11% و30%، وهذا

عملية نتيجة لإجرام كبار تجار الدولار، ونتيجة لشجع كبار تجار السلع، بنسب تتراوح بين 6,5% و 24% تقريباً، ووسطياً بنسبة لا تقل عن 15%!

فعلى الرغم من الانخفاض السعري في سوق السلع بنسبة 30% فإن القدرة الشرائية انخفضت بنسبة لا تقل عن 15% ما يعني أن هوامش النهب المركب تجاوزت نسبة 45% ذهبت على شكل أرباح استغلالية في جيوب تجار الدولار والسلع!

النسب أعلاه تبين بوضوح أن الواقع المعيشي للغالبية من السوريين ازداد تدهوراً، ما يعني أن معدلات الفقر والعوز والجوع ارتفعت عما كانت عليه بأشواط، مقابل زيادة في مستويات الاستغلال بسبب الاستمرار بسياسات تحرير سوق السلع، والمضاربات بسعر الصرف، بالتوازي مع غيرها من الأسباب الكثيرة الأخرى!

وبالتالي فالخسارة الأولى النهبوية لمجرد تحويل الدولار إلى الليرة تبلغ نحو 30,8% تقريباً!

والخسارة الثانية تتم عند كل عملية استهلاك تلبية للاحتياجات الضرورية، فالسلع تسعر بدولار أعلى من السوق السوداء بنسب تتراوح بين 11% و 30% تقريباً، وبنسبة زيادة وسطية تقدر بحدود 20%، والنتيجة خسارة نهبوية مركبة لا تقل عن 50%.

وهذه الخسارة المركبة يمكن تلخيصها بالقدرة الشرائية لمخدرات الناس، فبلغ 100 دولار في الفترة الأولى كانت تساوي 1,500,000 ل.س، وتعادل بالسلع المختارة 107 كغ سكر، أو 33,3 كغ جبنة بلدية، أما ضمن الفترة الثانية فبلغ 100 دولار بالسعر الوسطي يساوي 900,000 ل.س، وهي تعادل 100 كغ سكر أو 25,7 كغ جبنة، ما يعني أن القدرة الشرائية للسوريين انخفضت

## الاحتلال الصهيوني ومحاولاته الفاشلة لفرض الأمر الواقع في القنيطرة - الرفيد نموذجاً



إلا أن هذه المحاولات قوبلت برفض قاطع من قبل أبناء القرية، الذين يدركون أن الاحتلال لا يقدم أي شيء دون مقابل، وأن الهدف الحقيقي لهذه «المساعدات» هو ترسيخ وجوده غير الشرعي والتطبيع مع وجوده الغاصب.

### الهدم والتهدير...

#### الوجه الحقيقي للاحتلال

لم تكتف قوات الاحتلال بمحاولة استمالة الأهالي عبر الإغراءات، بل لجأت إلى هدم بعض المنازل، في تصعيد جديد يكشف حقيقة نواياها العدوانية. هذا الإجراء الاستفزازي أدى إلى تصاعد الغضب الشعبي في القرية، حيث أكد الأهالي تمسكهم بحقهم في أرضهم وعدم الرضوخ لسياسات التهديد والترغيب التي ينتهجها الاحتلال.

### حق السوريين

#### في مواجهة الاحتلال

إن رفض أهالي الرفيد للمساعدات التي عرضها الاحتلال الصهيوني يثبت مرة أخرى أن السوريين لا

شهدت قرية الرفيد في محافظة القنيطرة يوم 15 شباط الحالي توجلاً جديداً لقوات الاحتلال الصهيوني، وذلك للمرة الثانية خلال فترة قصيرة. حيث افتحمت هذه القوات أحد منازل القرية عنوة، في محاولة لفرض اجتماع مع وجهائها، إلا أن الأهالي رفضوا بشكل قاطع الاستجابة لهذا الطلب، مجددين تأكيدهم على موقفهم الثابت في مواجهة الاحتلال ورفض التعامل معه تحت أي ظرف.

### سياسة الاحتلال... التغلغل

#### تحت غطاء «المساعدات»

تحاول قوات الاحتلال، عبر أساليب متعددة، اختراق النسيج الوطني للسوريين في المناطق القريبة من خط وقف إطلاق النار، حيث عرضت هذه المرة تقديم مساعدات تشمل الكهرباء، والمازوت، والإغاثة الإنسانية، في محاولة مكشوفة لاستمالة الأهالي والضغط عليهم بضرورات الحياة المعيشية.

وجه هذا العدوان المستمر. وإن أهالي الرفيد، كما غيرهم من أبناء الجولان المحتل، يوجهون رسالة واضحة: لا مساومة على الأرض، ولا قبول لوجود الاحتلال، والمقاومة مستمرة حتى التحرير الكامل.

يجعلها شوكة دائمة في خاصرة الكيان الغاصب. إن هذه المحاولات المستمرة من قبل الاحتلال تثبت أنه لا يعرف سوى سياسة القهر والابتزاز، وهو ما يجعل المقاومة بأشكالها كافة حقاً مشروعاً لكل سوري في

يقبلون المساومة على سيادتهم الوطنية، وأن جميع محاولات الاحتلال لاختراق صفوفهم مالها الفشل. فالقنيطرة، كما سائر الأراضي المحتلة، لها تاريخ طويل في مقاومة الاحتلال ورفض الاستسلام للأمر الواقع، وهو ما



# الدور المتواضع للبنك المركزي بالتحكم بسعر الصرف!

يعتبر البنك المركزي أحد أهم المؤسسات المالية في أي دولة، حيث يلعب دوراً محورياً في إدارة السياسات النقدية والمالية، بما في ذلك التحكم في سعر صرف العملات الأجنبية، خاصة الدولار، الذي يؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الكلي.



وسيطرة كبار التجار على السوق، مما يسمح لهم بالاستمرار في نهب المدخرات السورية بحرية ودون رادع.

## الأدوات المالية والنقدية فعالة شرط انسجامها مع الواقع الاقتصادي!

الأدوات المالية والنقدية، مثل «عرض النقود، الضرائب، وقيود السحب»، يمكن أن تكون فعالة إذا ما تم توافيقها مع الواقع الاقتصادي.

لكن في حالة الاقتصاد السوري المنهار، فإن الاعتماد المفرط على هذه الأدوات دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة، مثل «ضعف الإنتاجية الصناعية والزراعية، والاعتماد المفرط على الواردات»، لن يؤدي إلا إلى تفاقم الأزمات على المدى الطويل.

فمن بين هذه الأزمات «التضخم المفرط، ارتفاع البطالة، وانخفاض النمو الاقتصادي»، مما يزيد من التوترات الاجتماعية بسبب تدني مستويات المعيشة وزيادة التفاوت الطبقي. لذا، من المفترض أن تكون السياسات النقدية والمالية متوازنة ومتناسقة مع السياسات الاقتصادية الشاملة لتحقيق استقرار حقيقي ودائم.

وفي حالة سورية، يتطلب الأمر إصلاحات هيكلية عميقة تشمل تحسين الإنتاجية، وتشجيع المستثمرين، بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز الشفافية في إدارة السياسات النقدية والمالية، وضمان أن تكون الإجراءات المتخذة مدروسة بعناية لتجنب الآثار السلبية على المدى الطويل.

## مكافحة توغل تجار الدولار

فمن خلال تأثيره على «التجارة الدولية، التضخم، البطالة، الاستثمارات الأجنبية، والنمو الاقتصادي»، يصبح التحكم في سعر الصرف من المهام الأساسية للبنك المركزي. ومع ذلك، فإن فعالية هذه السياسات تعتمد على مدى انسجامها مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

## إجراءات المركزي الخجولة!

في بيان صادر عن المصرف المركزي السوري بتاريخ 4 شباط 2025، تم توضيح أسباب ارتفاع قيمة الليرة السورية في السوق السوداء.

حيث أرجعت الجهات المسؤولة هذا التحسن إلى عوامل نقدية ومالية وسياسية، مع عود بإجراءات تدخلية لاستعادة استقرار سعر الصرف وتقليل الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي.

وشملت هذه الإجراءات تخفيض سعر النشرة الرسمية، ضخ المزيد من السيولة، والتخفيف التدريجي لقيود السحب. ومع ذلك، تظل هذه الإجراءات خجولة وغير كافية لمعالجة الأزمة بشكل جذري.

## إجراءات البنك المركزي ما زالت غير كافية!

رغم الوعود، لم تؤدِ الإجراءات إلا إلى ارتفاع سعر الصرف الرسمي من 13,000 إلى 13,200 ليرة سورية، مما يعني مزيداً من انخفاض قيمة الليرة دون تأثير يذكر على السوق السوداء، التي تتحكم فيها عوامل بعيدة عن سياسات البنك المركزي.

وهذه العوامل تشمل الفساد، تهريب العملة،

والنقدية، حتى لو تم استكمالها بالشكل المطلوب والمفترض لمكافحة توغل تجار العملة، تظل غير كافية لمعالجة الأزمة الاقتصادية العميقة التي تعاني منها البلاد، ما يعني ضرورة وجود رؤية شاملة ومتكاملة تعالج الأسباب الجذرية للأزمة، وخاصة الإنتاج الحقيقي «الزراعي والصناعي»، بما يضمن تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي على المدى الطويل.

إن الإجراءات الحالية للبنك المركزي ساهمت بتخفيض سعر الصرف بشكل وهمي لمصلحة المضاربين بالعملة، بينما كان من المفترض تفعيل الأدوات المالية والنقدية بما يضمن مكافحة توغل تجار الدولار الذين باتوا يتحكمون بسعر الصرف بدور أعلى من الجهة المسؤولة «البنك المركزي» بما يتناسب ومصالحهم الضيقة على حساب مصالح سورية والسوريين. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأدوات المالية

# تخفيض رسوم الجامعات الخاصة مطلب عادل في مواجهة الاستغلال المالي



الليرة السورية مؤخراً، انخفضت تكاليف العديد من الخدمات والمواد والمستلزمات الأساسية التي تعتمد عليها الجامعات، مثل أجور الموظفين، والمعدات، والصيانة، وحتى بعض المستلزمات التعليمية المستوردة.

لكن الجامعات الخاصة، لكونها مؤسسات تهدف إلى تحقيق الأرباح أولاً وأخيراً، لا تبدو متحمسة لتخفيض الرسوم بما يتناسب مع هذه المتغيرات. فهي ترى في الفارق بين التكاليف الفعلية والأسعار المقررة فرصة لزيادة هامش أرباحها، حتى لو كان ذلك يشكل عبئاً إضافياً على الطلاب الذين يعانون أصلاً من ضغوط مالية كبيرة.

## التأثير السلبي

### لا استمرار الرسوم المرتفعة

إن الإبقاء على الرسوم المرتفعة دون مبرر موضوعي لا يضر فقط بالطلاب وأسرهم، بل يؤثر سلباً على قطاع التعليم العالي والمجتمع ككل، حيث يؤدي إلى:

تفاقم الأعباء المالية على الطلاب والأسر، فاستمرار الرسوم كما هي رغم انخفاض التكاليف، يعني تحميل

يشهد قطاع التعليم العالي في سورية حالة من الجدل بعد اعتراض طلاب الجامعات الخاصة على استمرار العمل برسوم التسجيل الحالية، والمقررة في العام الماضي، رغم التغيرات الاقتصادية التي طرأت مؤخراً، وخاصة انخفاض سعر صرف الدولار.

يطالب الطلاب بإعادة النظر في الرسوم لتتوافق مع التكاليف الفعلية الحالية، معتبرين أن تخفيضها يحقق العدالة ويخفف الأعباء المالية عنهم. ومع ذلك، تواجه هذه المطالب عقبة أساسية، وهي أن الجامعات الخاصة بطبيعتها مؤسسات ربحية، تسعى إلى تعظيم أرباحها، مما يجعلها حريصة على الاحتفاظ بالفارق وفقاً لمتغيرات سعر الصرف لصالحها، حتى لو كان ذلك على حساب الطلاب وذويهم.

## أحقية المطلب وتأثير انخفاض التكاليف

عند تحديد رسوم التسجيل للعام الدراسي 2024-2025، تم احتسابها بناءً على تكاليف تشغيلية وسعر صرف مرتفع نسبياً في حينه، ومع التحسن الذي طرأ على قيمة

مطلباً عادلاً ومنطقياً، خاصة في ظل انخفاض التكاليف التشغيلية التي تم احتساب الرسوم على أساسها سابقاً. فرغم أن الجامعات الخاصة مؤسسات ربحية، إلا أن تحقيق الأرباح يجب ألا يكون على حساب استغلال الطلاب وذويهم.

على ذلك فإن الاستجابة لهذا المطلب لا تحقق العدالة للطلاب فقط، بل تساهم أيضاً في تطوير التعليم العالي وتعزيز الاقتصاد على المدى البعيد، وعلى الجهات المعنية التدخل لضمان عدم تحول التعليم إلى سلعة يتحكم بها منطق الربح فقط، على حساب مستقبل الأجيال.

**ضرورة تدخل الجهات المعنية** مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجامعات الخاصة هي مؤسسات تجارية تهدف إلى تحقيق الأرباح، يبقى دور الجهات الرقابية والتعليمية أساسياً في ضمان تحقيق توازن بين مصلحة الجامعات والطلاب.

فمن الضروري وضع آليات تضمن تسعير الرسوم بناءً على التكاليف الفعلية، وليس وفق هوامش ربح غير مبررة.

## مطلب عادل

يُعد مطلب الطلاب بتخفيض رسوم التسجيل في الجامعات الخاصة

# شركة حديد حماة ركيزة استراتيجية لإعادة الإعمار والتفريط بها بالصد من المصلحة الوطنية



تعد الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية في حماة من أبرز المؤسسات الصناعية في سورية، حيث تلعب دوراً حيوياً في دعم قطاع البناء والتشييد، وهو أمر بالغ الأهمية في مرحلة إعادة الإعمار التي تتطلب تأمين المواد الأساسية محلياً، وتقليل الاعتماد على الواردات المكلفة.

## لماذا يجب أن تبقى الشركة بيد الدولة؟

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه من حيث الأهمية الوطنية للشركة، يمكن إيراد النقاط الآتية المرتبطة بضرورة إبقائها بيد الدولة: إن إبقاء الشركة ضمن القطاع العام يضمن استمرار الإنتاج وفق الأولويات الوطنية، بعيداً عن أي تأثيرات، داخلية أو خارجية، قد تتحكم في الأسعار أو الكميات المطروحة في السوق، وذلك لضمان الأمن الصناعي والاقتصادي للبلاد.

تحتاج سورية خلال هذه المرحلة إلى تعزيز إنتاج المواد الأولية محلياً، وتقليل الاستيراد الذي يستنزف القطع الأجنبي، مما يجعل تطوير شركات مثل حديد حماة أمراً استراتيجياً لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

إذا انتقلت الشركة إلى الاستثمار الخاص، فقد يؤدي ذلك إلى هيمنة عدد محدود من المستثمرين على السوق، مما قد يتسبب في ارتفاع أسعار الحديد واحتكار موارده الأساسية، وهو ما قد يعيق مشاريع إعادة الإعمار، بينما إبقاؤها بيد الدولة يضمن الحد من الاحتكار والتحكم في الأسعار.

من الممكن أن تعمل الشركة بمعاملة أعلاه على ثلاث ورديات، ما يعني تشغيل آلاف العمال بشكل مباشر وغير مباشر، ونقلها إلى مستثمرين قد يعرض هؤلاء العمال لخطر البطالة أو تقليص الحقوق والامتيازات الوظيفية، بينما بقاؤها بيد الدولة يعني دعم تشغيل اليد العاملة المحلية وحسن استثمارها. تمتلك الشركة مساحات واسعة يمكن استثمارها لإنتاج الطاقة الشمسية، ما يعزز قدرتها على تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة الأرباح، وذلك يعني استغلال الموارد الوطنية لصالح الاقتصاد العام، دون الحاجة إلى اللجوء إلى المستثمرين الأجانب أو المحليين.

في ظل هذه الضرورة الوطنية، يبرز التساؤل المشروع حول مدى جدوى طرح الشركة للاستثمار من قبل حكومة تسيير الأعمال، في حين أنها تصنف ضمن الشركات الراحبة والتي يمكن تطويرها من داخل القطاع العام، دون الحاجة إلى تحويلها إلى استثمار، داخلي أو خارجي، تحت عناوين الخصخصة المباشرة وغير المباشرة.

## أهمية الشركة في إعادة الإعمار

تعتمد عمليات إعادة الإعمار على قطاع الحديد والصلب باعتباره أحد أهم المحاور الداعمة للبناء والبنية التحتية.

وتتميز شركة حديد حماة بامتلاكها أربعة معامل رئيسية تساهم بشكل مباشر في هذه العملية:

معمل صهر الخرقة، الذي ينتج العروق الفولاذية «البيليت» اللازمة لصناعة الحديد.

معمل القضبان، الذي ينتج الحديد المبروم والمحلزن المستخدم في تسليح الخرسانة المسلحة، وهو عنصر أساسي في بناء المنشآت السكنية والجسور والمباني الصناعية.

معمل التطريق، الذي يوفر مطروقات فولاذية تستخدم في الصناعات الثقيلة وقطاع النقل.

معمل الأنابيب والبروفيلات المعدنية، الذي ينتج الأنابيب المعدنية المستخدمة في تديدات المياه والغاز، ما يجعل جزءاً أساسياً في إعادة تأهيل شبكات البنية التحتية.

ونظراً لهذه الأهمية، فإن التفريط بهذه المنشأة من خلال تحويلها إلى استثمار خاص قد يؤدي إلى تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني، سواء من حيث الأسعار أو توافر المواد أو التحكم بالإنتاج بما يخدم المصلحة الوطنية.

البناء وارتفاع الأسعار في السوق المحلية، وبالتالي إبطاء عملية إعادة الإعمار.

## تعزيز القطاع الصناعي العام خيار استراتيجي

إن تعزيز القطاع الصناعي العام لا يمثل مجرد خيار اقتصادي، بل هو خيار استراتيجي لضمان الأمن الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل الحاجة الملحة لمواد البناء في إعادة إعمار سورية.

وفي هذه المرحلة المصيرية، من الضروري أن تبقى الشركة العامة للمنتجات الحديدية والفولاذية في حماة بيد الدولة، مع تبني خطة تطويرية تعتمد على تحديث التكنولوجيا، وتحسين كفاءة الإنتاج، واستثمار مواردها الذاتية مثل الطاقة الشمسية.

على ذلك فإن مساعي التفريط بهذه الشركة من قبل حكومة تسيير الأعمال طرحها للاستثمار المحلي أو الأجنبي لا يعني إغفال الأهمية الاستراتيجية لها فقط، بل يعني التفريط بالمصلحة الوطنية.

## سلبات تحويل الشركة إلى الاستثمار الخاص

يعتبر الحديد والصلب من الصناعات الاستراتيجية التي لا ينبغي التفريط بها، لأن الاعتماد على مستثمرين، محليين أو أجانب، قد يؤدي إلى تعطيل الإنتاج في أية لحظة وفقاً لمصالحهم، ما يعني فقدان السيطرة على قطاع حيوي وهام.

وفي ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، يفترض أن تعتمد الدولة على مواردها الذاتية، وعدم رهن صناعاتها الحيوية بيد رؤوس الأموال التي قد تسعى إلى تحقيق أرباح سريعة بدلاً من الاستثمار طويل الأمد في تطوير هذا القطاع، الأمر الذي قد يهدد استقلالية الاقتصاد الوطني.

قد يسعى المستثمرون إلى تقليل التكاليف عبر خفض جودة الإنتاج أو الاستغناء عن بعض الخطوات الفنية التي تضمن معايير السلامة، أي تراجع الجودة لحساب الربحية، مما قد يؤثر على جودة البناء في المشاريع الوطنية. إذا تمت خصخصة الشركة أو طرحها للاستثمار، فإن الأسعار قد تخضع لحسابات ربحية خاصة، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة مواد

## الصحة بسورية صارت لرفاهية الأغنياء!



الأدوية... الأسعار ثابتة بس ليش ما عم تنخفض؟

رغم انخفاض سعر الصرف... الأدوية لسا على حالها.. وحتى أحياناً بتختفي وتبتلع بالسوق السودا بأسعار خيالية...

أقل وصفة طبية صارت تكلف 100 ألف ليرة... وإذا المرض معقد شوي فالحسبة بتصير بالملايين... الأمراض المزمنة يلي بترافق المريض كل حياته صارت مثل القرص البنكي... لازم الواحد يخصص راتب كامل بس ليقدر يشتري دواء الشهري!

المشافي... الدخول لغير المقتردين ممنوع!

إذا اضطررت تدخل مشفى فهون الطامة الكبرى... التكاليف خيالية... لا المشافي الحكومية عم تقدر تغطي... ولا المشافي الخاصة رحمت الناس... أي عملية أو إقامة قصيرة بالمشفى ممكن تكلف ملايين... والناس مضطرة تبني ذهبها أو تستدين بس

الوضع الصحي بسورية صار كابوس حقيقي لكل مريض... وكل يوم عم تصير تكاليف العلاج والاستشفاء اصعب وأغلى...

إذا الواحد مرض أو احتاج فحص طبي لازم يحسب حسابه منيح قبل ما يقرر يروح عند الدكتور... لأن الأسعار مولعة بشكل مو معقول!

الأطباء... الكشفية نار!

قبل فترة كانت كشفية الطبيب الأخصائي بين 50 ل100 ألف ليرة... هلا صارت بين 80 ل150 ألف... وإذا الدكتور مشهور شوي أو عيادته بمكان «محترم...» فالزم تحضر حالك تدفع فوق الـ200 ألف بس مشان «مرحبا، شو مشكلتك؟».

التحاليل... ضرورة بس مكلفة!

مو بس الأطباء اللي رفعا الأسعار... حتى التحاليل المخبرية صارت عبء جديد... الزيادة بحدود 25%... وأي تحليل ضروري ما بيقل عن 100 ألف ليرة، يعني اللي معه مصاري يعمل تحاليل... واللي ما معه يضل يدور على حلول بديلة أو يتوكل عالله...

والصيدليات... والأدوية تنخفض مثل ما نزل الدولار... وكمان الدولة لازم تتحرك لتدعم المشافي الحكومية والخدمات الطبية... لأن الوضع إذا استمر هيك فالصحة بسورية رح تصير حكر على الأغنياء... والمريض الفقير رح يكون مصيره يتألم بصمت...

الأمراض صارت عبء نفسي ومادي عليهم، وكأنهم عم ينحكم عليهم يتحملوا الألم بدون علاج...

وبين الحل؟

الناس صارت تعبانة... والضغط المعيشي خلّى الصحة آخر همها... المفروض يكون في رقابة على أسعار الأطباء والمخابر

مشان تحصل على علاج...

المتقاعدون وكبار السن... بين المرض والفقير

أكثر شريحة متأثرة بهالوضع هني المتقاعدين وكبار السن يلي صاروا عابشين على البركة... روايتهم ما بتكفيهم للأكل... فكيف إذا احتاجوا دوا أو فحص طبي؟

# السلطة القضائية دعامة العدالة وصمام الأمان في الدولة الحديثة



كثر الحديث مؤخراً عن السلطة القضائية والجسم القضائي بعد انهيار السلطة الساقطة، والتغييرات التي طالبت الجسم القضائي بنتيجة نداعات هذا الانهيار والسقوط، ودور حكومة تسيير الأعمال وممارساتها تجاه السلطة القضائية، والآراء المتباينة من قبل أصحاب الاختصاص حول هذا الدور.

الثقة بالمؤسسات الوطنية، ويعزز الاستقرار المجتمعي والسياسي. كذلك فإن الاستثمار والتقدم الاقتصادي يعتمدان على وجود قضاء مستقل وكفؤ يحمي العقود والمعاملات التجارية، ويضمن تنفيذ القوانين بشكل عادل، وهو ما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

## أهمية تعيين قضاة مؤهلين وفق معايير صارمة

يعد تعيين القضاة من أهم الخطوات التي تضمن نزاهة القضاء وكفاءته، لذلك يجب أن يتم وفق معايير واضحة وصارمة، أهمها: المؤهل العلمي والتدريب القضائي، حيث يجب أن يكون القضاة من خريجي كلية الحقوق، ثم يتابعون دراساتهم في المعهد العالي للقضاء، حيث يخضعون لتدريب عملي ونظري مكثف يؤهلهم لممارسة الوظيفة القضائية بكفاءة. الخضوع لمسابقة تعيين القضاة ليتم اختيار القضاة من خلال مسابقة شفافة تعتمد على الجدارة والكفاءة، لضمان أن من يتولى القضاء هم الأكفأ والأكثر تأهيلاً.

النزاهة والسمة الحسنة، فيجب عدم الاكتفاء بأن يكون القاضي مؤهلاً علمياً، بل يجب أن يكون مشهوداً له بالنزاهة والاستقامة، وخالياً من أي سجل فساد أو سلوكيات غير أخلاقية. الحياد والاستقلالية، فالقاضي يجب أن يكون مستقلاً في قراراته، لا يخضع لأي ولاءات سياسية أو دينية أو طائفية أو اقتصادية، وبحيث يكون حكمه مستنداً إلى القانون فقط. مع الأخذ بعين الاعتبار أن القاضي الجيد بالمحك العملي لا ينظر إلى النصوص فقط، بل يفهم السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للقضايا المعروضة أمامه، ويوازن بين القانون وروح العدالة، وهو ما يعني القدرة على اتخاذ القرارات بحكمة.

## مخاطر تسييس القضاء أو تهميشه

إن تدخل السلطة التنفيذية أو الجهات الأمنية

وما يجب التأكيد عليه بهذا الشأن أن السلطة القضائية تُعد ركيزة أساسية في بناء دولة القانون والمؤسسات، فهي الضامن لتحقيق العدالة وحماية الحقوق وصور الحريات، فالدول الحديثة تعتمد على قضاء مستقل وفعال لضمان عدم تغول أي سلطة على أخرى، ومنع الاستبداد والفساد، كما أن وجود جهاز قضائي كفؤ ونزيه هو المعيار الحقيقي لمدى التزام الدولة بمبادئ العدالة وسيادة القانون.

## استقلال القضاء وفصل السلطات

لا يمكن تحقيق العدالة في أي دولة دون استقلال القضاء عن السلطة التنفيذية، بحيث لا يخضع القضاء لأي تأثيرات سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو غيرها.

ويتحقق هذا الاستقلال بحالتنا السورية من خلال الفصل التام بين السلطة التنفيذية ووزارة العدل من جهة، ومجلس القضاء الأعلى من جهة أخرى.

فوزارة العدل كجهة حكومية تنفيذية تتولى إدارة شؤون المحاكم إدارياً ومالياً، إضافة إلى الإشراف على السجون والمرافق العدلية، لكنها ليست صاحبة قرار في تعيين القضاة أو التدخل في أحكامهم.

أما مجلس القضاء الأعلى فهو الجهة القضائية العليا المستقلة، والمسؤولة عن شؤون القضاء، من تعيينهم وترقيتهم إلى مساءلتهم وضمان استقلالهم.

ويجب أن يكون هذا المجلس بعيداً عن أي تأثير سياسي أو حكومي، لضمان نزاهة الأحكام القضائية وعدم خضوعها لأي ضغوط، وهو ما يجب أن تتركز عليه النقاشات عبر الحوار الوطني المزمع، وخاصة ما يتعلق بهذا المجلس وكيفية تشكيله، كي يحظى بالاستقلالية الناجزة عن السلطة التنفيذية بمستوياتها كافة.

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنه عندما يكون القضاء مستقلاً ونزيهاً وفعالاً، يطمئن المواطنون إلى أن حقوقهم مصونة، مما يعزز

والمسؤولين المتورطين في الفساد. تحديث القوانين والإجراءات القضائية لتسريع البت في القضايا وتحقيق العدالة الناجزة. الاستفادة من التكنولوجيا في تطوير المحاكم الإلكترونية، لتسهيل الإجراءات وتقليل فرص الفساد والبيروقراطية.

## السلطة القضائية حجر أساس

السلطة القضائية هي حجر الأساس لأي دولة تسعى إلى العدالة والاستقرار، واستقلال القضاء هو الضامن لحقوق الأفراد والجماعات، ومن دونه تصبح الدولة عرضة للاستبداد والفساد.

بالمقابل لا يمكن تحقيق العدالة إلا بوجود قضاة أكفاء، يتم تعيينهم وفق معايير شفافة، بعيداً عن أي تدخلات سياسية أو مصالح فئوية.

فإذا صلح القضاء صلحت الدولة، وإذا فسد، انهار كل شيء.

أو غيرها في عمل القضاء، أو فرض قيادات قضائية غير مؤهلة، يؤدي إلى انهيار منظومة العدالة، مما يفتح الباب أمام الفوضى والظلم. كما أن تعطيل المحاكم أو استبدالها بكيانات غير قانونية مثل «لجان فض النزاعات» يهدد حقوق المواطنين، خاصة الفئات الضعيفة، ويجعل العدالة رهينة لأهواء القوى المتنفذة.

## الإصلاح القضائي ضرورة ملحة

لإعادة الثقة بالمؤسسة القضائية، يجب العمل على:

تفعيل استقلال القضاء عبر إصلاح القوانين التي فسحت المجال للسلطة التنفيذية بالتدخل في شؤون القضاء.

إعادة هيكلة الجهاز القضائي من خلال تعيين القضاة وفق معايير الكفاءة والخبرة، وليس وفق الولاءات السياسية أو الدينية أو غيرها. محاربة الفساد داخل القضاء من خلال آليات رقابية صارمة، وفرض عقوبات على القضاة

## السويداء... طلاب بلا تدفئة

بات تلاميذ المدارس أحدث ضحايا المحروقات، حيث خفضت كمية المحروقات المخصصة للمدارس بما جعلها في حدها الأدنى، إن وجدت!

### ■ مراسل قاسيون

وتعاني المدارس في مدينة السويداء وريفها من نقص وانعدام مادة «المازوت» المخصصة للتدفئة، وأخرى تعاني من النقص في المادة من قبل إدارات هذه المدارس، لتضاف إلى مشكلات التعليم العديدة مشكلة جديدة طيلة فصل الشتاء تداعياتها كثيرة لجهة الضرر على التعليم وصحة الطلاب، الذين يبدؤون وينهون يومهم المدرسي ببرد قاتل للعلم والصحة، وذلك وفقاً لعدد من المدرسين. ويشتكي طلاب في السويداء إلى أسرهم تعرضهم للبرد والصقيع



وصعوبة الحصول عليها يشكل حرماناً إضافياً لطلاب المدارس التي لا تزال مدارسهم تعاني من مختلف أنواع الأزمات وعلى جميع المستويات، سواء كانت تعليمية أو غيرها، وأن هذا الوضع استدعى في بعض الأحيان تشغيل الحطب ضمن مدافئ المازوت لتدفئة الطلاب.

ويقول أحد الأهالي إن في هذه الظروف يجب على المجتمع المحلي إيجاد حلول إسعافية لإعانة طلاب المدارس، فهم عماد الوطن في المستقبل.

والسؤال هنا، أين القائمون على شؤون المدارس في الإدارة الجديدة الذين كان مهمهم الوحيد طيلة هذه الفترة متركزاً على كيفية تسريع ما تبقى من مدرسين قائمين على العمل في قطاع التعليم، وانشغالهم بالأوراق الثبوتية للمعلمين لتقاضي رواتبهم التي هي بالأساس لا تكفي لمواصلات المدرس...

اليد، مما يعني بيئة غير مناسبة للتعليم والاستيعاب بالنسبة للطلاب في مختلف المدارس. وينسحب ما يحدث في مدارس السويداء على أغلب مدارس سورية اليوم، فعدم توفر مادة «المازوت»

المدارس. وأكد عدد من الطلاب في مدينة السويداء أن إدارات المدارس لا تشعل المدافئ نهائياً، وأن الأيام التي تعمل بها التدفئة خلال الفصل الدراسي الحالي تعد على أصابع

داخل صفوفهم الدراسية، وسط كلام إدارات المدارس عن عدم توفر «المازوت» بالشكل الكافي لإشغال التدفئة طيلة ساعات الدوام الرسمي، عداك عن البرد المتسلل من النوافذ الكبيرة وغير الكتيمة في

# الاستقرار لا يبني على الظلم:

منذ سقوط سلطة بشار الأسد، أصبحت مسألة السلم الأهلي وصونه في صدارة اهتمامات السوريين، الذين تنفسوا الصعداء برحيل نظام طالما استعدى الناس بظلمه وجوره. ومع انتهاء حقبة من القمع والاستبداد، بدأت تلوح في الأفق آمال جديدة بمستقبل أكثر عدلاً واستقراراً. إلا أن هذه الآمال لم تخل من مخاوف عميقة، إذ يظل السوريون، على اختلاف أرائهم وانتماءاتهم، قلقين بشأن مستقبل بلادهم، وخاصة فيما يتعلق بمقدرتهم على الحفاظ على السلم الأهلي على المدى الطويل. ففي ظل تنوع سياسي وثقافي وقومي وديني وطائفي، وتاريخ من التوترات التي تفاقمت بسبب الصراع، يبرز السؤال: كيف يمكن لسورية أن تبني سلماً أهلياً مستداماً يكون قادراً على تجاوز جراح الماضي وبناء مستقبل مشترك؟ وهذا السؤال ليس مجرد تحدٍ سياسي، بل هو أيضاً اختبار لإرادة الشعب السوري في بناء هويته الوطنية الجامعة.



## ■ احمد الرز

في العديدين المسابقين من «قاسيون»، ناقشنا موضوع العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة لمصلحة الفقراء، ليس فقط بوصفها شرطاً أساسياً

للنمو الاقتصادي، بل أيضاً كأحد الركائز الرئيسية لضمان وجود حرية حقيقية في البلاد. وسلطنا الضوء على دور غياب العدالة الاجتماعية في تعميق التراجع الاقتصادي وعرقلة النمو المستدام وتهديد الحريات العامة.

في هذا المقال، ننطلق من تلك المناقشات لنحاول الإجابة عن سؤال آخر لا يقل أهمية: هل يمكن ضمان السلم الأهلي المستدام دون حل مشكلة العدالة الاجتماعية؟ بمعنى آخر، هل يمكن لمجتمع يعاني من تفاوتات اقتصادية حادة أن يحفظ سلمه

الداخلي على المدى الطويل؟ ونعتقد أن هذا السؤال يفتح الباب أمام تحليل العلاقة الوثيقة بين العدالة الاجتماعية والاستقرار الوطني، وي طرح تساؤلات جوهرية حول الأسس الاقتصادية لبناء مجتمعات قادرة على تجاوز الصراعات والانقسامات.

## غياب العدالة الاجتماعية بوصفه تهديداً للسلم الأهلي



يُشكّل غياب العدالة الاجتماعية تهديداً فعلياً للسلم الأهلي، ليس فقط بسبب آثاره الاقتصادية المباشرة، بل أيضاً بسبب تداعياته الاجتماعية والسياسية العميقة التي تُضعف تماسك المجتمعات وتهدد استقرارها. ففي غياب نظام عادل لتوزيع الثروة والفرص تتفاقم الفجوة الطبقة وتتعمق مشاعر الإقصاء والظلم بين الفئات المهمشة، مما يخلق بيئة قابلة للانفجار في أي لحظة. وفي الحالة السورية، كان غياب العدالة الاجتماعية أحد الأسباب الرئيسية التي أفضت إلى انفجار الأزمة التي عصفت بالبلاد، حيث أدى تركيز الثروة والسلطة في أيدي نخبة الفساد الكبير إلى تهيمش الغالبية العظمى من الشعب، مما ولد حالة من السخط الجماعي وعدم الرضا الاجتماعي.

وأحد أخطر جوانب غياب العدالة الاجتماعية الذي لا يجري الحديث عنه كثيراً هو انهيار منظومة الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة، ففي الأنظمة التي تهتم العدالة الاجتماعية، تتراجع الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والإسكان، وتفقد الدولة قدرتها على توفير شبكة أمان اجتماعي تحمي المواطنين. وهذا بالضبط ما يمثل خطراً للحرائق المقبلة، حيث يؤدي تدهور الخدمات العامة وانهيار الاقتصاد إلى حرمان ملايين الناس من أبسط حقوقهم في العيش الكريم. وعندما تغيب الدولة عن أداء دورها في توفير الحماية الاجتماعية، يلجأ الأفراد بطبيعية الأحوال إلى البحث عن بدائل أخرى، غالباً ما تكون قائمة على الانتماءات الثانوية.

وهذا الانزياح نحو منظومات الحماية البديلة هو أحد أخطر النتائج المترتبة عن غياب العدالة الاجتماعية. فبدلاً من الاعتماد على الدولة كمظلة جامعة، يجد الأفراد أنفسهم مضطرين للانخراط في شبكات بديلة توفر لهم الحماية والخدمات التي فشلت الدولة في تقديمها. وهنا تكمن المشكلة: فمظومات الحماية هذه تعمق الانقسامات الاجتماعية، حيث تصبح الولاءات الثانوية هي الأساس الذي تُبنى عليه العلاقات بدلاً من المواطنة المشتركة للجميع. وهذا ما يؤدي إلى تفتت المجتمع لجماعات متصارعة، كل منها يدافع عن مصالحه الضيقة على حساب المصلحة العامة. وفي السياق السوري، يمكن بسهولة

ملاحظة كيف أن غياب العدالة الاجتماعية أدى إلى تفاقم التوترات الثانوية، حيث تحولت المظالم الاقتصادية التي تعرّض لها السوريون على اختلاف انتماءاتهم إلى صراعات زائفة تهدد السلم الأهلي ولا تعبر عن جوهر الصراع الحقيقي في المجتمع. باختصار، غياب العدالة الاجتماعية لا يعني فقط حرمان الفئات المهمشة من حقوقها الاقتصادية، بل يعني أيضاً انهيار منظومة الحماية الاجتماعية التي توفرها الدولة، مما يدفع الناس إلى البحث عن بدائل يجدونها في كثير من الحالات في الطائفة والعشيرة والقومية... إلخ. وهذه البدائل، وإن كانت توفر «حماية» مؤقتة، إلا أنها تعمق الانقسامات وتضعف التماسك الاجتماعي، مما يجعل تحقيق السلم الأهلي أمراً بعيد المنال. لذلك، فإن أي محاولة جادة لبناء سلم أهلي مستدام في سورية يجب أن تبدأ بإعادة بناء منظومة العدالة الاجتماعية، بما يضمن توزيعاً عادلاً للثروة والفرص، ويعيد للدولة دورها كضامن للحماية الاجتماعية لجميع مواطنيها دون تمييز.

# العدالة الاجتماعية شرط للسلم الأهلي



## واقع العدالة الاجتماعية في سورية... وكيف نسير في اتجاهها؟



واليوم، لا يغطي الحد الأدنى الرسمي للأجور سوى 1,9% من وسطي تكاليف معيشة الأسرة السورية المكونة من خمسة أفراد. بطبيعة الحال، لن يكون السير في طريق العدالة الاجتماعية في سورية مهمة سهلة، لكنها ليست مستحيلة إذا توفرت الإرادة السياسية الحقيقية لذلك. يجب أن تبدأ هذه العملية بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل، عبر رفع حصة العمل من الناتج المحلي إلى ما لا يقل عن 50%، وفرض ضرائب تصاعدية عادلة، وإعادة توجيه هذه الموارد نحو تمويل الخدمات العامة. كما يتطلب الأمر إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، من خلال إعادة بناء شبكة أمان اجتماعي تشمل تأميناً صحياً شاملاً، ودعماً مباشراً، وإسكاناً لائقاً، بالإضافة إلى إعادة تأهيل القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة. لخلق فرص عمل بدلاً من الاعتماد على التبعية الاقتصادية. وأخيراً، يجب إعادة الاعتبار للدولة كضامن للحقوق، عبر وقف سياسات الخصخصة العشوائية التي تحولت الدولة إلى وسيط لنهب المال العام، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس الكفاءة والمساواة، بدلاً من المحسوبيات والولاءات. ليست العدالة الاجتماعية ترفاً فكرياً في سورية، بل هي شرط بقاء. فالمجتمع الذي تستنزف موارده لصالح نخب ضيقة، ويحرم 90% من أبنائه من أبسط حقوقهم، هو مجتمع مهدد بالفكك والانفجار المتكرر. التاريخ يعلمنا أن السلم الأهلي لا يفرض بالديابات، بل يبني بتوزيع عادل للثروة، وبمنظومة حقوق تعيد للبلد قوته، وللمواطن كرامته.

تعيش سورية اليوم أحد أسوأ أشكال غياب العدالة الاجتماعية في تاريخها الحديث، حيث تحول الاقتصاد إلى خادم مطيع لأصحاب النفوذ، بينما تهتمش الغالبية العظمى من الشعب. وهو واقع لا يحتاج إلى أدلة أكثر من اعتراف سلطة الرئيس الهارب ذاتها، حيث أكدت الأرقام الرسمية الواردة في «الاستعراض الوطني الطوعي الثاني عن أهداف التنمية المستدامة» والصادرة عن هيئة التخطيط والتعاون الدولي أن حصة أصحاب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي لم تتجاوز 9,2%، بينما تصل حصة أصحاب الأرباح إلى 90,8%. وهذه النسبة الكارثية ليست مجرد رقم جاف، بل هي مؤشر صارخ على نظام اقتصادي قائم على استنزاف جهد العاملين لمصلحة فئة ضيقة من الفاسدين. لإدراك حجم الكارثة، يكفي مقارنة النسبة السورية بنظيراتها العالمية: في الولايات المتحدة، معقل الرأسمالية المتوحشة، تبلغ حصة العمل من الناتج 60%، بينما يصل المتوسط العالمي لهذه النسبة إلى 53,8%، أي ما يعادل ستة أضعاف النسبة السورية. وحتى دول الجوار (البنان وتركيا والعراق والأردن) تتفوق على سورية بنحو أربعة إلى خمسة أضعاف «حصة أصحاب الأجور من الناتج تتراوح بين 35,7% و46,3%». وهذا التفاوت ليس وليد الصراع الأخير، بل هو نتاج سياسات ممنهجة تعود إلى النصف الثاني من القرن الماضي، حيث شهدت الأجور الحقيقية انهياراً متواصلاً.

## ألا يوجد مجال أبداً لـ«الحربقة»؟



كوسيلة أساسية لفرض الاستقرار، دون معالجة المظالم الاقتصادية، وجدت نفسها في نهاية المطاف أمام انفجارات شعبية لم يكن بالإمكان احتواؤها. وفي الحالة السورية ذاتها، كان من الواضح أن القمع الأمني وحده لم يكن كافياً لمنع تصاعد الاحتجاجات الشعبية، لأن المعضلة الأساسية كانت تتمثل في غياب العدالة الاجتماعية، وتفاقم الفوارق الطبقيّة بين نخبة فاسدة استأثرت بالسلطة وأغلبية مسحوقة تعاني من التهميش. وكما تفاقمت هذه الفجوة، زادت إمكانية تفكك السلم الأهلي، لأن المجتمع المحروم من حقوقه الاقتصادية والاجتماعية يصبح أكثر استعداداً للمواجهة والانفجار. بالتالي، فإن المعادلة هنا واضحة ولا يمكن الفكك منها: كلما انخفضت مستويات العدالة الاجتماعية، تراكمت تحت السطح العوامل المؤدية إلى تفجير الأوضاع، وأي استقرار يتم تحقيقه عبر القوة وحدها ليس إلا استقراراً زائفاً وهشاً، لا يلبث أن ينهار عند أول نضوج لظروف الانفجار، لأن أساس الاستقرار الحقيقي لا يمكن أن يبني على ضمان العوامل الأمنية فقط، بل الاقتصادية الاجتماعية أولاً.

يراهن بعض الحكام على إمكانية المناورة بين الإبقاء على غياب العدالة الاجتماعية من جهة، وفرض السلم الأهلي بالقوة من جهة أخرى، معتقدين أن بإمكانهم تحقيق الاستقرار عبر القمع الأمني والسياسات الترفيعية. غير أن التاريخ يثبت أن هذه المقاربة لا تؤدي إلا إلى نتائج مؤقتة، وسرعان ما تنهار تحت وطأة التراكبات الاقتصادية الاجتماعية التي يجري تجاهلها، حيث أن فرض السلم الأهلي عبر الأدوات القمعية وحدها ربما يخلق هدوءاً ظاهرياً، لكنه في الحقيقة يخفي تحت السطح وقوداً قابلاً للاشتعال في أي لحظة. وعليه، فإن الاستقرار الحقيقي لا يمكن أن يبني على القمع وحده، بل يحتاج إلى توازن بين القوة والتوافق الاجتماعي الذي لا يمكن تحقيقه في ظل تفاقم الفقر والتهميش. وبناءً على ذلك، فإن أي نظام «مهما اعتقد أنه يبلغ من القوة والبراغماتية اللازمة لإدارة المجتمع» يتجاهل العدالة الاجتماعية ويعتمد فقط على القمع، لا يكون قد فعل شيئاً سوى احتمال تأجيل الانفجار الاجتماعي لا منعه. والتجارب التاريخية تعزز هذا الطرح بكثير من الأمثلة الحية، فالدول التي اعتمدت القمع

# الحرب التجارية الأمريكية 2,0

أعلن دونالد ترامب عن شن حروب تجارية على عشرات الدول دفعة واحدة: على الاتحاد الأوروبي بأسره، وكندا، والمكسيك، والصين، ولم يستثن روسيا، مهدداً بتشديد العقوبات إذا لم يتم قبول صفقة حول أوكرانيا. مع العودة الثانية لدونالد ترامب إلى البيت الأبيض، فقد حلفاء الولايات المتحدة وأنصارها كل راحة وسكينة. تهدد التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية والقيود التجارية المرتبطة بها، النظام العالمي الذي استمر لعقود من الزمن ورفاهية النخب التي اعتادت العيش على ظهر الولايات المتحدة.

■ يورج البكسيف  
ترجمة: اوديت الحسين

قيّم المحللون الرسوم الجمركية الأمريكية التي بلغت 20% على الواردات من كندا باستثناء المواد الطاقوية «التي تم فرض رسوم عليها بنسبة 10%» بأنها ضربة غير متوقعة على الحليف. هدف هذه العقوبات وغيرها من الإجراءات، والتي لا يمكن تسميتها إلا بهذا الاسم وفقاً للنشرة الرسمية للبيت الأبيض، هو تقليص تدفقات المهاجرين غير الشرعيين و«الفتائل السام» والمخدرات الأخرى التي يتم تهريبها إلى الولايات المتحدة من هذه البلدان وغيرها.

أدى فرض الرسوم الجمركية على الواردات من كندا، والمكسيك، والصين إلى تراجع سوق الأسهم الأمريكية وضعف الدولار أمام اليوان الصيني. وذكرت صحيفة «التلغراف» البريطانية أن الخوف من تأثيرات الحرب التجارية لدونالد ترامب دفع بنك إنكلترا إلى سحب آلاف السبائك الذهبية من خزائنه. أشار هجوم ترامب السياسي صدمة لدى بعض السياسيين، فقد قرر رئيس وزراء كندا جاستن ترودو أن يرد على ترامب بفرض الرسوم الجمركية نفسها على السلع الأمريكية «مثل البيرة، والنبيذ، والبوربون، والفواكه والعصائر، والخضروات، والبطيخ، والملابس والأحذية، والأجهزة المنزلية، والمنتجات الرياضية، والأثاث، والأخشاب، والبلاستيك» التي بلغ إجمالي قيمتها 106,6 مليار دولار. بالإضافة إلى ذلك، تم مناقشة تدابير غير جمركية في حكومة كندا تتعلق بالمعادن الحيوية الأخرى والمشتريات الاستراتيجية. ومع ذلك، بعد يومين، خفف ترودو من حماسه، معلناً على مواقع التواصل الاجتماعي عن تشكيل «قوات كندية-أمريكية مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة والفتائل وغسيل الأموال»، وتعزيز الحدود وتعليق الرسوم الجمركية.

في المقابل، وعد دونالد ترامب بتجميد الرسوم الجمركية لمدة 30 يوماً، قائلاً إن ذلك جاء استجابة للخطة المكلفة لتعزيز الحدود بين الولايات المتحدة وكندا باستخدام «طائرات هليكوبتر جديدة، وتقنيات، وموظفين، وزيادة الموارد لوقف تدفق الفتائل». تم تمديد هذا التعليق أيضاً على المكسيك، التي تعتبر الحلقة الرئيسية في إعادة توجيه السلع الصينية إلى الولايات المتحدة.

يحتل الصراع مع أكبر اقتصاد في العالم، الصين، مكانة خاصة في سياسة ترامب. يمكن اعتبار الرسوم الجمركية «الجزئية» على السلع الصينية «التي تبلغ حالياً 10% فقط» بمثابة اختبار تحذيري يوجهه ترامب إلى المنافس الرئيسي، في حال عدم موافقة قيادة الصين على تقديم تنازلات معينة، فإن الرئيس الأمريكي يلمح إلى إمكانية رفع الرسوم الجمركية إلى 100%.



للرسوم الجمركية هذا العام قد تؤدي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي بنسبة 1,5%، وإغراق كندا والمكسيك في الركود، وتسبب «الركود التضخمي». في الوقت نفسه، ستختبر الصين صدمة أقل، حيث سينخفض ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 0,3% في عام 2025، و0,7% في عام 2026.

يخشى الاقتصاديون الأمريكيون أن تؤثر زيادة الرسوم الجمركية على السلع المستوردة بشكل أساسي على الفقراء. بسبب ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة، بحسب حسابات معهد بيترسون، سيخسر متوسط الأسرة الأمريكية حوالي 2,600 دولار سنوياً بعد دفع الضرائب. كما يصدر مركز العمل من أجل التقدم الأمريكي تقديراً غير مشجع أيضاً: فرض رسوم جمركية جديدة سيكون بمثابة زيادة الضرائب على الأسرة الأمريكية العادية بمقدار 2,500-3,900 دولار سنوياً. يحذر المجلس الأمريكي للهجرة من أنه سيتعين على الفقراء دفع المزيد إذا أخذنا في الاعتبار أن ترحيل الملايين من المهاجرين غير الشرعيين سيكلف على الأقل حوالي 315 مليار دولار، إذا تم إتمامه في فترة قصيرة، أو ربما أكثر بكثير إذا استغرق تنفيذه عقداً من الزمن. تسعى واشنطن إلى إيجاد حل سريع للخروج من أزمتها بأي ثمن.

يحاول ترامب تنفيذ الوعود التي قدمها خلال حملته الانتخابية، مثل استعادة الإنتاج وإعادة توظيف الأمريكيين. ونتيجة لذلك، يرى في الصين منافسه الرئيسي. القضية لا تتعلق فقط بالحرب التجارية: تحاول الولايات المتحدة توجيه ضربة إلى نموذج التنمية الصيني، الذي يضطر أمريكا لشراء مجموعة كبيرة من السلع ذات الحجم والنوعية الكبيرة.

لكن هناك شكوك حول ما إذا كان ذلك ممكناً من الناحية الفنية. الاقتصادات الكبرى في العالم مترابطة بشكل وثيق لدرجة أن أي محاولة لعرقلة دولة ما ستؤثر حتماً على الأخرى. كما لا ينبغي أن ننسى أن الإنتاجية، والتكامل العمودي، وتكلفة الإنتاج في الصين اليوم تبدو أفضل بكثير مما كانت عليه في سنوات حكم ترامب الأولى.

قائلاً إنه «بالتأكيد» سيفرض رسوماً جمركية على السلع القادمة من الاتحاد الأوروبي، واصفاً تصرفات الاتحاد بأنها «وحشية». لتأكيد اتهاماته، قال إن قيمة السلع المستوردة من أوروبا إلى الولايات المتحدة تتجاوز بكثير قيمة السلع الأمريكية المصدرة إليها، والتي تزيد عن 300 مليار دولار.

ومع ذلك، قامت صحيفة «بوليتكو» بتصحيح ترامب «في عام 2023، كان الميزان التجاري الإجمالي لصالح الاتحاد الأوروبي يبلغ 51,8 مليار يورو فقط»، لكن ذلك لم يؤثر على موقفه المعادي لأوروبا. حتى الآن، لم ترد أي قيود على السلع الأمريكية من الأوروبيين، وفقاً لرؤية صاحب البيت الأبيض. لا يزال المفوضون الأوروبيون، الذين شعروا بالصدمة من تصريحات القائد الذي كانوا يعولون عليه، ينتظرون شيئاً ما، على الأرجح يأملون أن يغير ترامب غضبه إلى رحمة ويتخذهم حلفاء. في هذه الأثناء، قال مفوض التجارة في الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد يسعى لإيجاد حل وسط لتجنب تصعيد العلاقات التجارية. ومع ذلك، في حال فرضت الولايات المتحدة الرسوم الجمركية، ستكون التدابير المضادة صارمة.

ستزيد موجة التهديدات التجارية من حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية والبورصات السلية. ستؤدي الرسوم الجمركية المرتفعة إلى عواقب غير متوقعة على التجارة العالمية والولايات المتحدة نفسها: سيتم إعادة تشكيل جزء من السوق العالمي، وستتغير مسارات اللوجستيات. في المقام الأول، ستتأثر شركات النفط والغاز الأمريكية التي تصدر الغاز الطبيعي المسال والمنتجات النفطية إلى الصين، وكذلك غوغل بخدماتها الشاملة. في النهاية، ستدفع الولايات المتحدة نفسها إلى «قفص تجاري»: بسبب النفقات الإضافية، سترتفع أسعار الواردات، بينما ستتنخفض أسعار السلع الأمريكية المحلية، وسيصبح تصديرها غير مربح بسبب الرسوم الجمركية.

تؤكد دراسة أجرتها شركة الاستشارات «ارنست ويونغ غلوبال» أن خطة ترامب

الرسوم  
الجمركية  
«الجزئية»  
على السلع  
الصينية اختبار  
تحذيري من  
ترامب للمنافس  
الصيني، لكن  
هذا الأخير لم  
يتأخر بالرد



# الريجي... بين دخان الحرق والحريق.. المسؤولية الاجتماعية والتنمية



كان مشهد مباني ومعامل التبغ التي تم حرقها في الأيام الأولى لسقوط النظام البائد منار تساؤل حول المبررات لحرق منشأة صناعية وحيدة في اللاذقية، والأغرب كان تكرار فعل الحرق رغم جهود الإطفاء ولعدة أيام متتالية وكان هناك من يريد أن يمحوا هذا الصرح الإنتاجي أو يريد أن يدفن تحت ركامه ذاكرة آلاف العوائل التي تعتنش من السلسلة الإنتاجية لصناعة التبغ في اللاذقية!!! وربما من كان يريد أن يخفي معالم جرائم أو انتهاكات اقتصادية/ مالية في هذه المباني؟؟؟!!!

## د. موصف الشيخ علي

والتنباك وما رست مهامها حتى عام 1951. وضعت الحكومات السورية اعتباراً من عام 1953 برنامجاً للتجارب الزراعية على أصناف جديدة من التبغ لتحد من الاستيراد والاستغناء عنه تدريجياً وبعد أن ثبت ملائمة البيئة لإنتاج التبغ الشرقية وفي مقدمتها البريليت والأوتيليا يوغسلافية المنشأ. وتوقفت المؤسسة عن استيرادها وبدأت بالتوسع التدريجي بزراعتها ضمن حدود محافظة اللاذقية ومناطق جسر الشغور وإدلب وحارم وحلب وبعدها انتشرت زراعة أكثر من عشرة أصناف شرقية وهي شك البنت - رافينياك - أوتيليا كابوكولاك - مندريكو - صاموس - تنباك - بصما - كسب - بريليت. إذن، زراعة التبغ وتصنيعه والإنتاج به هو جزء من التاريخ الزراعي لسورية ولدى مزارعي التبغ في سورية مهارات متوارثة عائلياً جعلت منه محصولاً مجدياً اقتصادياً سواء من ناحية كفاية السوق المحلية أو التصدير، ويمكن اعتبار الأصناف المطورة محلياً والمرغوبة عالمياً إلى درجة كبيرة أحد الميزات المطلقة للاقتصاد السوري التي يمكن البناء عليها في اقتصاد المرحلة المقبلة. نأتي إلى البعد الاقتصادي حيث وحسب أرقام المكتب المركزي للإحصاء فإن مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ تراجمت بنسبة تصل إلى أكثر من 70% كما تراجع الإنتاج إلى ما يقرب 25% أما الغلة «الإنتاج في وحدة المساحة» فإن التراجع فيها لم يتجاوز 15%.

الريجي... هو الاسم المتداول للمؤسسة العامة للتبغ كما في سورية في لبنان لأنها كانت تؤام سيامي ولد 1935 ولم يستطع الفرنسيون فصله فجاء «الوطنيون» السوريون واللبنانيون وقاموا بالفصل في عام 1953. وحسب موقع المؤسسة العامة للتبغ تعود تاريخ زراعة التبغ واستعماله في سورية إلى نحو 420 عاماً حيث كان ظهوره الأول في عهد السلطنة العثمانية وذلك في سورية والعراق سنة 1590 حيث كانت محافظة اللاذقية في ذلك العهد مسموحاً لها بزراعة التبغ على أساس قوانين حصر خاصة لصنف أبو ريحة المسمى بالتبغ المدخون والذي عرف في العالم باسم التبغ اللاذقاني. وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانتهاء الحكم العثماني للبلاد العربية استمر امتياز الشركة الفرنسية الذي بدأ في عام 1884 لمدة 30 عاماً تم تمديده إلى مدة 15 عاماً إضافياً في كل من سورية ولبنان اللتين وقعتا تحت سلطة الانتداب الفرنسي وكانت تمارس فيها مراسم التفتيش الداعمة لحصر التبغ والتنباك والتي اتخذت من بيروت مركزاً لها تابعاً لإدارة الشركة العامة في اسطنبول. في العام 1935 تم إخضاع التبغ في كل من سورية ولبنان لنظام الحصر الكامل للزراعة والصناعة والتجارة وذلك من قبل شركة مساهمة محدودة سميت الإدارة اللبنانية السورية ذات المنفعة المشتركة لا ابتكار التبغ

## مساحة وإنتاج وغلة التبغ وتطورها على مستوى القطر

مساحة «هكتار»	إنتاج «طن»	غلة «كغ/ه»	
5324	7792	1463	2023
15811	25561	1617	2002

حددت في العام المنصرم 2024، أسعار شراء كيلو التبغ من المزارعين حسب الأنواع: «تنباك 24000 ليرة، برلي 23000 ل.س/كغ، فرجينيا 24000 ل.س/كغ، بصما 32000 ل.س/كغ، بريليب 28000 ل.س/كغ، شك البنت 27000 ل.س/كغ، كاتريني 28000 ل.س/كغ». «الدولار الأمريكي يعادل 14600 ليرة سورية».

كما تشير الأرقام المتداولة إلى أن عدد المدخنين في سورية يصل إلى 4 ملايين مدخن وهذا يعني بمعدل استهلاك يومي باكيت واحدة وبسعر وسطي 5000 ليرة للباكيت أن قيمة تجارة الدخان فقط تصل إلى ما يقرب 10 تريليون ليرة سورية «ما يقارب مليار دولار بشكل وسطي وبكل المعايير». أي إنه يقارب قيمة تجارة رغيف الخبز.

أما قيمة الصادرات من منتجات التبغ فتراوحت بين 300 مليون ليرة سورية في عام 2008 و225 مليون ليرة سورية في عام 2022 مع الإشارة إلى فروق أسعار الصرف.

كما تبين الأرقام الإحصائية أن هناك قوة عاملة زراعية تتراوح بين 90 إلى 120 ألفاً تعمل بشكل مباشر ضمن السلسلة الزراعية لا التصنيعية لمحصول التبغ. ووفقاً لبيانات مؤسسة التجارة الخارجية السورية، فقد بلغت قيمة مستوردات المؤسسة من التبغ في 2018 نحو 8 مليارات ليرة، وفي 2017 بلغت قيمة المستوردات 94 مليون دولار من أرمينيا وروسيا. مع العلم أن الحكومة في النظام البائد كانت قد

## تبخر المدخرات على يد كبار تجار الدولار الأشباح!



فسعر الدولار الرسمي يبلغ 13000 ليرة، بينما يتم نهبه في السوق السوداء بسعر 8000 ليرة، بفارق خسارة 5000 ليرة مقابل كل دولار على أقل تقدير، يتكبد المضرر للجوء إلى صرافي الغفلة المنتشرين لممارسة دورهم النهوي لحساب كبار المضاربين بالعملة!

إنها سرقة يومية ولحظية تحدث مع كل عملية استهلاك، ومع كل تصريف دولار واحد، في مشهد نهوي ومأساوي ولا أخلاقي يتكرر دون توقف، وعلى مرأى وسمع المصرف المركزي ووزراء حكومة تسيير الأعمال، لتقف الغالبية الفقيرة من السوريين مذهولة أمام هذه السرقة الفجة والعلنية، بل والوقحة.

أما المأساة الأكبر فيدفع ضريبتها من لا يملك أية مدخرات أصلاً، ويضطر للتعامل مع سوق السلع بأسعارها الدولارية النهوية، فالدولة تسييرت وهممنت على سوق السلع، والقدرة الشرائية لليرة في هذه السوق تتراجع، لتتراجع معها معدلات الاستهلاك

كبار تجار الدولار والمضاربون بالعملة اليوم كالأشباح الخفية التي تنسلل إلى جيوب السوريين لتفترغها بلا رحمة، ولنسرق منها ما تبقى من قدرة وإمكانية على تلبية الاحتياجات المعيشية الضرورية!

هؤلاء الأشباح غير المرئيين الذين يتحركون ويعملون في الظل، آثارهم المدمرة تدل على أنهم مروا من هنا، وهذه الآثار لا تظهر فقط من خلال شبكات التصريف العننية والمتكاثرة التابعة لهم والمتحكمين بها فقط، بل تظهر بوضوح أكثر في عيون الناس الذي يرون مدخراتهم المحدودة تتبخر أمامهم عبر هذه الشبكات، كأنها تمشي على أقدام خفية، لتتركهم بلا رجعة وبلا مقابل عادل!

خلفهم مزيداً من الفقر والبؤس. والسؤال الهام من هم هؤلاء الأشباح الكبار غير المنظورين، وهل ستستمر حكومة تسيير الأعمال بغض النظر عن ممارساتهم النهوية الضارة بالمواطن وبالاقتصاد الوطني، كما كان عليه الحال أيام السلطة المساقطة؟!

التراخي الرسمي! فالغالبية الفقيرة ازداد فقرها، وكبار الناهبين ازدادت أرباحهم الاستغلالية مدعومين هذه المرة بسياسات السوق المفتوح وتحرير السلع والدولة التي تتبناها حكومة تسيير الأعمال، لتزيد ثروتهم على أنقاض حياة السوريين، تاركين

أكثر مما كانت عليه سابقاً! فالسوريون محاصرون بشبكة لا فكاك منها بين سوق الصرف وسوق السلع، مع شعورهم بالعجز تجاهها، فضغط الحاجة يدفعهم مضطرين إلى القبول بهذا الواقع المرير، وإلى التسليم لهذه السرقة الموصوفة التي لا ترحم بسبب

# كفاءاتنا الطبية المغتربة: كيف نستعيدها على المدى القصير والطويل؟

بحسب تقرير حديث لإحدى الصحف الألمانية، يعمل في ألمانيا أكثر من 6000 طبيب سوري، مع تقديرات بأن إجمالي الأطباء الذين لديهم تاريخ هجرة سوري ويعملون في ألمانيا يقارب 10 آلاف طبيب. ويعد سقوط السلطة السابقة، تعود إلى الواجهة والحاجة الماسة لإجراءات ملموسة وخطط جديدة لإعادة الكفاءات السورية في المجالات العلمية والمهنية والتخصصية كافة، ليس فقط لمرحلة إعادة الإعمار التي قد لا تبدأ بالسرعة المأمولة، بل حتى لما هو أقل وأقصر مدى حالياً: الإغاثة والإسعاف من التدهور المستمر في الخدمات والمؤسسات، والذي يتطلب تغييراً سريعاً للسياسات الخاطئة، حتى الآن، ولا سيما الفصل التعسفي والتخصيص وتدني الأجور الحقيقية، فضلاً عن حالات أمنية مقلقة للعاملين وتعطي رسائل خاطئة للراغبين بالعودة، مثل الاعتداءات المتكررة على الكوادر الطبية في المشافي.

## إعداد: د. اسامة دليقان

إن أي كفاءة سورية تعود من وضع أفضل معيشياً خارج سورية إلى العمل والاستقرار في سورية، أو تتمسك بالبقاء في الوطن، إنما تقدم تضحية شخصية، ولا شك أن البلاد وشعبها يستحقون هذه التضحية. ولكن ليس هناك أي شك أو أوام بأنّه يمكن تحقيق كل المأمول قبل سنوات من بناء وتطوير سورية تليق بالسوريين. ولكن حتى يتم ذلك، هناك مسؤولية كبيرة تقع على السلطة وكل صانع قرار في البلاد، وعلى جهود وتكاتف الشعب وتوحيده في الانتقال الآمن والإدارة الصحيحة للبلد، وصولاً لتأمين الظروف الضرورية لتشجيع الكفاءات على العودة الدائمة والمساهمة في نهوض سورية من تحت الأنقاض والرماد.

جرى التطرق منذ مدة إلى استقبال سورية لوفد من الأطباء السعوديين الذين جاؤوا في زيارة قدموا خلالها مساعدات إنسانية، كإجراء عدد من العمليات الجراحية وتقديم بعض الخدمات الطبية للسوريين في مشاف سورية. ورغم أن أي جهود ومساعدات إنسانية مفيدة ومرحب بها، ولكن الحادثة بعد ذاتها وخصوصاً كونها تتعلق باستجلاب أطباء غير سوريين، رغم الشهرة العالية للأطباء السوريين وكفاءتهم عبر العالم، طرحت عدة تساؤلات منطقية، ولا سيما أنها تزامنت مع أنباء تداولتها مجموعات للأطباء السوريين في الخارج تتحدث عن أن السعودية نفسها ليست خارج مجموعة البلدان العربية التي بدأت بفصل أعداد من الأطباء السوريين العاملين لديها من مشافها!

وبكل الأحوال يمكن أن نذكر من بين الأفكار التي تتولد في هذا السياق أنه: حتى لو كانت عودة أعداد كبيرة من الكوادر الصحية السورية المغتربة للاستقرار الدائم في البلاد تواجه صعوبات حالياً، فلماذا لا يتم التفكير على الأقل على المدى القصير بتنظيم حملات لتشكيل واستقبال فرق طبية سورية من كفاءاتنا الصحية المغتربة ممن تسمح أوضاعهم في البلاد الأجنبية أو العربية التي هم مستقرون ويعلمون فيها الآن، بزيارة سورية لفترات وتقديم بعض خدماتهم وخبرتهم سواء للمرضى في المشافي العامة، أو حتى لتدريب الكوادر الطبية المحلية. مع توفير ما يلزم من ظروف آمنة وحماية لهم خلال فترة زيارتهم لبلدهم سورية (الفوفود الأجنبية ليست أعز وأغلى من أبناء بلدنا). ويمكن للتشجيع أن تخصص الحكومة السورية جزءاً من الميزانية أو من المساعدات المالية التي يجري الحديث عنها، أو إطلاق حملة تبرعات عامة تشارك بها



في الوقت الراهن، وأنه يجب على جميع الذين لا يعملون أو يتربون العودة. ويقول غاس أيضاً: «إذا غادر العديد من الأطباء السوريين ألمانيا، ستكون النتيجة قوائم انتظار أطول، ومزيداً من العمليات الجراحية المؤجلة والعمل الإضافي».

وأشارت الصحيفة إلى أنه «منذ سقوط الأسد، تشعر العديد من المستشفيات الألمانية بالقلق من فقدان موظفيها. وتخشى العيادات حدوث اختناقات في الإمدادات، وخاصة في المناطق الريفية وفي شرقي ألمانيا».

وعودة إلى مثال طبيب القلب السوري الذي التقته الصحيفة الألمانية فإنها سألته: «هل تفكر بالعودة منذ سقوط نظام الأسد؟ فاجاب: «لا، لقد كبرت ولا أستطيع تغيير حياتي مرة أخرى. وأطفالي لا يعرفون إلا ألمانيا».

وأضاف: «الاقتصاد في سورية منهارة، ولا أحد يعرف كيف ستتطور البلاد».

وهكذا، فمع العوامل التي تجعل ألمانيا وغيرها «تجذب» الكفاءات، هناك عوامل «طرد» بالمقابل، والتي يفترض أن تستفيد منها سورية لتحويلها إلى عوامل جذب وطني لهذه الكفاءات، لأنها ببساطة يمكن أن تبقى في سجل الخسارة الوطنية إذا انتقلت إلى بلدان أخرى.

وفي مثال رمزي عن حجم هجرة/سرقة العقول، التي يدرها أصحاب الكفاءات أنفسهم، ذكرت الصحيفة الألمانية ما قاله لها أحد أطباء الجراحة السوريين، والذي وصفته بأنه «ما يزال نشيطاً وبحالة مزاجية جيدة حتى بعد إجراء ست عمليات جراحية في ذلك اليوم»، حيث تساءل مبتسماً: «كم يكلف ألمانيا أن تنتج طبيباً؟» وأجاب بنفسه، إنه مع كل تكاليف التدريب والتعليم، ستبلغ الكلفة نحو نصف مليون يورو. بالمقابل قال للصحيفة الألمانية: «كأطباء سوريين جئناكم مجاناً كمختصين، بشكل كامل، وجاهزين».

القلب في مستشفى جامعة روبين براندنبورغ، يعمل في العيادة في نيوروبين منذ 4 سنوات ويعيش في ألمانيا منذ 13 عاماً. ولكنه يزور سورية بشكل دوري، حيث يجتمع كل عام مع أهله في دمشق. ويقول إنه في البداية أراد البقاء في ألمانيا لعامين أو ثلاثة فقط لمزيد من التدريب ريثما تنتهي الحرب في سورية، ثم استغرق الأمر 13 عاماً. وصرح الطبيب السوري نفسه للصحيفة الألمانية بأنه واثق من مدى حاجة المشافي الألمانية للأطباء والكوادر الصحية السورية: «عندما يرحل السوريون، يمكنهم إغلاق أعمالهم هنا».

وفي السياق نفسه قالت الصحيفة الألمانية «يعمل نحو 80 ألف سوري في المهن التي تعاني من نقص العمالة... فيساعدون على معالجة النقص في العمالة الماهرة بألمانيا».

وتابعت: «السوريون مطلوبون خصوصاً في قطاع الرعاية الصحية. وبحسب دراسة أجراها المعهد الاقتصادي الألماني في كانون الأول الماضي، يعمل 2157 متخصصاً سورياً في قطاع الصحة والتمريض، حيث لا تزال سبع من أصل عشر وظائف شاغرة. وبحسب اتحاد المستشفيات، هناك نقص حالياً في الوظائف الطبية بدوام كامل بما لا يقل عن 5000 وظيفة في جميع أنحاء ألمانيا». كما نقلت الصحيفة عن جيرالد غاس، رئيس جمعية المستشفيات الألمانية قوله: «نظراً لنقص العمالة الماهرة، فمن السذاجة وعدم المسؤولية تشجيع العمالة الماهرة المطلوبة بشكل عاجل على العودة بمكافآت ورحلات طيران مجانية»، وذلك في إشارة إلى دعوة السياسي في حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي «ينس شبان» إلى منحة قدرها 1000 يورو لكل سوري يترك ألمانيا بشكل دائم ويعود إلى وطنه. وبعد شهر واحد، أعلنت وزيرة الداخلية نانسي فاسر أنه سيتم إعادة النظر في وضع الحماية للاجئين السوريين وتم تعليق جميع إجراءات اللجوء

رؤوس أموال وطنية محلية ومغتربة، لتمويل هذه الزيارات للكوادر الصحية السورية «لتغطية جزئية أو كلية لتكاليف السفر مثلاً، أو لتمويل استجلاب ما يلزم من مواد دوائية أو طبية معهم». وإذا نجحت التجربة، يمكن تعميمها على كوادر وكفاءات أخرى غير الصحة.

## كفاءاتنا المغتربة بين الجذب والطرده

الجدير بالذكر أنه بعد سقوط السلطة البائدة، بدأت قضية وجود الأطباء السوريين في ألمانيا وعدد من البلاد بما في ذلك في بلاد عربية، تشهد شداً وجذباً داخل تلك البلاد يدور حول قلقها المتزايد من إمكانية خسارتها لجزء من هذه الكوادر، وهذا ما برز خصوصاً في ألمانيا، لأسباب لا تتعلق فقط بسورية، بل بوضع ألمانيا وأوروبا عموماً كقوة اقتصادية متراجعة عما كانت عليه سابقاً، وبالتالي لم تعد تستطيع توفير المستوى نفسه من الرفاه، وأولى الضحايا ستكون العمالة المهاجرة، ولو أن ذوي الكفاءات العالية قد يكونون في وضع أفضل نسبياً لكن التخلي عن جزء منهم وارد. وهذا القلق لدى الألمان حقيقي ومتزايد وقد عبر عنه عدد من مسؤوليهم.

في هذا السياق كتبت الصحيفة الألمانية Taz نهاية كانون الثاني الماضي، بأنه «مع سقوط نظام الأسد، تشعر المستشفيات الألمانية بقلق متزايد من إمكانية عودة الأطباء السوريين». ونقلت عن الداخلية الألمانية، أن السوريين المقيمين في ألمانيا «في نهاية تشرين الأول 2024 بلغوا نحو 975 ألفاً، عدد كبير منهم لاجئون نتيجة الحرب الأهلية في سورية. وفي المتوسط، يعيش الأشخاص الذين هاجروا من سورية في ألمانيا منذ ثمانين سنوات».

وأجرت الصحيفة مقابلات مع عدة أطباء سوريين، منهم مثلاً طبيب مختص بأمراض

إلى جانب العوامل  
«الجاذبة»، التي  
تسرق كفاءاتنا  
هناك اليوم عوامل  
«طاردة» يجب  
الاستفادة منها في  
الجذب الوطني لهذه  
الكفاءات



# الناتو يحارب الناتو؟ أم إننا بحاجة لأدوات قياس جديدة؟

نشأت خلال عقود مضت مجموعة من الهياكل والتحالفات الإقليمية والدولية، وخلال هذه المدة السابقة ظهرت أجيال من الناس والبنى السياسية، التي نشأت وتطورت في ظل حالة من السكون النسبي، وبدا شكل العالم الذي نعيش فيه أزلياً بنظر البعض، مع أن كتب التاريخ كانت تقول عكس ذلك تماماً.



■ علاء ابو فرج

الأمم المتحدة مثلاً، كانت تعبيراً عن ظرف محدد تلا الحرب العالمية الثانية، ولم تكن هذه المؤسسة بشكلها الحالي موجودة قبل ذلك، لا بل إنها تحولت إلى رأس الهرم في حلقات كثيرة من المنظمات والمؤسسات الدولية. لكن ماذا لو تغيرت الظروف التي أنتجت هذه المؤسسات؟ هذا السؤال البسيط يمكن طرحه بشكل أوسع ليشمل كل ما يحيط بنا، حتى العلاقات الدولية والتحالفات الإقليمية والدولية.

فيما يلي نستعرض بعضاً من الظواهر التي شهدتها المنطقة، وسببت إرباكاً للمحللين والعاملين في الشأن السياسي والإعلامي.

## تركيا - الناتو

تعتبر تركيا من دول الناتو البارزة، وتحديدًا إذا ما نظرنا إلى قوام قواتها البرية، فهي القوة الثانية من بعد الولايات المتحدة في هذا المجال، ويتألف الجيش التركي من حوالي 260 ألف جندي بالإضافة إلى قوات احتياط كبيرة، وكان لهذا الجيش أدوار بارزة في أفغانستان وكوسوفو والبلقان، بالإضافة إلى أن تركيا تستضيف قواعد أمريكية استراتيجية في المنطقة.

يشكل ما سبق إطاراً منسجماً إلى حد كبير، وتصطف تركيا على أساسه ضمن الكتلة الغربية بشكل واضح، لكن المشهد يبدو أعقد إذا علمنا أنها البلد الوحيد ضمن الحلف الغربي سيء الصيت، الذي يعتمد أنظمة دفاع جوي روسية متطورة، ونقصد S400 وهو ما يبدو للوهلة الأولى حالة سريرية غير مفهومة، وتحديدًا كون روسيا خصم تاريخي وتقليدي لحلف الناتو.

## التوافق السعودي - الإيراني

المثال الثاني يرتبط بتطورات العلاقة الثنائية السعودية الإيرانية، فكانت تسودها حالة من التوتر، ولم تكن حالة عابرة، بل كانت حجر أساس في فهم الاصطفافات في الإقليم، وبدت الاختلافات بين الطرفين كبيرة إلى تلك الدرجة التي لا يمكن إغفالها، وإن كانت هناك قناعة شكلية بأن السياسة متغيرة، لم تبد هذه الجملة قادرة على التعبير عن طبيعة العلاقة بين القوتين الإقليميتين، لكن ودون الكثير من الصخب، بدأ التقارب حتى وصلنا إلى إعلان استعادة العلاقات برعاية صينية. الإعلام ونظراً لحجم الصدمة، ظل يشغل

بقوة العطالة، ويحاول تفسير ما جرى على أنه مناورة، أو تقارب مؤقت سرعان ما سينتهي وتعود الأمور إلى سابق عهدها، لكننا اليوم وبعد مرور سنتين تقريباً نرى أن العلاقة تصبح أمتن، ونجحت حتى الآن في تجاوز اختبارات صعبة، تحديداً خلال حرب غزة الأخيرة.

المشهد الإقليمي معقد لا يمكن تفسيره بنظرة أحادية، بل يحتاج قدراً كبيراً من «اللياقة الذهنية»، ففي البداية لا بد لنا أن نذكر أن هناك عوامل كبيرة ومؤثرة حصلت، وبدأنا نشهد ارتداداتها وانعكاساتها على مجمل القضايا التفصيلية، ونقصد تحديداً التراجع الأمريكي، وبالخصوص إسهام الولايات المتحدة بالإننتاج العالمي، فبعد أن كانت حصتها عقب الحرب العالمية الثانية تصل إلى 50% على المستوى العالمي بحسب المصادر الغربية، انخفضت اليوم إلى 24% من الإنتاج العالمي. ولتكون الصورة أوضح ينبغي التنبيه إلى أن الصين وحدها تسهم بـ 28% من هذا الإنتاج، حسب أقل الأرقام تواضعاً، وإذا ما أخذنا دور الدولار فقد انخفض أيضاً، إذ شكل 80% من الاحتياطيات العالمية في سبعينيات القرن الماضي، وانخفضت حصته اليوم إلى 60%، وكذلك حصته من المعاملات التجارية انخفضت من 80% في الفترة نفسها لتصل إلى حدود 40%.

معنى ذلك أن المعادل العسكري والسياسي للقوة الاقتصادية الأمريكية في النصف الثاني من القرن الماضي تغير، ما يعني تغيراً كبيراً في البنية السياسية العالمية، وهو ما بدأ يفسح المجال لتشكّل فضاء جديد قادر على ملء الفراغات الناشئة، وانتزاع مساحات إضافية.

## كيف نفهم ما يجري؟

الناتو كان ثمرة لفضاء سياسي انتهى، وينشأ مكانه فضاء جديد، لكن تعقيد المسألة يرتبط بكون مؤسسات وأحلاف، مثل: الناتو، كانت الشكل الذي تجلت به الظاهرة، ومع التطور السريع في مضمونها، سنشهد أيضاً تفسخاً للشكل السابق، ونشوء شكل جديد ملائم، على هذا الأساس فقط يمكننا أن نفهم مثلاً: كيف يمكن أن تكون تركيا في حلف الناتو، وتملك منظومات دفاع روسية، فوجود تركيا في قائمة دول الحلف كان تعبيراً عن الظرف السابق، أما تبدل شكل التحالفات، والتعاون تحديداً مع روسيا، فكان تعبيراً عن الشكل الجديد الناشئ الذي لم يصبح سائداً بعد، لا بل إن حلف الناتو يعمل اليوم بقوة العطالة، بينما انتهت مقومات وجوده، ونشهد اليوم تفسخه، حتى أن بعض التقارير في الأيام الماضية تحدثت عن «إمكانية أن يدافع الحلف عن غرينلاند بوجه الولايات المتحدة، إذا ما فكرت الأخيرة باستخدام القوة العسكرية للسيطرة على الجزيرة» لتكون الترجمة

قد يتفك البعض ان دور الولايات المتحدة ينحسر وهو ما لم يعد يحتاج حتى لإثبات لكن يبقى السؤال الأهم حول ما سينتج عن هذا الانحسار!

السطحية للجملة تثير الضحك: حلف الناتو سيدافع عن غرينلاند إذا ما فكر حلف الناتو بالهجوم عليها! بينما في الواقع معنى ذلك أنه لم يعد هناك إلا هيكل متهاك للحلف ينهار بشكل متسارع.

وكذلك الأمر بالنسبة للمثال الآخر، فطبيعة العلاقات بين إيران والسعودية كانت ترتبط تحديداً بتأثير الولايات المتحدة، لا بل يمكن أن نذهب أبعد من ذلك، لنستنتج أن شكل السعودية من جهة وإيران من جهة أخرى كان نتيجة تفاعل محدد مع الولايات المتحدة من زوايا مختلفة، وما أن تغيرت الأخيرة.. كان من البديهي أن تبدأ نتائج التفاعل الجديد بالظهور. قد يتفق البعض أن دور الولايات المتحدة ينحسر، وهو ما لم يعد يحتاج حتى لإثبات، لكن يبقى السؤال الأهم حول ما سينتج عن هذا الانحسار! ما الذي يعنيه ذلك هنا في الشرق الأوسط؟ وهل الشرق الأوسط بالمعنى الاصطلاحي سيظل صالحاً للاستخدام؟ أم إننا نقرب من صياغة مصطلح جديد قادر على التعبير عن الواقع الجديد؟

يستحيل أن نفهم طبيعة علاقة تركيا بالناتو وروسيا، أو معنى استعادة العلاقات الإيرانية السعودية بوساطة صينية، أو غير ذلك من الظواهر المشابهة إلا إذا نظرنا إلى المسألة بشكل أعمق، وعلى هذا الأساس يمكننا القول: إن تركيا لم تكن تسعى للدخول في بازار مع الغرب، ولم تكن استعادة العلاقات بين طهران والرياض مجرد مناورة، بل إن ما سبق هو تعبير عن اتجاه موضوعي له أسبابه العميقة، ويحتاج إلى إعادة فهم شاملة لكل ما يدور حولنا، في الإقليم والعالم، وعلى هذا الأساس لا يمكن لنا أن نستخدم أدوات القياس السابقة لفهم ما يجري اليوم، وإلا سنجد أنفسنا غارقين في بحر من التناقضات، لن يكون بالإمكان تفسيرها.

# مؤتمر ميونيخ للأمن: أحد فصول الصراع الإمبريالي البيئي



عقد مؤتمر ميونيخ للأمن بين 14-16 شباط 2025 في أجواء من الاحتقان على المستوى الدولي. ولئن كان التوتر قد ساد علاقة قطب الغرب السياسي بباقي دول العالم لعقود، نتيجة ابتزازه لها لفرض مصالح دوله الاقتصادية، إلا أن الحدث الأبرز اليوم، هو الصراع المحتدم داخل القطب الإمبريالي نفسه بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا. الأمر الذي يبنى بافتراقٍ محتملٍ لنهاية حلف شمال الأطلسي.

## ديما النجار

أسبوعين، حيث ألغوا بعض **التنظيمات** التي تضبط عمل شركات التكنولوجيا والذكاء الصناعي، على أمل التقرب من إيلون ماسك دون فائدة. فالمطلوب تغييرات عميقة تعطي شركات التكنولوجيا أفضلية مطلقة في ثاني أكبر سوق لها، وليست مجرد تسهيلات. إن الضغط الأمريكي ربما يضع مصير استمرار الاتحاد الأوروبي ككل على المحك. فدخل الاتحاد الأوروبي لديها تناقضاتها البيئية كذلك. فهي متفاوتة بحجمها الاقتصادي وتعاين جميعها من أزمات اقتصادية اجتماعية خانقة على مستوى الداخل. ولطالما كانت دول أطراف الاتحاد أقل حظاً في الفوائد من هذا التحالف الذي تسيطر عليه فرنسا وألمانيا. تقول دراسة مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: إنه من غير المرجح أن تنجح دول الاتحاد الأوروبي في إبرام صفقة كبرى لحل مشكلاتها مع الولايات المتحدة. فدخل الاتحاد تتخذ قراراتها فيما يتعلق بالإنفاق عليه كل على حدة، بينما يجب أن تتخذ الإجراءات المتعلقة بالاقتصاد والتكنولوجيا «التي تطلب أمريكا تنازلات فيها» على مستوى الاتحاد الأوروبي. المعضلة، أن التناقضات ضمن الاتحاد كبيرة جداً، لذلك الحد الذي قد يؤدي لـ «بريكزت» جديد من فرنسا إلى ألمانيا ومن المجر إلى سلوفاكيا. فيما يخص أوكرانيا، تنوه الدراسة، أن أوروبا تخشى أن اتفاق واشنطن مع روسيا سيتم بغض النظر عن وجهة نظرهم في حرب أنفقوا عليها الكثير، وخسروا أهم مصادر

في هذا السياق صدرت **دراسة** عن «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» الأمريكي في 14 شباط الحالي، حول الصراعات القادمة بين طرفي الأطلسي وإمكانية «صفقة كبرى» بينهما. يؤكد التقرير: أن الولايات المتحدة الأمريكية، حتى ما قبل ترامب. ترى أن أوروبا ثانوية في سياساتها الخارجية، فقد أصبحت أقل شأنًا على الصعيد الدولي. وفي كلمته أمام مؤتمر الأمن قال نائب الرئيس الأمريكي جيه دي فانوس: إن على أوروبا أن تكثف جهودها الدفاعية. وأنه في قلب الصراع الدولي اليوم، ستركز واشنطن أولويتها على آسيا، بينما على أوروبا أن تتحمل مسؤولية الأمن في القارة. تقول الدراسة أنفة الذكر: إن إدارة ترامب غير راغبة باستمرار التحالف بوضعه الحالي، وتنتشر لاستمراره تقديم تنازلات مؤلمة في الملفات التالية: تمويل الناتو، والتوافق على مخرجات الاتفاق حول الهزيمة الإقليمية في أوكرانيا، والتنظيمات المتعلقة بالتكنولوجيا والتجارة، وتنظيمات المناخ المتعلقة بالضرائب على الصناعات المنتجة للكربون، والمنظمات الدولية والسياسات تجاه الصين. ترى أوروبا في الأمريكي الضامن لأمنها، وتشبه الدراسة الأمن الأوروبي برهينة بيد الأمريكي يفاوض عليها. مع ذلك يرى الاتحاد الأوروبي أن التنازلات ستجر تنازلات، ولا ضمان لتوقف الابتزاز. وبالفعل قام الأوروبيون بتقديم بعض التنازلات منذ

لانعقاد. فتقرير هذا العام 2025 كان بعنوان «تعدد الأقطاب» معترفاً بوضوح، بأن العالم أحادي القطب قد انتهى و«على الرغم من أن أقطاب العالم المتعددة لم تتبلور بشكل ناجز بعد، إلا أن تعدد القطبية دولياً حقيقة» ويلحظ التقرير أن «العالم يشهد استقطاباً متزايداً بين العديد من الدول وداخلها». ليس من المعتاد أن يلحظ معدو مثل هذه التقارير أسباب هذا الاستقطاب الذي يعكس اشتداد الأزمة الرأسمالية العالمية والصراع الطبقي على المستوى الدولي، وداخل كل دولة. وإذا كنا اليوم قد بتنا على مشارف تبلور عالم متعدد الأقطاب، فإن الاستقطاب الحاصل نتيجة تعاضد التناقضات الطبقة دولياً وعلى مستوى كل دولة، سيشتد، وسينعكس على المستويات جميعها، لتبلور العالم الجديد الذي سنشهد ولادته.

الطاقة والموارد الأولية، التي نهض اقتصادهم عبر توريدها من روسيا قبل الحدث الأوكراني. وهناك مخاوف في أوروبا من سيناريو يشبه مؤتمر «بالطا الثاني»، الذي يعيد إلى الأذهان مؤتمر عام 1945 الذي تقاسمت فيه الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد السوفييتي أوروبا بعد الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، خاصة مع تكرار نائب ترامب لكلمة «هزيمة» في نقاشاته. يبدو أن على حلفاء أمريكا جميعهم أن يعلموا أن الولايات المتحدة تقطف ثمار النجاح بينما نتائج الهزيمة يحملها الحليف وحده! إذ تتوقع أمريكا من الاتحاد الأوروبي اليوم تحمل أعباء إعادة إعمار أوكرانيا. يشكل هذا الصراع أحد فصول تبلور عالم اليوم متعدد الأقطاب. ذلك ما أقر به **تقرير** ميونيخ للأمن الذي يسبق المؤتمر تمهيداً

## ترامب... خفض للإنفاق العسكري وعِداء للصين بأن واحد



«عدواً»، واستمرار الضغط على ملف تايوان، والانتشار العسكري الموجود على تخومها وغيره، أنياً واستراتيجياً، فإن الملف العسكري الصيني سواء من حيث رفع الكفاءة والتسليح، أو التدريب وتطوير قدرات الردع النووي، يعد أمراً لا يمكن التراجع عنه في بكين، دون ضمانات أمنية على توازنات القوى.

بينهما بهذا الملف: فمن حيث المبدأ وضمن الطرف الراهن، ربما لا مانع لموسكو من المضي بهذا الأمر، لكن قد تكون لبكين حسابات أخرى، تشتت أولاً تغييراً بطبيعة الولايات المتحدة وانخراطها بالعالم الجديد، والعلاقات الدولية القائمة على التكافؤ والتكامل والتنافس العادل، أما اعتبارها لبكين خصماً رئيسياً، ومرشحاً لأن يصبح

ثلاثية لواشنطن وموسكو وبكين، للانفاق على تقليص الإنفاق العسكري للنصف، ومناقشة نزع السلاح النووي على المدى الطويل، إلا أن هذا الطرح حالياً لا يعكس سوى مصلحة الولايات المتحدة، وربما يمثل أول خطوة جادة من وجهة نظر واشنطن لمحاولة تخريب العلاقات الصينية-الروسية عبر تظهير تباين

الحروب المباشرة، أو غير المباشرة، والمكلفة، التي تتخرب بها واشنطن دولياً في أوكرانيا والشرق الأوسط وغيرها، وخفض التصعيد دولياً لخفض التكاليف الباهظة سواء في «سباق التسليح» أو للقوات المنتشرة في الخارج وإعادتها، واستثمار هذه الأموال في الداخل الأمريكي أولاً، ويوضح عند كل مناسبة، أن خصمه الدولي الرئيسي هو الصين، ومن ذلك، يسعى للتقارب مع موسكو بعد تسوية الخلافات الرئيسية، والتفرغ لبكين، وضمن هذا التوجه يأمل بصنع صدع ما بالعلاقات الروسية الصينية وفصلها.

وعليه، وبعد تجربة مرة خاضتها واشنطن، يمضي ترامب بخطى سريعة نحو حل الملف الأوكراني، ويقول صراحة: «لا أرى أي طريقة يمكن بها لدولة في موقف روسيا أن تسمح لأوكرانيا بالانضمام إلى حلف الناتو. أعتقد أن هذا هو السبب وراء بدء الحرب» ويتفق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، والأمريكي ماركو روبيو للتضيق للقاء بوتين وترامب، واستعادة الحوار بين البلدين، القائم على الاحترام المتبادل. كذلك فإن واشنطن التي فضت العديد من اتفاقات التسليح الدولية قبل سنوات، عادت اليوم بطرف جديدة ويدعو رئيسها لعقد قمة

إطلاق الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عدة تصريحات حول أوكرانيا، والعلاقة مع روسيا والصين تحديداً فيما يتعلق بالإنفاق العسكري والأسلحة النووية، كما اتصل وزيراً خارجية موسكو وواشنطن، واتفقاً على ضرورة استعادة الحوار بين البلدين.. فهل نشهد خطوات عملية نحو سلم عالمي؟

## يرن بوظو

بات من المعروف أن ترامب «متحدث نشط»، يكاد لا يمر يوم دون أن نسمع تصريحاً لافتاً من العيار الثقيل يصدر عنه، ووعوداً كثيرة بقضايا وملفات شتى، كل كلمة منها تحتاج دراسة لمعرفة حقيقتها وغاياتها، وزمناً لتطبيقها فضلاً عن نجاحها من عدمه. ما لا خلاف عليه، أن ترامب حالياً يمثل اتجاهاً عقلياً إلى حد ما فيما يتعلق بالحروب المشتعلة دولياً، أو على الأقل خفض التصعيد، وذلك لإدراكه وتياره أن نهاية هذا الطريق تعني حرباً نووية، قد تؤدي إلى الفناء على حد وصفه، فضلاً عن الأموال الباهظة التي يمكن أن تنفق بهذا الإطار. لكن ذلك يعني أن كل ما دون هذا السقف، ممكن: حروب هجينة، وحروب تجارية، وخصومات سياسية، الخ. ضمن هذا السم، يسعى ترامب لوقف

# الجيش السوداني يتقدم ويوسع تفاهماته مع دول الشرق



شهد السودان خلال الفترة الأخيرة تطورات ميدانية وسياسية بارزة، حيث حقق الجيش السوداني تقدماً كبيراً على الأرض، خاصة في العاصمة الخرطوم. هذه التحركات جاءت في ظل استمرار الصراع مع قوات الدعم السريع، الذي دخل عامه الثاني منذ اندلاع الحرب في نيسان 2023. وفي الوقت نفسه، برزت تطورات استراتيجية جديدة تمثلت في توقيع اتفاق بين السودان وروسيا لإنشاء قاعدة عسكرية روسية في بورتسودان، وهو ما يعكس أهمية السودان الجيوسياسية، ودورها المحوري في منطقة البحر الأحمر.

## ■ كنان دوير

### البعد الاستراتيجي للاتفاق مع روسيا

في سياق متصل، أعلنت الخرطوم وموسكو مؤخراً عن اتفاق بشأن إنشاء قاعدة بحرية روسية في بورتسودان، وهي خطوة ذات أبعاد استراتيجية كبيرة. وأكد وزير الخارجية السوداني علي يوسف الشريف أن البلدين «متفقان تماماً» حول المشروع، الذي يُعتبر جزءاً من خطة أوسع لتعزيز التعاون العسكري والاقتصادي بين الجانبين.

القاعدة العسكرية الروسية، التي ستكون قادرة على استيعاب ما يصل إلى 300 عسكري وأربع سفن حربية، تمنح روسيا حرية أكبر في التنقل داخل البحر الأحمر، أحد أكثر الممرات البحرية حيوية في العالم. ووفقاً للصياغة الأولية للاتفاق، فإن القاعدة ستظل قائمة لمدة 25 عاماً قابلة للتجديد، مما يشير إلى التزام طويل الأمد من الجانبين.

من الناحية الاستراتيجية، يأتي هذا الاتفاق في وقت تسعى فيه روسيا إلى تعزيز وجودها في أفريقيا، خاصة في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية، مثل: البحر الأحمر. ومن جهة أخرى، يبدو أن السودان يسعى لاستغلال موقعه الجغرافي كرافعة لتحسين علاقاته الدولية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، خاصة في قطاع التعدين الذي يعتبر من أولويات التعاون بين البلدين.

في النهاية، يمكن القول: إن السودان يحاول استغلال موقعه الجغرافي لتحقيق مكاسب

### التقدم الكبير للجيش السوداني

في الأشهر الأخيرة، أظهر الجيش السوداني قدرة ملحوظة على استعادة السيطرة على مناطق حيوية كانت تحت سيطرة قوات الدعم السريع. ففي كانون الثاني الماضي، استعاد الجيش مدينة ود مدني، عاصمة ولاية الجزيرة، قبل أن يتقدم بشكل كبير في العاصمة الخرطوم. وكان من أبرز الإنجازات السيطرة على مقر القيادة العامة في الخرطوم، الذي كان نقطة محورية لقوات الدعم السريع منذ آب 2023. كما نجح الجيش في فك الحصار عن مصفاة الجيلي النفطية شمال الخرطوم، وهي الأكبر من نوعها في البلاد.

على صعيد آخر، حقق الجيش تقدماً مهماً في ولاية شمال دارفور، حيث سيطر على مواقع استراتيجية في مدينة الفاشر، التي تعد مركزاً حيوياً في غرب البلاد.

وعكست هذه التحركات تصميماً واضحاً من الجيش على استعادة السيطرة الكاملة على المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع، وفقاً لما أكد عليه رئيس مجلس السيادة السوداني عبد الفتاح البرهان، الذي شدد على أن القتال سيستمر حتى تحقيق هذا الهدف.

الجيش السوداني، بعد اتهامه بتنفيذ عمليات ضد مدنيين، بالإضافة إلى ما نقلته نيويورك تايمز عن مسؤولين أمريكيين حول استخدام الجيش أسلحة كيميائية خلال المعارك، وهو ما نفاه وزير الخارجية السوداني علي يوسف مؤخراً. ويرتبط الضغط الأمريكي بطبيعة التوجهات السودانية الأخيرة التي تتسجم مع دول الشرق، وتبني معها شراكات أكثر متانة من السابق، لا في مجال الأمن والتسليح فحسب، بل أيضاً في إعادة إعمار البنية التحتية النفطية في البلاد، وهو ما أكده وزير الطاقة والتعدين السوداني محيي الدين نعيم على هامش مؤتمر أسبوع الطاقة الهندي في 13 شباط الجاري.

سياسية واقتصادية، لكنه يواجه تحديات كبيرة تتطلب تحقيق الاستقرار الداخلي أولاً. وإذا نجحت الخرطوم في تحقيق هذا الاستقرار، فقد تصبح القاعدة الروسية نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة من التعاون الإقليمي والدولي.

### الاتجاه السوداني يتضح

منذ بدأ الجيش السوداني يحقق تقدماً عسكرياً كان واضحاً أن هناك توافقات إقليمية ودولية، بل إن بعض التقارير الغربية تتحدث عن دعم عسكري يحصل عليه البرهان من روسيا وإيران، إلى جانب الدعم المعلن من الجانب المصري، وهو ما قد يفسر بدء الضغط الأمريكي على

## من سيدفع ثمن الفشل في غزة؟!!



تهجير سكان القطاع أو القضاء على حماس، حتى أصبح الاستمرار في هذا النهج أشبه بالمستحيل، وخصوصاً مع وصول ترامب إلى السلطة بأجندة مختلفة، فترامب لن يكون رسول سلام بالطبع، ولكنه لا يرى جدوى من استمرار العمليات العسكرية بالرغم من استمرار العمليات وضرورة إيقاف الحرب والانتقال إلى وسائل ضغط وابتزاز أخرى، وهذا ما جعل الإدارة الحالية داخل الكيان في مأزق، فهم غير قادرين على الاستمرار بالشكل السابق مع غياب الضوء الأخضر الأمريكي، ولذلك لن يكون أمامهم خيار آخر سوى الرضوخ.

هذا لن يمر دون رد فعل كبير داخل الأوساط السياسية وحتى في الشارع، فحجم الخسائر البشرية والاقتصادية غير مسبوق، وستكون له آثار كبيرة على المجتمع، وخصوصاً أن الاتفاق يمثل هزيمة واضحة لـ «إسرائيل» فحجم الدمار والإجرام الذي لحق بالقطاع والفلسطينيين لا ينظر له على أنه إنجاز داخل الكيان، فكان

قدّمت حكومة الكيان طلباً إلى المحكمة العليا في 12 شباط الجاري تحت فيه القضاء على رفض الالتماس الذي تقدّمت به منظمة «حراس الديمقراطية [الإسرائيلية]» للكشف عن تفاصيل الاتفاق مع حركة حماس، وأكد مندوب النيابة العامة في «إسرائيل» أن الكشف من شأنه أن «يسبب إلى مسار إطلاق المخطوفين المحتجزين في القطاع» بحسب توصيفه، إلا أن المنظمة التي تطالب بكشف التفاصيل ترى أن دحض الادعاء ليس صعباً، وخصوصاً أن الطرف الفلسطيني المعني يعرف التفاصيل كلها، واعتبرت أن إخفاءه عن الإعلام مرتبط بدوافع سياسية!

### ■ عتاب منصور

في الحقيقة، شكّل الاتفاق ضربة قاسية للكيان، وتحديداً لتنتيهاهو وفريقه، فبعد تعنته رافقته حرب إجرامية على القطاع، لم يستطع أصحاب القرار تحقيق غاياتهم، وكنا أشرنا في مقالات سابقة إلى أن الأجل الزمنية لتحقيق المخطط الصهيوني في القطاع ليست مفتوحة، وما أن بدأ واضحاً استحالة

المحتوم، وفي الحقيقة سيتوجب دفع ثمن سياسي كبير بعد هذه المغامرة، والمفارقة أن من يتحمل المسؤولية لن يكون فريق تنتيهاهو وحده، بل القوى السياسية داخل «إسرائيل» كلها.

في نهاية المطاف لمطالب حماس. ما سبق يوضح الأسباب وراء محاولة إخفاء تفاصيل الاتفاق والمعرفة الدائرة حول الموضوع، فالخيار الوحيد اليوم أمام أصحاب القرار، هو ببساطة تأخير مصيرهم

عدد من المحللين يحذرون أن إحراز «إسرائيل» لنصر عسكري لا يعني بالضرورة تحقيق مكسب استراتيجي، لنصل إلى لحظة فشل فيها جيش الاحتلال في تحقيق انتصار عسكري ملموس، ورضخ

# تجميد إنفاقات USAID يَشلُّ



باتت الإشارات على تراجع الإمبريالية الأمريكية كثيرة، بحيث لا يمكن إحصاؤها في مقال واحد لتنوعها. لكن آخرها كان تجميد جميع إنفاقات «الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID» التي تقدّر بنحو 68 مليار دولار سنوياً، لمراجعة اتساقها مع أهداف «أمريكا أولاً». إن USAID لم تكن وكالة عادية، بل هي إحدى الأذرع الهامة للإمبريالية الأمريكية منذ إنشائها في ستينيات القرن الماضي. وعلى هذا فإن تجميد وفلترة التمويل الذي تعطيه يعني شلُّ هذه الذراع الهامة، تبعاً لضرورات النقش في الإنفاق الأمريكي على إدامة الهيمنة، واستكمال هندسة التراجع الذي كان ترامب حتى الآن هو رمزه الصافي على السطح. سنمر تالياً على مدى أهمية USAID للهيمنة الإمبريالية الأمريكية، لنستدل على ما يعنيه تجميد إنفاقاتها ومراجعتها.

## ■ إعداد: عروة درويش

### الإمبريالية الناعمة!

لطالما تمت الإشارة إلى الأموال التنموية التي تدفعها الولايات المتحدة حول العالم بأنها «الجزرة» التي تترافق مع العصا العسكرية. فإلى جانب الأشكال الظاهرة للهيمنة: التدخلات العسكرية، والاستحواذ على الأراضي، والتدخلات السياسية المباشرة - قامت القوى الغربية منذ وقت طويل بتطوير أشكال موازية من التدخل والسيطرة. على مدار العقود القليلة الماضية، تم تحسين وتطوير هذه الأدوات الأكثر نعومة للهيمنة، مما أدى أحياناً إلى استبدال جزئي للأشكال القديمة.

تاريخياً، شملت هذه السياسات: الترويج للإيديولوجيا والثقافة الأمريكية من خلال «البعثات التبشيرية» أو أفلام هوليوود «أبسط أشكال الإمبريالية الناعمة»، وإخضاع الحكومات، من خلال التمويل السري الأحزاب السياسية المعارضة أو المرشحين الرئاسيين، واستخدام العقوبات الاقتصادية. كما شهد العالم اعتماداً متزايداً على برامج المساعدات التنموية، وهو الاتجاه الذي يمكن تتبعه إلى ظهور مبادرات المساعدات متعددة الأطراف التي قادها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في منتصف القرن العشرين. وقد استخدمت هذه المنظمات والمبادرات لاحقاً لإجبار دول الجنوب العالمي على تبني السياسات النيوليبرالية، مما عزز اعتمادها على الولايات المتحدة وأوروبا.

مكّن هذا الشكل من الإمبريالية بروز ما يُسمّى البعض -كنوع من تخفيف وقعه- «المجتمع المدني»، ويشمل المنظمات غير الحكومية NGOs والمنظمات المجتمعية CSOs في المناطق المهمّشة. من بين هذه المنظمات

تلك التي تهتم بالفقر وعدم المساواة، وحقوق الإنسان. وربما الأكثر رواجاً وتمويلاً اليوم: التي تهتم بالبيئة والقضايا الجندرية «الجندرية أو «النوع الاجتماعي»: تشير إلى التصورات الاجتماعية والثقافية عما يُعد «ملائماً» من توزيع أدوار وسلوكيات للنساء والرجال». يتزامن تمويل وتدخل هذه المنظمات عادة مع السياسات النيوليبرالية، بل وشرعنتها في الكثير من الأحيان.

كان العامل الأساسي في انتشار هذه المنظمات هو الدعم المالي الأمريكي والأوروبي وكذلك البنك الدولي، ولكن الدعم الأبرز كان يأتي من USAID، والتي لعبت الدور الأكثر حسماً في اختبار «نهج القوة المدنية» في السياسة الأمريكية الخارجية منذ أواخر التسعينيات على الأقل.

إن هذه البرامج التنموية والمساعدات الإنسانية الغربية ليست فقط غير قادرة أساساً على معالجة الأزمات الاجتماعية والبيئية الحادة، بل كانت أيضاً أدوات لتعزيز الهياكل التي خلقت هذه المشكلات في المقام الأول. فبعد ما يقارب القرن من هذا النموذج التدخلّي، لا تزال قائمة الظروف التاريخية للفقر، وعدم المساواة، والاستغلال، والاضطهاد، حتى مع فتح أسواق جديدة بالقوة.

كمثال، أظهر جيمس بتراش في بحثه الموسع حول هذا الموضوع أنّ نمو المنظمات غير الحكومية المدعومة من الغرب في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد تزامن مع عملية «الكوندور»، وهي حملة رعب ضد القادة والحركات اليسارية، بهدف تنصيب الأنظمة المدعومة من الولايات المتحدة بدءاً من السبعينيات. من خلال التخفيف السطحي لبعض التدايات الأكثر وضوحاً من تنصيب الأنظمة القمعية والسياسات الاقتصادية

النيوليبرالية التي اعتمدها هذه الأنظمة فوراً، لعبت هذه المنظمات المجتمعية الدور المكمل في تضييق الحركات السياسية والاجتماعية الجذرية، مضعفة إياها وقيادتها بالموارد الضخمة المتاحة لها.

كما أنّ USAID كانت ترسم الخطّ العام الذي تسير عليه الوكالات الأخرى، سواء أوروبية أو أمريكية. مثال ذلك ضخها مئات الملايين من الدولارات في هايتي لمبادرات المنظمات غير الحكومية وبرامج «الديمقراطية» التي تقودها الحكومة الموالية للأمريكيين، أو تمويلها مشاريع التنمية الصغيرة في المناطق الريفية في باراغواي لثني الفلاحين عن دعم الجماعات المتطرفة، أو تصديها للحركة الاشتراكية التي تنامت بسرعة في بوليفيا من خلال «حملة بناء الديمقراطية» التي بلغت قيمتها عدة ملايين من الدولارات.

### دعم الدكتاتوريات والمخابرات

إنّ النجاح الكاسح للمنظمات التي تتلقّى التمويل من USAID وغيرها من المنظمات الحكومية، يمكن في تسويق هذه المنظمات لنفسها بأنها خارج السياق السياسي والجيوسراتيجي. لكن اليوم وبعد قرار ترامب التي يجب علينا أن نتنظر مفاعيلها، وبقيّة قرارات الانسحاب من المؤسسات العالمية، يبدو أن واشنطن اليوم مجبرة على اختيار ترك الفوضى وراءها كوسيلة لمواجهة الانهيار الحتمي للهيمنة التي أصبحت أكثر تكلفة، بينما لا يزال الأوروبيون عالقين في السفينة الغارقة. تبدو كلمات ترامب أكثر صدقاً اليوم عندما وصف برامج USAID: «تساهم في زعزعة استقرار السلام العالمي من خلال الترويج في البلدان الأجنبية لأفكار تتعارض بشكل مباشر مع العلاقات المتناغمة والمستقرة بين البلدان».

يبدو هكذا تصريح غريباً إذا لم نسلم بتراجع الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها العالمية، فقد كانت إحدى مهام USAID أن تدعم الأنظمة المتوافقة مع المصالح الأمريكية، ممّا أتاح تحويل أموال ضخمة لتقوية الدكتاتوريات العسكرية في عدة دول، مثل باكستان وتايوان. في الستينيات، كانت أفغانستان واحدة من أعلى الدول من حيث تلقى المساعدات الأجنبية للفرد. ومع ذلك، بحلول أواخر الثمانينيات،

أصبحت بيشاور - التي كانت حينها مركز «الجهاد» الممول من الولايات المتحدة في باكستان - موطناً لأكثر عدد من المنظمات غير الحكومية العابرة للحدود، بكثافة أعلى من أي مكان آخر في العالم. كان ذلك مثلاً نموذجياً للتحوّل الذي يوصف غالباً بأنه «من الإمبراطوريات إلى المنظمات غير الحكومية». يمكننا أخذ مثال آخر هو تشيلي في السبعينيات، عندما أطاح انقلاب عسكري ديمقراطي بالحكومة الاشتراكية المنتخبة من الشعب. في حينه كانت الجهات المانحة الغربية تضخ الأموال في المنظمات غير الحكومية المحلية، تلك التي تدافع في الظاهر عن حقوق الإنسان والإغاثة الاجتماعية، بينما تحت السطح تمهّد الطريق لفرض السياسات النيوليبرالية، وكذلك تقديم الأسس المادية والإيديولوجية لمع المعارضة.

كما أنّ USAID كانت، وبشكل فاقع في الكثير من الأحيان، أداة لتمويل النشاطات الاستخباراتية الأمريكية. وقبل أن يتم تأسيس وكالة التنمية USAID في 1961، كانت برامج المساعدات الأمريكية الأجنبية تهدف - تحت إدارة الرئيس هاري ترومان - إلى تقليص الفقر من أجل خلق أسواق استهلاكية ونشر الرأسمالية، وهي خطوة كانت موجّهة بشكل مباشر لمقاومة الاشتراكية والشيوعية.

لم يمض وقت طويل قبل أن تلاحظ وكالة الاستخبارات المركزية CIA الفرصة لتوسيع نطاق نفوذها. في عام 1962، أطلقت USAID «مكتب السلامة العامة OPS» لإرسال عملاء حول العالم تحت غطاء «تدريب ضباط الشرطة». لكن كما تبين، كانت الفرق التي تقوم بالتدريب مشغولة بتعليم «تقنيات الاستجواب المحسنة» - وهو تعبير ملطّف للتعذيب. وقد تخرّجت الفضيحة في عام 1966، ليضطر الكونغرس إلى إغلاق المكتب في عام 1974. بالرغم من ذلك استمرت الممارسات المظلمة ضمن دوائر الجيش والاستخبارات.

بالمثل، خلال الفترة ذاتها، كما تكشف أبحاث المؤرخ برادلي سيمبسون عن المساعدات العسكرية والتنموية الأمريكية في إندونيسيا في الستينيات، كانت المساعدات التنموية والعسكرية ومكافحة التمرد غالباً ما «تتداخل» بعضها مع بعض. كانت USAID تنسق وتجمع

**تجميد تمويل USAID هو أحد مؤشرات تراجع الهيمنة الإمبريالية الأمريكية وافر ترامب نفسه بانها «تساهم بزعة استقرار السلام العالمي»**

# ذراعاً هامة للإمبريالية الأمريكية وهيمنتها



الجزء الأكبر من هذه الأموال لمؤسسة «راند RAND» والتي تلقت أكثر من 1,4 مليار دولار. وتعد مؤسسة «راند» متميزة بين هذه المراكز لأنها تعمل مباشرة لصالح الحكومة الأمريكية، وتدير العديد من مراكز البحث الفرعية التي تمولها الحكومة الفيدرالية.

بجانب «راند»، تلقت نحو 40% من مراكز البحث تمويلات من الحكومة الأمريكية، عادة من وكالات الأمن القومي. وتشمل المستفيدين الرئيسيين من هذه التمويلات «ستينسون Stimson Center»، «مجلس الأطلسي Atlantic Council»، و«معهد أسبن Aspen Institute».

وثق المؤرخ «ستيفن ويرثيم» في كتابه «عالم الغد» أن «مجلس العلاقات الخارجية» قد لعب دوراً رئيسياً في التخطيط للنظام الدولي الجديد بعد الحرب العالمية الثانية تحت قيادة الولايات المتحدة، بينما ساعدت «مؤسسة بروكينغز» في تصميم «خطة مارشال». وفي وقت لاحق، اعتمد وزير الدفاع روبرت ماكنمارا أثناء حرب فيتنام على بيانات من راند وفريق «العابرة» الذي كان يضمها لتقديم التحليلات المنطقية والاستراتيجية. لعقود، كانت هذه هي الطريقة التي تعمل بها معظم مراكز التفكير الأمريكية.

لكن الوضع قد تغير بشكل كبير اليوم. منذ السبعينيات والثمانينيات، شهدت مراكز الأبحاث زيادة حادة في العدد، وأصبحت أكثر تأثيراً بالسياسة، وتحولت مصادر التمويل إلى مصادر قصيرة الأجل. اليوم، تهيمن بعض المصالح الخاصة على قوائم مانحي مراكز الأبحاث، حيث تصرح العديد من هذه المراكز علناً بأن الحكومات الأجنبية والشركات الخاصة يمكنها الحصول على تأثير كبير من خلال رعاية المشاريع.

يقود خبراء مراكز الفكر الممولة من الحكومات الأجنبية ووزارة الدفاع الإعلام حول الرأي العام. على سبيل المثال، أشار تقرير «معهد كوينسي» لعام 2023 إلى أنه في تغطية مشاركة الولايات المتحدة العسكرية في أوكرانيا، «تم الاقتباس من مراكز الفكر الممولة من وزارة الدفاع بمعدل 85 بالمئة، أي سبع مرات أكثر من المراكز التي لا تقبل تمويل وزارة الدفاع».

الاستراتيجية والدولية الدعم الأكبر من هذه الشركات، حيث حصلت على تمويلات تقدر بـ 10,2 مليون دولار، و6,6 مليون دولار، و4,1 مليون دولار على التوالي.

منذ عام 2019، قدمت الحكومة الأمريكية مباشرة نحو 1,49 مليار دولار أمريكي لمراكز الأبحاث الأمريكية، ومع ذلك، فإن معظم هذه الأموال ذهبت إلى مركز «راند» الذي يخدم الحكومة الأمريكية بشكل مباشر. على الرغم من أن الدور الأساسي لمراكز الأبحاث هو إنتاج تحليلات مستقلة، إلا أن وجود تمويلات من مصالح خاصة يثير مخاوف عميقة بشأن حرية الأكاديميين، والرقابة الذاتية، وتصفية الآراء في هذه المراكز. والأكثر تعقيداً هو وجود باحثين يعملون في الوقت ذاته مع مراكز الأبحاث والحكومات أو الشركات الأجنبية، مما يشكل تضارباً محتملاً في المصالح.

تشير الأدلة المتزايدة إلى أن التمويل غالباً ما يأتي مع شروط تؤدي إلى الرقابة على البحث، وتصفيته، وفي بعض الحالات قد يصل الأمر إلى التوصل إلى اتفاقيات بحث مدفوع الأجر مع الممولين. وغالباً ما يكون الممولون على دراية بهذه الفوائد المحتملة. كما أشار تقرير داخلي لحكومة أجنبية إلى أن: «تمويل مراكز البحث الهامة يعد وسيلة للحصول على النفوذ، وبعض مراكز الأبحاث الأمريكية تقول علناً أنها تخدم فقط الحكومات الأجنبية التي تقدم التمويل».

على الرغم من ذلك، غالباً ما يتجاهل الصحفيون وصناع السياسات الذين يقتبسون عن هذه المراكز، وحتى مراكز الأبحاث نفسها، هذه المخاوف العامة. فعندما يلتقي الصحفيون مع خبراء مراكز الأبحاث، نادراً ما يتم طرح أسئلة حول تضارب المصالح المحتمل. بالمثل، نادراً ما يكشف ممثلو مراكز الأبحاث عن تضارب مصالح محتمل بشأن مصادر التمويل عندما يدلون بشهاداتهم في الكونغرس، مما يؤدي إلى نقص المعلومات الخلفية لدى العامة، ما يجعل المعلومات المتعلقة بالتمويل نادرة للغاية.

من 2019 إلى 2023، قدمت الحكومة الأمريكية تمويلات لمراكز الأبحاث الأمريكية بمبلغ لا يقل عن 1,49 مليار دولار. وكانت وزارة الدفاع الأمريكية هي أكبر مانح، حيث تم تخصيص

USAID مشغولة بتمويل ندوات «الديمقراطية» في البرازيل - وهي استراتيجية مماثلة لتلك التي استخدمها «صندوق دعم الديمقراطيات NED» في هونغ كونغ. لكن بينما تمكن البرازيليون في النهاية من الرد وطرد التدخل الأجنبي، كانت منطقتا هونغ كونغ أقل وعياً سياسياً، لتدفع ثمن ذلك في السنوات التالية.

## التلاعب بالفكر

تلعب مراكز الأبحاث Think Tanks دوراً مهماً في التأثير على السياسة العامة والرأي العام وقولبتة، ناهيك عن تشكيل السياسة العامة أمام صانعي السياسات. لكن تجميد تمويل USAID أثار مسألة مدى اعتماد هذه المراكز على الأموال التي يتم إنفاقها عليها، ومدى تأثير هذه الأموال على آرائها. تكشف «قاعدة البيانات المفتوحة»، وهي الأولى من نوعها في العالم، تدفقات الأموال من الحكومة الأمريكية وغيرها من الحكومات الأجنبية، وكذلك مقابولي الدفاع الأمريكيين، إلى أهم 50 مركزاً بحثياً أمريكياً خلال السنوات الخمس الماضية. وكان جزء من هذه الأموال يتدفق إما بالتعاون مع USAID، أو بأساليب أسستها الوكالة لدعم المشاريع الأخرى. الأمر الذي لم يكشف بعد هو مراكز الأبحاث غير الأمريكية التي تتلقى التمويل من USAID، وكذلك ما هي مراكز الأبحاث الرئيسية الموصوفة بأنها مراكز أبحاث فرعية. ويبدو أن تجميد أموال الوكالة الأمريكية سيلعب دوراً هاماً في كشف هذه المراكز. من هنا لا بد أن نشرح قليلاً آلية تمويل مراكز الأبحاث الأمريكية لنفهم الطريقة التي تدار بها الشبكة.

منذ عام 2019، كانت المراكز التي تلقت أكبر تمويلات من الحكومات الأجنبية هي: مجلس الأطلسي «20,8 مليون دولار»، ومؤسسة بروكينغز «17,1 مليون دولار»، ومؤسسة مارشال الألمانية «16,1 مليون دولار». في الفترة ذاتها، قدمت 100 شركة دفاعية رئيسية أكثر من 34,7 مليون دولار أمريكي لدعم أكبر 50 مركزاً بحثياً، وكان المانحون الأكبر يشملون شركات نورثروب غرومان، ولوكهيد مارتن، ومجموعة ميتسوبيشي. تلقت مراكز الأبحاث مثل مجلس الأطلسي، ومركز الأمن الأمريكي الجديد، ومركز الدراسات

جهود وزارة الخارجية والمخابرات المركزية ورجال الأعمال، لدعم حملة الدكاتورية العسكرية لسوهارتو ضد الشيوعيين ولأجل الإطاحة بسوكارنو. يلاحظ سيمبسون أن المساعدات لتدريب الشرطة المحلية والمشاريع الريفية التي قادتها القوات العسكرية «تتلاعب بالحدود بين مكافحة التمرد والعمل المدني... بالتعاون مع USAID والمخابرات المركزية الأمريكية».

## الشقيقة الصغرى

سرعان ما بدأت الولايات المتحدة مشروعاً طموحاً، لا أخلاقياً بالتأكيد: التحكم في النمو السكاني على مستوى العالم. أسست USAID مكتباً خاصاً بالسكان «PRH»، حيث أصبح واضحاً أن الدول الفقيرة لن تحصل على المساعدات إلا إذا أنشأت برامج للحد من النمو السكاني. وقد أدى ذلك إلى إنشاء شبكة عالمية تروج للتعميم الجماعي والإجهاض.

كانت العواقب قاسية. في عام 1993، أسفرت موافقة USAID على المشاركة في النظام الصحي الوطني في دولة البيرو إلى تعقيم قسري لنحو 300,000 امرأة من السكان الأصليين، وهي سياسة انتهت في عام 1998 وتركت أثراً عميقة ودائمة في المجتمعات الريفية.

في عام 1980، كان جون غيليجان، مدير USAID، صريحاً بما يكفي ليصف الوكالة بأنها ليست إلا «مدرسة تخرج العملاء في وكالة الاستخبارات المركزية». قال: «في مرحلة ما، كانت العديد من مكاتب المساعدات في الميدان مليئة من الأعلى إلى الأسفل بعناصر من وكالة الاستخبارات المركزية. وكان من المعروف بشكل جيد في الوكالة من هم وما الذي يفعلونه... كانت الفكرة هي زرع عملاء في كل نوع من الأنشطة التي نقوم بها في الخارج، سواء كانت حكومية أو تطوعية أو دينية». كما وصفها الأب جورج كونير، وهو قس تعاون مع USAID في عدة مناسبات، بأنها «شقيقة صغيرة لوكالة الاستخبارات المركزية».

في التسعينيات، أعلنت USAID عن أنها ستساعد في إدارة انتقال روسيا إلى اقتصاد السوق، حيث تم تحويل الأموال عبر معهد هارفرد للتنمية الدولية. وفي عام 2005، كانت

كانت USAID أداة لتمويل النشاطات الاستخباراتية الامريكية وكثير من المنظمات غير الحكومية عبر العالم

# مملكة «الخوف والجوع»



لم تكن أحداث ومجريات سقوط السلطة السياسية في سورية، ولا الفترة الزمنية القصيرة جداً التي حدثت بها، بعد سنوات من انفجار الأزمة، السبب الوحيد في تعاضد شعور السوريين بالصدمة، بل ما حدث في الأيام التالية، فقد جعلتهم صدمة ما حدث في سجون الطاغية يقفون أمام الحقيقة المرعبة حول حجم السجن الكبير الذي كانوا يعيشون فيه.

## ■ إيمان الخياط

وموجودة فعلاً ومتوارثة للجماعات، يؤثر من خلالها على الوعي الجمعي والتاريخي للناس والأجيال اللاحقة. وبذلك يتمكن من التحكم واحتكار السلطة لنفسه دون مشاركة المجتمع المتنوع.

وعلى المستوى الفكري والثقافي يقوم باستخدام الإقصاء والتهميش وإلغاء الآخر والتلاعب بالحقائق التاريخية والرقابة على الأفكار والمعرفة لتشويه الوعي العام لدى الناس. فيصطنع وعياً مشوهاً، يخترن من خلاله الصور المؤلمة تاريخياً بعد سلخها عن سياقها التاريخي والظروف التي أدت إليها، وخصائص المرحلة التي جرت فيها، وحتى أشكال القوى التي نفتتها والأفكار المحددة التي كانت وراء ما جرى، وبذلك يجعلها مادة للحقد والكراهية ونشر الضغينة بين الناس لتتحول مع مرور الوقت إلى جزء رئيسي من الانتماء والهوية الفردية والمتوارثة. ومع أنها في الواقع ليست سوى معطى تاريخي يمكن الاستفادة منه علمياً ومعرفياً لأخذ العبرة والخبرة، حتى لا تتكرر مآسي الماضي وتجاربه المظلمة ويتعلم منها الناس ابتكار لغة جديدة تتصالح مع التجربة وتعبير عن مصالحهم في العيش المشترك. يقوم المستبد، وبتكرار هذه العملية، بمراكمة المزيد من الضغائن لتصل إلى درجة عالية من الحدة، وتجعل الناس يعتقدون باستحالة الحل الداخلي، وباستمرار الصراع ولغة الاقتتال كحل وحيد، والوصول في نهاية المطاف إلى الاستقواء بالخارج للاعتراف بهم وبحقوقهم التي سلبها هو منهم.

## ثنائية «الخوف والجوع»

لم يكن أساس الصراع في سورية مبنياً على العقائد، بل كان في أسسه وأساسه صراعاً سياسياً اقتصادياً اجتماعياً بين الغالبية العظمى من السوريين وبين سلطة تريد

عبر الناس عن أفكارهم حولها بشكل مباشر حينها، ووصفوا مشاعرهم على صفحات التواصل: «للأسف نحننا كلنا طلعنا مسجونين، بس على درجات، ناس بحفر ومنفردات وزنازين، وناس ببيوتها، بالحي وبالبلد... المسجون بالزنزانة بيعطوه خمس زيتونات ليضل عايش ويضلو يعذبوه. والناس الي برا كمان عطوها فئات ليضلو عايشين، كنا مفكرين المعتقلين هنن فقط المسجونين، طلعت البلد كلها مسجونة لكن بدرجات...». وأكملوا توصيف الحالة بكلمات واضحة: «إذا بالسجن ممنوع تحكي، كمان برا ما كنا نسترجي نتنفس، ونخاف حتى من خيالنا... للأسف نحننا كلنا اليوم طالعين من السجن». وأضافوا: «وأنا الطاغية ما اكتفى بسجن الأجساد، سجن أفكارنا وطموحنا وعواطفنا، وكل شي حلو فينا...».

تثبت الكلمات البسيطة السابقة حقيقة حجم خسارة السواد الأعظم من السوريين وعمقها، فليس هناك بيت أو عائلة، مهما كان لونها ودينها وطائفتها، لم تخسر وتدفع الفاتورة دماً وتهجيراً ونزوحاً وفقداناً... إلخ، خسارات كبيرة وعديدة، أخذت أشكالاً مختلفة، أنتجها عهد من الاستبداد وطغيان الحاكم وأمرء الحرب.

## بين لغة وأخرى

يتكى الاستبداد وإفرازاته على منظومة متكاملة سياسة ثقافية اجتماعية... إلخ، معتمداً على معطيات تاريخية وواقعية لخدمة أغراضه، تقوم على التشويه والتزييف سواء بحق الذات أو الآخر، فيمعلن في تشويه الهوية الوطنية والثقافية الجامعة في البلاد والمبينة على التنوع والتعددية، باصطناع مظلوميات متعددة ومتنوعة وقائمة على انتماءات مختلفة

الاستحواذ على كل شيء مستخدمة أقصى درجات التهيب لذلك وضعت الناس في مواجهة بعضهم وجعلتهم يتخذون ضد بعضهم في ثنائيات مزيفة للتغطية على ثنائية «الخوف والجوع» الحقيقية التي قمعتهم بها. واليوم وحتى بعد سقوط تلك السلطة، يدفع الخوف ذاته بكثيرين لطلب تطمينات خارجية، ويدفع القصور المعرفي عند البعض الآخر من هؤلاء إلى الطلب نفسه، صحيح أن تعنت السلطة السابقة ساهم في تدويل الأزمة السورية في بعض مراحلها ولكن اليوم ثمة وضع مختلف. حيث ترجح الكفة لصالح العمل السياسي الفعال في الداخل السوري، الذي أصبح وزنه أهم وأعلى بكثير. واليوم أكثر من أي وقت مضى تحتاج الأطراف المختلفة لانزعاج اعتراف السوريين بها أولاً وقبل أي أحد آخر.

## «روح لعند جارك»

كتب أحدهم على صفحته مازحاً: «بدك تطمينات خارجية، روح لعند جارك». وهذا الكلام لم يأت من فراغ وليس مجرد مزحة، فقد ذهب كثير ممن انتابهم الخوف في الأيام التالية للسقوط إلى جيرانهم. الجار الذي عرفوه وعاشوه في سنوات الحرب والبؤس والجوع كان التلمين الوحيد الحقيقي المتبقي لهم.

لا يلام الناس على خوفهم، وهم يعيشون اليوم في حالة من الترقب والأمل بما يمكن أن يحقق لهم ما يستحقونه في العيش الكريم في بلادهم. ولا يلامون حتى على بعض مشاعر اليأس والإحباط التي تتمكك قسماً منهم، فما زالت تركة السنوات السابقة موجودة يحملونها على أكتافهم. وتظهر في ملامح وجوههم.

يشعر كثيرون ممن غادروا البلاد قسراً باليتم، فثمة «جزء مفقود من الهوية لا يمكن تويضه في حقيقة السفر». كما كتبت إحداهن ذات مرة، وقد كسرت الغربة والنبيذ والحرمان كبرياءهم وجرح انتشارهم في أصقاع الدنيا ونظرات الغرباء الباردة لهم أرواحهم، ولم يكن حال من بقي في الداخل أفضل، إذ كسرت سجون

السلطة أرواح البعض منهم، وأكلت سجون الخوف والعوز والظلم والضيق على الباقين. وهكذا جرى إحكام السيطرة على البلاد والعباد لعقود مضت، فكان لا بد من إخضاع الأغلبية وسجنهم ليس في داخل البلاد فقط، بل حتى في خارجها، ولذلك «سقطت دفاعاتهم جميعها، في اللحظة التي عادت فيها البلاد لتكون لهم، واعترفوا بأن جل ما يريدونه فقط هو العودة إلى البيت».

والسلطة لا ترضى بالمشاركة حتى ضمن «الفئة الواحدة». فهم مجرد «مستخدمين» بالنسبة لها، توزع عليهم الفئات، حسب درجة الخنوع، لتحصل على كل شيء، وليخسر الجميع، وتكون هي الرابحة الوحيدة في لعبة السيطرة والاستحواذ على كل شيء.

يدرك الناس أن ما جرى إلى الآن ليس كافياً من أجل الخروج من المأزق الذي حشر به المجتمع السوري عامة، وأن التعويل على الخارج و«تطميناته» لا يجدي، وأن أمامهم طريق طويل لإيجاد حلول حقيقية للمشكلة الأساسية هنا، وهي سياسية بالدرجة الأولى وتتطلب حلاً سياسياً، بكل ما يترتب عليه من توزيع الثروة والعدالة الاجتماعية والحريات السياسية... إلخ، فما يحكم علاقة الأفراد بالدولة هو السياسة، وأن حل المشكلة يقوم على حركة المجتمع باتجاه مصالحه وبحراك سياسي اجتماعي تعبر عنه الأحزاب والتجمعات والمجالس المختلفة والنقابات... إلخ.

## بين التفاؤل والتشاؤم

يتأرجح الجميع اليوم بين التفاؤل والتشاؤم، والفرصة متوفرة لكلا التوجهين. ثمة حاجة لجهود كل السوريين، وهناك عمل وجهد كبير ينتظر الجميع، رغم حساسية الوضع العام ورغم الأخطاء التي يرتكبها الجميع أيضاً بعد غياب طويل عن العمل السياسي والاجتماعي المنظم، ورغم سوء المشاكل والأوضاع التي تعاني منها البلاد كلها إلا أن الفرصة أيضاً كبيرة أمام الجميع ليساهموا ببناء سوريتهم التي يريدون على أساس المواطنة المتساوية، فالانتماء السوري هو حقيقة وجودهم.

## رسائل فيس بوك الشفهية

يتملك السوريون توقاً إلى الحياة، بأبسط صورها، حياة يكونون فيها أحراراً، لا يقيدهم فيها جوع ولا حاجة ولا ذل، ولا يحكمهم فيها سوى ضمائرهم اليقظة تجاه كل ظلم، حياة كريمة يستحقونها.

### إيمان الأحمد

اجتاحت الناس رغبة شديدة بالتغيير، يريدون منه سورية جديدة، ينتمون إليها بفخر، بكل ما تعنيه كلمة انتماء وما تحمله من رموز وإشارات، انتماء لبلاد تؤمن لهم عيشاً كريماً وتحفظ لهم كرامتهم.

والكرامة تتطلب أولاً ألا يجوع الناس، ولا يسكتوا عن حقوقهم، يحقهم في العمل والتعليم ومستوى معاشي لائق وكريم وحقهم في التعبير عن مطالبهم وتنظيم صفوفهم في أحزاب وجمعيات ومنظمات... إلخ.

يرمي أحد «مثقفي الفيس بوك» باللوم على العقل الجمعي للناس بأنها هي سبب إنتاج الاستبداد واستمراره عبر الأجيال: «ليس المشكلة في السلطة السياسية بل في سلطة العقل الجمعي الذي يحكمنا»، ويطلق حكماً جازماً: «في ثقافتنا الموروثة واللاواعية... قبول الرأي الآخر، أمر من المستحيلات». يتحول فضاء الفيس بوك الأزرق المنتج غربياً بل وأمريكياً على وجه الخصوص،

إلى ملاذ أمن يتلطي خلفه كثير من هؤلاء، ويغري عدد «اللايكات» البعض منهم إلى درجة يعتقد بنفسه أنه أحد أعمدة الفكر، وأنه يعطيه الحق ليس في إطلاق أحكامه على من «ينتمون لثقافة لا واعية واحدة رغم الاختلاف السياسي أو الأيدولوجي بينهم» فقط، بل في التنظير للتاريخ والمستقبل، والمطالبة «بثورة ثقافية تنويرية تحررنا من هذا الموروث القمعي والثقافة التاريخية الموروثة» وإلا: «فلا حرية ولا ديمقراطية ولا قانون

ولا مستقبل لنا».

يبير البعض، سواء وعى ذلك أم لم يعه، بهذه الطريقة على صفحاتهم للقمع الذي قامت به السلطة السياسية السابقة، ويضعون اللوم كله على وعي الناس وأخلاقهم فيما وصلت إليه البلاد من وضع مأساوي. محققين بذلك ما كانت تروج له السلطة نفسها من تحميل الناس أسباب الأزمة والحرب! في الوقت الذي كان الجوع ينهش أجساد السوريين وكرامتهم. عرف السوريون الجوع وعابشوه بأشكال عديدة وموجعة وصلت إلى درجة تناول الطعام من الحاويات! وعرض بوحشية الغالبية العظمى من السوريين بنسب متفاوتة، وحولهم إلى أكثرية ومجموعة واضحة المعالم

والمصالح اسمها: «المنهوبين».

لم تكن البلاد يوماً مجرد حدود وتراب وعلم وسلطة، فالبلاد بأهلها وناسها. ولذلك تعتبر ثنائية «الحدود والحقوق» إحدى أهم ركائز الانتماء، والحفاظ على وحدة البلاد وحماية حدودها من جهة، والحفاظ على حقوق أهلها والدفاع عن كرامتهم من جهة ثانية، فهما مرتبطان بالضرورة ولا يمكن وجود أحدهما دون الآخر.

كرامة البلاد من كرامة أهلها وناسها الطبيعيين الواعين للمهمة التي تنتظرهم لبناء سورية جديدة يستحقونها، والجهود المطلوبة لتحقيقها على أرض الواقع فعلاً، وليس في العالم الافتراضي وأوهامه.

## أخبار ثقافية

### كانوا وكنا



### المؤتمر السوري العام 1920-1919

كتاب المؤتمر السوري العام 1920-1919 من تأليف ماري الماظ شهرستان، الذي صدر عن دار أمواج



### هذه المرة من اليابان وسويسرا

في حملة واسعة يقوم بها العراق لاستعادة آثاره المنهوبة، تمكنت وزارة الخارجية العراقية، من استرداد آثار عراقية نادرة ومعروفة تعود إلى الحقبة الاشورية، وهذه المرة من اليابان وسويسرا.

وأكد وزير الخارجية العراقي، في مؤتمر صحفي مشترك عقده مع وزير الثقافة وخصص لتسليم الآثار المستردة إلى وزارة الثقافة: إنه «انطلاقاً من الاستراتيجية التي انتهجتها الوزارة، تم استرداد عشرات الآلاف من القطع الأثرية المهربة»، لافتاً إلى أن «عملية الاسترداد تمثل تحدياً دبلوماسياً كونها تتطلب التواصل مع دول ومنظمات دولية للمحافظة على الممتلكات الثقافية». وأشار الوزير إلى أهمية القطع الأثرية المستردة، «فهي ليست مجرد قطع أثرية، وإنما هي جزء من الهوية الوطنية»، ودعا إلى «بذل جهود مشتركة من الجميع لاستعادة الآثار العراقية من الخارج».

بدوره شكر وزير الثقافة والسياحة والآثار العراقي وزارة الخارجية على جهودها «لاستعادة الآثار المنهوبة والمهربة سابقاً»، حسب تعبيره. ويذكر أن جريدة قاسيون ومن خلال متابعتها، نشرت سابقاً خبراً حول مفاوضات العراق لاستعادة الأرشيف الوطني العراقي من الولايات المتحدة الأمريكية.



### الأردن يحتفل بـ«عيد الفوانيس» الصيني

نظم المركز الثقافي الصيني في عمان حفلة عيد الفوانيس في اختتام سلسلة فعاليات «مهرجان الربيع السعيد» لعام 2025، ويمثل عيد الفوانيس المصادف 12 من الشهر الجاري في هذا العام أول ليلة البدر في السنة الصينية الجديدة، وأخر طقوس الاحتفال بعيد الربيع، ويرمز إلى البداية الجديدة وعودة الربيع إلى الأرض.

وأكد السفير الصيني في الأردن، أن البلدين يتقاسمان قيماً راسخة كالتمسك بالتقاليد والانفتاح على الآخر والتسامح مع الاختلاف، وهي سمات أصيلة تجمع حضارات الشرق وآسيا تاريخياً، وأشار إلى أن شباب الأردن يقبلون اليوم على تعلم اللغة الصينية وفنون الخط والكونغ فو، وهناك رغبة متزايدة بين الصينيين لمعرفة الثقافة العربية والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات.

وشمل الحفل ألعاب كونغ فو وعروضاً مسرحية ثقافية وكوميديية وأغاني ورقصات شعبية من التراث الصيني وألعاباً ترفيهية تضمنت جوائز للحضور. وحضر الحفل فعاليات أردنية شعبية وأكاديمية وثقافية، وجمع من الطلبة الدارسين للغة الصينية في الجامعات الأردنية إضافة إلى أركان السفارة وأبناء الجالية الصينية في الأردن.

## «المؤتمر الوطني العام» ضرورة موضوعية لا يمكن القفز فوقها



بدأت اللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر الحوار الوطني» عملها عبر بيان صحفي أدلت به لوسائل الإعلام، وعبر بعض التصريحات الصحفية لأعضائه. وأهم ما يمكن رصدّه بما يخص اللجنة، وبما يخص المؤتمر نفسه هو أمران أساسيان:

### ■ قاسيون

**أولاً:** لا يعبر تشكيل اللجنة عما يكفي من سعة التمثيل وشموله بالمعنى السياسي والاجتماعي، والمعروف أن المقدمات الصحيحة هي التي تقود نحو خواتيم صحيحة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التزميم والتعديل وعمل اللجنة نفسه يمكنه، نظرياً على الأقل، أن يتجاوز مشكلات نقص التمثيل والشمول.

**ثانياً:** المؤتمر هو ذو طبيعة تشاورية، أي أن ما سيخرج به هو توصيات، والتوصيات غير ملزمة بطبيعتها، أي أنها ليست قرارات، ومدى الالتزام بها تحدده السلطات نفسها التي شكلت اللجنة التحضيرية.

بهذا المعنى فإن المؤتمر الذي يجري الحديث عنه هو «مؤتمر حوار وطني»، وهو «مؤتمر تشاوري»، ولا يجوز بحال من الأحوال خلطه مع «المؤتمر الوطني العام» المنشود، الذي يختلف بشكل كبير عن المؤتمر المزمع عقده قريباً فيما يبدو.

قبل الحديث عن الفارق بين المؤتمرات، ينبغي التأكيد على أنه ليس من الوطنية في شيء، وخاصة في الظروف الراهنة، أن يرفض أي سوري الحوار بين السوريين، حتى وإن كان تشاوري الطابع، وبتوصيات غير ملزمة؛ فالحوار بين السوريين حاجة موضوعية ملحة، وينبغي أن يكون الحالة السائدة المستمرة بين السوريين، ليس ضمن المؤتمرات فحسب، بل وفي الإعلام والشوارع والمقاهي والأندية الثقافية والاجتماعية والمدارس والجامعات وأماكن العمل، وفي كل بقعة وقطاع في سورية، لأن المعنى في نهاية المطاف بتقرير مصير البلاد هو الشعب السوري، الذي عانى عقوداً طويلة من كتم صوته وحرية في التعبير عن نفسه، وهذه الحرية هي معيار أساسي في بناء الأوطان على أساس التآخي والود والتراحم بين أبناء الشعب الواحد. وعليه فإنه ينبغي العمل بكل ما يمكن لإنجاح المؤتمر الذي يجري التحضير له، وشروط نجاحه هي أربعة ذكرتها افتتاحية قاسيون لهذا العدد، وسنعيد التذكير بها في نهاية هذه المادة. ولكن قبل ذلك، فلنتكلم

قليلاً عن الفارق بين «مؤتمر الحوار الوطني» و«المؤتمر الوطني العام».

### ما هو الفارق بين المؤتمرات؟

كما أسلفنا، فإن الفارق الأساسي هو أن مؤتمر الحوار الوطني تشاوري يُنتج توصيات غير ملزمة بطبيعتها، في حين أن المؤتمر الوطني العام ينتج قرارات باسم الشعب السوري ككل، ويحتاج بالتالي إلى طرق مختلفة في التحضير والعمل.

المؤتمر الوطني العام هو أقرب في شكله إلى المفهوم المعروف المسمى «الجمعية التأسيسية»، التي تمثل أكبر تمثيل ممكن، الشعب السوري بأكمله، سياسياً واجتماعياً، ويكون عملها متركزاً على وضع الأسس لصياغة العقد الاجتماعي بين الناس من جهة، وبين الناس والدولة من جهة ثانية؛ والعقد الاجتماعي يتضمن، فيما يتضمن، الدستور الدائم والقوانين الأساسية للإعلام والأحزاب والانتخابات.

ما ينبغي أن نفهمه من سنين العذاب التي مر بها الشعب السوري، هو أن حالة من الانفصال قد حدثت بين السلطات وبين جهاز الدولة والقوى السياسية من جهة، وبين عموم

السوريين من جهة ثانية، وأن حالة الانفصال هذه، والتي لم تجر في يوم وليلة، بل عبر عقود متتالية منذ ما بعد الاستقلال، هي التي أفرزت في نهاية المطاف انفجاراً شعبياً يطالب باستعادة دولته وسلطته، وباستعادة تمثيله السياسي الحقيقي.

هذا الانفصال لم يبنه بعد، وما يزال قائماً رغم أنه بات في بعض جوانبه أقل حدة مما كان عليه أيام الأسد، ولكنه ما يزال أمراً واقعاً؛ فالشعب السوري لم يمتلك بعد وسائل التأثير المباشر في مصيره؛ فلا انتخابات قد جرت بعد، ولا أحزاب واسعة التأثير والتمثيل قد تم إنتاجها بعد، ولا إعلام حراً بالمعنى الكامل للكلمة قد انطلق بعد...

هذا كله، يعني أن الاستحقاق ما يزال قائماً وملحاً. ومحق من يقول: إن تنفيذ ليس بالأمر الهين المتيسر ضمن مهل زمنية قصيرة تتكون من أسابيع وأشهر قليلة. ولكن في الوقت نفسه ينبغي أن يكون واضحاً، أن هذا الامتحان ما يزال قائماً أمام الشعب والسلطات السورية، ولا يمكن القفز منه، أو الالتفاف عليه بأي شكل من الأشكال، ولكن يمكن مقارنته بشكل تدريجي وعقلاني، وصولاً إلى النتيجة الإيجابية المطلوبة.

يسمح هذا التحديد العام للفارق بين المؤتمرات، بالوصول إلى الشروط الأربعة التي نعتقد أنها معايير نجاح «مؤتمر الحوار الوطني» الذي تم إنشاء اللجنة التحضيرية من أجله، والذي يبدو أنه لن يتأخر كثيراً.

الشروط الأربعة يمكن تكثيفها بما يلي:

**أولاً:** سعة التمثيل وشموليته.

**ثانياً:** نوعية وطبيعة التوصيات التي تنتج عنه.

**ثالثاً:** التزام السلطات بالأخذ بالتوصيات وتطبيقها.

**رابعاً:** التعامل مع هذا المؤتمر بوصفه خطوة تمهيدية للمؤتمر الوطني العام، صاحب القرار النهائي بما يخص صياغة الدستور الدائم، وقوانين الانتخاب والأحزاب والإعلام، والإشراف على الانتخابات.

يسمح الالتزام بهذه المعايير بتحويل «مؤتمر الحوار الوطني» المزمع عقده في المدى المنظور، إلى منصة إقلاع جديدة نحو «المؤتمر الوطني العام»، الذي سيكون بدوره منصة الانطلاق الصلبة نحو سورية الجديدة، التي يتحقق فيها قولاً وفعلاً الشعار الذي يشكل إجماعاً عاماً للسوريين: السلطة للشعب، الكرامة للوطن الثروة للجميع!

# قاسيون

للإطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2025

استمرار حملة الاشتراكات السنوية ◀ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار